الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الثانية 2023- الدورة البرلمانية العادية (2023 -2024) - العدد: 5

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة صباح ومساء يومي الأربعاء 3 والخميس 4 ربيع الثاني 1445
الموافق 18 و19 أكتوبر 2023

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 5 جمادى الأولى 1445
الموافق 19 نوفمبر 2023

فهرس

1 – محضر الجلسة العلنية الثامنة ..... **ص** 03

- مواصلة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.

2 – محضر الجلسة العلنية التاسعة ..... **ص** 39

- مواصلة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.

3 – محضر الجلسة العلنية العاشرة ..... **ص** 75

1) مواصلة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة؛

2) تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية؛

3) رد السيد الوزير الأول؛

4) لائحة مجلس الأمة بشأن بيان السياسة العامة للحكومة.

محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الأربعاء 3 ربيع الثاني 1445
الموافق 18 أكتوبر 2023 (صباحا)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول وطاقمه الحكومي.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

قبل الشروع في جدول أعمال جلستنا، نقف دقيقة صمت ترحما على شهداء فلسطين..

(الوقوف دقيقة صمت وقراءة سورة الفاتحة)

لقد تجاوزت المجازر التي شاهدناها في الساعات الأربع والعشرين الأخيرة من العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني كل الخطوط الحمراء، أين هي حقوق الإنسان؟ أين الدول التي تدافع عن حقوق الإنسان؟

اليوم ما تعيشه الجزائر مع الشعب الفلسطيني، كل الشعب الجزائري من حكومة ومسؤولين يقفون مع الشعب الفلسطيني.."**تصفيق**".. غدا، إن شاء الله، عبر كل القطر الوطني وعلى مستوى كل الولايات، القرار واحد وهو الوقوف مع الشعب الفلسطيني، ليعرف العالم موقف الشعب الجزائري وموقف الحكومة الجزائرية، كل الشعب الجزائري مع فلسطين ومع حقوق الشعب الفلسطيني. على أيّ حال، سنواصل أعمالنا هذا الصباح، ثم نتشاور مع الوزير الأول ووزير الداخلية لتحديد جدول أعمال الغد. ستقام مسيرات غدا، ولا نعلم متى ستبدأ ومتى ستنتهي، ومن غير الممكن أن يكون هذا الحدث في الخارج بينما نجتمع نحن هنا؛ لذلك سيتغير برنامج الجلسات.

أما بالنسبة للتدخلات، فبلغ عدد المتدخلين في الجلسة السابقة 20 متدخلا ويتبقى 70 متدخلا آخر، كما يقال: «قلّل ودلّل»، دعونا ندخل إلى صلب الموضوع، لأن الأهم هو تبليغ الرسالة، كما قلت، إنها رسالة سياسية بامتياز، نعطيها هذا المفهوم.

إذن، بعد الترحيب بالجميع، يقتضي جدول أعمالنا مواصلة المناقشة العامة حول بيان السياسة العامة للحكومة، والكلمة للسيد عصام نشمة، فليتفضل مشكورا.

السيد عصام نشمة: شكرا، بسم الله الواحد الأحد، الذي هيأ لنا من أمرنا رشدا والصلاة والسلام على الرحمة المهداة للناس أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم ونوابه الأفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم وكل إطارات الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الصوت الصادق لأبناء جزائرنا الغالية، المجاهدة، الصامدة،

السيدات والسادة من الأسرة الإعلامية، الضمير الحي، المعبر عن الآراء والمواقف، بنزاهة وحياد.

لزاما علي، في بداية كلمتي، أن أقف مترحما على شهداء بلادنا فلسطين، داعيا بالشفاء لكل المصابين وبالصبر الجميل للأرامل والأيامى والثكالى، متضرعا لخالق الناس أن ينصر عباده المستضعفين في غزة ويعينهم على الظالمين الصهاينة الأنجاس المناكيد وكل من يعينهم من المجرمين والأنظمة المهرولة للتطبيع مع هذا الكيان الدخيل، ومن هنا يصبح على قادة جزائرنا أن يستغلوا منصبنا في مجلس الأمن لتكون بلادنا درع أمتنا وصوت الحق الذي لا يقهر.

وفي سياق شؤوننا الداخلية، فإنني أثني وأثمن مكسب استقرار الجزائر بفضل دور الجيش الشعبي الوطني، سليل قادة التحرير الفعال، وأناشد بأهمية تقوية الجبهة

الداخلية بالتحاور والتلاحم الوطني وتعزيز التنمية البشرية، وذلك بعدم غلق الأبواب في وجه المجتمع المدني والجمعيات الكبرى ذات الانتشار الوطني، التي لها امتداد مع الجمعيات غير الحكومية العربية والدولية وتشجيعها ماليا ومعنويا لاستغلال دورها لمصلحة الوطن، كما أرفع تحية تقدير واحترام للسيد الوزير الأول وأثمن ورشة الإصلاحات، من خلال برنامج مخطط الحكومة وبيان السياسة العامة المفصل، طبقا لأحكام الدستور والتزامات السيد رئيس الجمهورية، والشكر موصول لكل الدوائر الوزارية والمجهودات المبذولة من أجل المقاربة البناءة بين الجهاز التنفيذي والتشريعي، لأن الوزير في خدمة الشعب والبرلماني انتخب من الشعب ولأجل الشعب. وتجدر الإشارة أن التنمية الحقيقية، تبدأ بتفعيل الديمقراطية التشاركية، لإيصال مجهودات الدولة لكل شرائح المجتمع وإعطاء الصورة والمفاهيم الحقيقية، للجزائر الجديدة والمستقبلية، بعيدا عن تلك الذهنيات والأطراف التي لا تملك ثقافة الدولة وروح التحدي، وهنا أرفع تحية شكر وتقدير إلى وزير الداخلية ومن خلاله إلى معظم الولاة للتواصل الجيد مع نواب الشعب، علما أن حجم التحديات والنقائص التي يستوجب استدراكها كثيرة، لكن لا يجب أن نكون جاحدين للجهد الذي تقوم به الحكومة ولسنا بالمقابل مطبلين، لأن الفعالية لم ترق بعد إلى الإرادة السياسية والمجهودات المبذولة والأموال المنفقة.

أما بخصوص بيان السياسة العامة فلدي ملاحظات واقتراحات كثيرة، أذكر منها البعض نظرا لضيق الوقت.

فحول تعزيز الانتعاش الاقتصادي، فالإقلاع الحقيقي يبدأ بالمرافقة الفعلية على المستوى المحلي للمستثمرين لدراسة مدى آثار البيروقراطية على العامل الزمني ويكمن أيضا في تدعيم ثقافة الصناعة التحويلية للثروات والمنتوجات الجزائرية التي تعتبر مواد أولية في الصناعات الأخرى، بدلا من تصديرها على حالها الخام، أيضا تفعيل مكاتب الصرف وكل الآليات العملية البنكية لاستقطاب الكتلة النقدية في السوق الموازية وتفعيل دور الجالية لأنها إرث كبير وكفاءات قيّمة وهي أفضل سفير لترويج المنتوج الجزائري؛ من جهة أخرى، نثمن كل الإصلاحات الاجتماعية وكل الإجراءات المتخذة، كالتحول الرقمي، طبقا لأهداف مخطط التنمية المستدامة، لكن آن الأوان لإعادة النظر في سياسة الدعم المباشر، في ظل توفر كل البيانات في المنظومة البيومترية.

السيد الوزير الأول،

أخيرا، أقف عند ولاية عنابة التي تكلمت عنها كثيرا في جلسات سابقة، هاهي تكلمني الآن، تخاطبني بحزن وغضب قائلة: أليست عنابة من كانت تعرف بالقطب الصناعي والسياحي في الساحة الإفريقية؟ صارت تفتقر اليوم للبنية التحتية، لهذا فهي بحاجة إلى اهتمام أكثر لتدعيم وتثمين مؤهلاتها وبنيتها اللوجستية واسترجاع مكانتها الحقيقية لتكون فعالة على المستوى الوطني، لؤلؤة الشرق وجوهرة المتوسط، كما تعرفون، فقد صارت في مجال السياحة، بفعل اللامبالاة، منطقة ظل، إذا أخذنا بعين الاعتبار المؤهلات المتوفرة التي تجعلها منطقة أو محطة سياحية بامتياز؛ وعليه أناشدكم وأطلب منكم بعث مشروع "سطيحة الميناء" (La Terrasse du Port) المبرمج من طرف شركة الاستثمار الفندقية (SIH) ومشروع "مارينا" (Marina) عنابة بخليج سرايدي وفي مجال الصحة بعث المشروع النموذجي 350 سريرا.

النقطة الأبرز والتي أشدد عليها هي إعطاء أهمية بالغة للبعد الاستراتيجي والنظرة الاستشرافية للبعد السياحي، لجعل عنابة أكثر استقطابا للزوار، وذلك بتجسيد برنامج خاص للقضاء على البناء الفوضوي والهش الذي يعطي انطباعا سيئا لدى الزوار، ولتثمين استثمارات الدولة الأخيرة وبعد تسجيل توسعة ميناء (Le Port minéralier)، أين الهياكل الطرقية كمنفذ للطريق السيار الرابط بالميناء وازدواجية الطريق رقم 21 بشطريه؟ هذان المشروعان من الأولويات لتدعيم البنية اللوجستية لربط الطريق السيار بالمنطقة الصناعية والميناء والمطار وغيرها، ولفك الاختناق المروري، أين مشروع الترام المجمد منذ سبع سنوات ومشروع ميناء الصيد البحري؟

أما في مجال النقل الجوي، فنطالب بزيادة عدد الوجهات الأوروبية والأجنبية وعدد الرحلات الداخلية، كما نطالب بتسجيل دراسة محطة المطار (l'aérogare).

وأخيرا، في مجال الاستثمار، ننتظر منكم تسجيل عملية تهيئة العقار الوحيد المتوفر والمتمثل في توسعة المنطقة الصناعية في برحال، كما نطالب بتسجيل دراسة مشروع قصر المعارض لكون عنابة تنظم سنويا أزيد من 100 نشاط..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد مراد لكحل.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول والوفد الحكومي المرافق له المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

بداية، نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار، ضحايا مجزرة 17 أكتوبر 1961، ومنه نترحم على أرواح إخواننا شهداء فلسطين الصامدة، في وجه انتهاكات بني صهيون، التي لم تسلم منها لا مدارس ولا مساجد ولا مستشفيات ولا أم ثكلى ولا شيوخ ولا أطفال عزل قصر في خرق صارخ للقانون الدولي، والأعراف الإنسانية، وسط صمت عالمي مطبق مشين،وليس هناك صورة أكثر تعبيرا من ذلك الذي وصف الحال، بعد قصف مستشفى غزة إذ يقول "كان هناك أمل صغير، هذا ما أخبرني به الطبيب عن طفلي ذهبت وعدت فلم أجد لا طفلي ولا الطبيب ولا المستشفى"، وأقول باسمي وباسم الشعب الجزائري الوفي للقضية، حتى وإن أبادوهم جميعا، سنبحث عن شهيد في قماط نبايعه قائدا للركب وربانا للسفينة.

نعود إلى بيان السياسة العامة، إذ ننوه بأهمية أن يكون عرض بيان السياسة العامة للحكومة فضاء للحوار الهادف إلى توحيد الرؤى وإيجاد الحلول لكل المشاكل المطروحة، في ظل توافق مسؤول، لتبقى خدمة المصلحة العليا للوطن ورفاهية المواطن هو الهدف الأسمى للحكومة والبرلمان، على حد سواء.

ما لاحظناه في بيان السياسة العامة الذي بين أيدينا، هي تلك العناوين التي تضمنها والتي تتطابق مع برنامج عمل الحكومة، مما يثبت أن الحكومة ماضية في التزاماتها وبرنامجها، غير أننا يجب أن نعترف بأن بعض القطاعات تسير بوتيرة ضعيفة، حالت دون مواكبة البرنامج الزمني، لذا كان من المفترض أن يتضمن البيان مجموعة المبررات لحالة التأخر، والأسباب التي حالت دون تجسيد بعض المشاريع في بعض القطاعات.

من النقاط التي ارتأينا التعريج عليها، بمناسبة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، ما يلي:

أولا، على الصعيد الخارجي: نشيد بالدبلوماسية الجزائرية التي استعادت بريقها والمواقف الثابتة الداعمة للقضية الفلسطينية وحق الشعوب في تقرير مصيرها؛ ونثمن من هذا المنبر جهود السيد رئيس الجمهورية، المتعلقة بهذه القضايا المحورية التي لا تقبل المساومة والمتاجرة.

ثانيا، الواقع المأمول المنشود: ونثمن من خلال ذلك القرارات المتخذة من طرف رئيس الجمهورية في سبيل تجسيد برنامجه الواعد والطموح الذي باشره والمزكى من طرف الإرادة الشعبية، على غرار مراجعة القانون الأساسي لعدة قطاعات، وكذا زيادة الأجور، وعملية الإدماج الأخيرة، ومراجعة قيمة المنحة الجزافية وعمليات الترقية في مختلف القطاعات التابعة للوظيفة العمومية، بالإضافة إلى رفع التجميد عن العديد من المشاريع، وكذا التدابير المتخذة مؤخرا على مستوى قطاع التجارة، كل هذا وتتجه الدولة إلى استحداث ولايات منتدبة جديدة في الجنوب والهضاب العليا، وكلها قرارات شجاعة، في ظل اقتصاد عالمي متدهور.

ثالثا، نحو اقتصاد تنافسي: إذ ندعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، لا سيما في ظل السياق الدولي الحالي، والذي من شأنه أن يشكل فرصة للجزائر لدفع شراكاتها الدولية.

رابعا، الرقمنة من أجل خلق فضاء شفاف: فمن الضرورة بمكان الإسراع في وتيرة تعميم رقمنة مختلف القطاعات، بغية خلق فضاء شفاف، من شأنه القضاء على بعض الممارسات السلبية وتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي، على أننا نتطلع لأن تكون نهاية سنة 2024 خاتمة لمشروع رقمنة شاملة لكل القطاعات.

خامسا، تجسيد مصداقية الدولة من خلال تحسين الإطار المعيشي للمواطن: وفي هذا السياق نثمن المجهودات المبذولة، لا سيما ما يتعلق بالطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية والاهتمام بالطبقات الهشة، كما ندعو الحكومة إلى مجابهة مسألة غلاء المعيشة وارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية، إذ يبدو أننا في حرب ضد عصابات المضاربة والإشاعات التشاؤمية التي تسعى إلى ضرب مصداقية

الدولة، من خلال المساس بالمواطن البسيط.

سادسا، نحو توفير خدمات صحية أرقى: فبالنسبة للقطاع الصحي، ندعو إلى تعزيز المستشفيات بالكوادر الطبية وصيانة المعدات الصحية، والتوجه نحو تدعيم بعض المناطق بمستشفيات جديدة، لتخفيف الضغط عن المستشفيات الحالية.

سابعا، من أجل مناخ تعليمي مثالي: وفي هذا السياق ندعو إلى إيجاد حل نهائي لمشكل الاكتظاظ في الأطوار التعليمية؛ ومنه التوجه إلى إعداد خارطة مبنية على أسس ومعطيات واقعية وميدانية، وكذا ضرورة إعادة النظر في المناهج الدراسية بما يبعث على غرس القيم والروح الوطنية والحفاظ على الهوية، كما ننبه إلى ضرورة موازنة القطاع بين الرقمنة المركزية والحفاظ على صلاحيات مديري التربية على مستوى ولاياتهم.

ثامنا، وأخيرا، البدائل المتاحة والمجالات الواعدة: إذ بات من الضروري التوجه صوب القطاعات التي نرى فيها بديلا ومجالا خصبا للرقي والنهوض بالاقتصاد وهي قطاع السياحة والصناعة والطاقات المتجددة وقطاع الفلاحة، باعتباره قطاعا منتجا وله علاقة مباشرة بالأمن الغذائي، خاصة شعبة الحبوب.

وفي الختام، ندعو إلى تعزيز آليات التنسيق بين القطاعات لإتمام المشاريع التي كلفت الخزينة العمومية أموالا طائلة.

شكرا وبارك الله فيكم والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الرحمان مداني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان مداني: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الاطلاع على بيان السياسة العامة للسنة الجارية 2023، نثمن مجهودات الدولة المبذولة في جميع الميادين، حسب ما جاءت به الأرقام والبرامج، وهو جهد يحسب للحكومة، رغم أن بعض القطاعات الوزارية لم تحقق النتائج المرجوة منها، رغم الإمكانيات الهائلة التي رصدت لها، ما يحتّم عليها الإسراع في تدراك النقائص والاستجابة إلى ما يتطلع إليه المواطن وما يهدف إليه السيد رئيس الجمهورية، من تحقيق الرفاهية والعيش الكريم للمواطنات والمواطنين.

عندما نتكلم عن وجود نقائص في بعض القطاعات الوزارية، فهذا واقع نلمسه في ولاية سعيدة، حيث إنه في قطاع الفلاحة:

– معالجة ملف المستثمرات النموذجية التي تعاني الإهمال وهدرا للقدرات الفلاحية وعدم احترام دفاتر الشروط التي ينظم تسييرها.

– تسوية وضعية المستثمرات التي توفي أصحابها وبقيت المشاكل عالقة لدى الورثة مما أدى إلى الإهمال وهنا، السيد الوزير الأول، يُطلب منهم إعداد "فريضة" أو "وكالة" ولا يستطيع أن يستثمر الوارث في أرض إخوته.

– بالنسبة للموالين، فإنهم لم يستفيدوا من مادة العلف، حسب ما صرح به مسؤولو القطاع.

أما قطاع الري:

قنوات تحويل المياه من منطقة عين السخونة تعرف اهتراء وتدهورا كبيرا وهو ما عبرنا عنه في كثير من المناسبات، كما يستدعي التدخل الفوري لمسؤولي القطاع للحد من هذا التدهور وتفادي عطش سكان المنطقة ككل، هناك مشروع –السيد الوزير – يبعد عن الولاية الأم بحوالي 90 كلم، حولنا الماء من عين السخونة إلى سعيدة وقمنا بتدشينه سنة 2002 وهو يعرف عطبا كبيرا، نطلب منكم سيدي الوزير، إيجاد حل له.

بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية:

مشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم 6 يراوح مكانه، بالرغم من إسناده إلى الشركة العمومية (COSIDER).

كما تعرف الولاية إجحافا كبيرا في هذا المجال، لعدم تسجيل عمليات تخص الطرق الولائية والبلدية.

وبالمناسبة، تنبيه للسيد وزير السكن والعمران: ضرورة رفع التجميد عن التجزئات العقارية في الولاية والمقدر عددها بـ 7000 قطعة، وإضافة برامج سكنية جديدة، نظرا لحاجة الولاية إلى ذلك.

قطاع الصحة:

إن وضعية القطاع بالولاية يستدعي التدخل الفوري لمراجعة الخريطة الصحية ونؤكد على ضرورة تجهيز المستشفى الذي عرف إعادة ترميم بميزانية معتبرة وبقي دون تجهيز لدخوله حيز الخدمة، كما نسجل منح الدراسة لمستشفى الأم والطفل ولم يدخل حيز الإنجاز، السيد الوزير، يوجد مستشفى قديم، قمنا بترميمه وهو الآن مكتمل ويفتقر إلى التجهيزات.

قطاع التربية:

تعرف المؤسسات التربوية اكتظاظا في الأقسام، لعدم مواكبة الوزارة فتح وتجهيز المؤسسات، بما يتلاءم مع نمو السكان وتزايد عدد التلاميذ المتمدرسين في مختلف البلديات.

أنا أنقل لكم انشغال بعض التلاميذ – سيدي الوزير – الذين تم طردهم إلى الشارع بعد قرار المجالس التابعة للمؤسسة، هم في طور السنة الثالثة ويبلغون من العمر 17سنة، كيف نطردهم إلى الشارع؟! نطلب منكم إمكانية إرجاعهم إلى المدارس.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، نشكر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وإطارات الوزارة على فتح تخصصات جديدة بجامعة سعيدة واستحداث منصة إلكترونية للتسجيل عن بعد وتخفيف العبء عن الطلبة، نثمن هذه المجهودات الكبيرة.

قطاع الاتصالات:

رغم وتيرة التنمية في مختلف مناطق الولاية، إلا أن هذا القطاع يعرف عجزا في تغطية شبكة الهاتف النقال، مما جعل الاتصال غير ممكن والكثير من البلديات تعيش في عزلة، السيد الوزير، منحت الدولة المواطن صيغة البناء الريفي، فأدخلت الماء والغاز، لم تبق إلا تغطية الهاتف النقال الذي أصبح ضروريا، فالطفل الصغير يصبر على الأكل ولا يصبر على التغطية.

السيد الوزير الأول،

إن عدم استقرار الولاة في الولاية لأكثر من سنة جعل وتيرة التنمية تعرف ركودا وعدم الاستمرار في تطبيق ومتابعة المشاريع الخاصة بالولاية.

وفي الأخير، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة إلى السيد عيسى نايلي، فليتفضل مكشورا.

السيد عيسى نايلي: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول والسادة الوزراء،

السادة الأعضاء،

أسرة الإعلام.

كل الإشادة والعرفان للمقاومين من أبناء فلسطين ضد همجية المحتل وداعميه المتشدقين بحقوق الإنسان والديمقراطية والمقترفين لأبشع الجرائم، لقد سقط القناع ومهما طال الظلم والطغيان سيأتي اليوم الذي تحتفي الشعوب بانتصاراتها نظير تضحياتها، كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

بخصوص بيان السياسة العامة، إنه لمن دواعي الارتياح والتثمين أن ترسخ مبادئ علاقة السلطات بعضها مع بعض، في أجواء بناءة تحتفظ كل سلطة بصلاحياتها، مستعملة الآليات الدستورية للتفاني في خدمة الجزائر بلدا وعبادا.

السيد الوزير الأول، في ظل المحاور الخمسة، المستوحاة من برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المعروضة اليوم في نطاق بيان السياسة العامة للحكومة، خصص الفصل الخامس لتعزيز الأمن والدفاع الوطني.

ومهما استوفيتم من ثناء مستحق لقواتنا المسلحة، في جهدها المتواصل؛ والشعور الرفيع بالمسؤولية الدفاعية والتحضير لجاهزية الأداء المتميز للدفاع عن السيادة الوطنية، من خلال التمارين الناجحة وتطور الصناعة العسكرية والاستغلال الأمثل لمواكبة التكنولوجيات والعلوم العسكرية مع الإنجازات المتتالية في مجال محاربة الجريمة المنظمة والمساندة والدعم لدى الحاجة لمتطلبات المواطنين لدى الشدائد بمختلف أشكالها: حرائق غابات، فيضانات، زلازل أو أحداث طارئة، يبقى المزيد من الدعم اللامشروط مطلوبا، لا سيما وأن الوضع الحالي يفرض علينا ألا ننشغل إلا بما يجري حول حدودنا ومقتضيات الأزمات القديمة – الجديدة والمستجدات ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، من الطبيعي توفير التغطية السياسية والإعلامية لتعرية الأبواق المتحاملة على هذه المؤسسة العريقة ورجالها الأوفياء للروح النوفمبرية الخالدة، إذ إن

التحرك الأخير لجهات خارجية مدعومة من بقايا تجار الفتنة في الداخل، لدليل على أن اليقظة مطلوبة ومستوجبة على كل الهيئات السيادية للبلاد بهدف التصدي بصفة آلية وقوية لتعزيز اللحمة الوطنية. من جهة أخرى، في إطار ما ورد في الفصل الأول تحت عنوان دولة القانون وتجديد الحوكمة، يتضح جليا أن ثمة قفزة نوعية في التكفل بالعديد من الإشكالات التي كانت تحول دون الرقي بالحقوق والواجبات إلى مستوى الرضا الجماعي، غير أنه وفي مجالي أمن الأشخاص والممتلكات والنظام العام والأمن العموميين، استوجب النظر وبجدية في توفير المتطلبات الرامية إلى تحقيق الأهداف المرجوة؛ وفي المقام الأول التعداد البشري المؤهل لإنجاز المهام المتصلة بصلاحيات القوات الأمنية رديفة الجيش الشعبي الوطني.

إن إقرار ألفي منصب مالي لصالح المصالح الأمنية لسنة 2023 مكسب نثمنه، غير أنه لا يلبي العجز المسجل والمعتبر، بالنظر إلى الحاجيات، وضع حيز العمل لمنشآت أمنية في الأحياء الجديدة المأهولة أو تقليص العجز بصفة عامة للمصالح والفرق العملياتية، فعلى سبيل المثال، تم اقتناء تعداد أمن الولايات العشر الجديدة من الولايات المجاورة دون تعويض، مما أخلّ بمعيار القدرة على السيطرة والتحكم عند نشوب أي حدث.

نأمل أن تستكمل العناوين الواردة في الفصل الثاني وعلى أهميتها بالوسائل البشرية والمادية التي تمكن من تجسيدها، لا سيما وأنها ترتبط بصفة تكاملية؛ حوكمة، فعدل، فأمن لضمان الأمن والاستقرار.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الابرار.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد نور الدين حبيب، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين حبيب: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد، الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

إننا، نجتمع اليوم ونحن نحيي ذكرى تاريخية هامة في حياة الشعب الجزائري وهي يوم 17 أكتوبر، من كل سنة، الشيء الذي يجعل كل جزائري حر يعتز بتاريخه وثورته.

السيد الرئيس،

في هاته اللحظات ونحن هنا، فإن الشعب الفلسطيني عامة وقطاع غزة خاصة، يتعرض إلى قصف همجي واعتداء وحشي غير مسبوق، مخلفا الآلاف من الشهداء والجرحى، أغلبهم أطفال ونساء ومدنيين عزل وأبرياء.

إن غزة الأبية تشهد إبادة جماعية وتهجير ممنهج ضمن مخطط صهيوني، في ظل تواطؤ غربي وسكوت عربي وإسلامي مخز، باستثناء بعض الأصوات هنا وهناك. إن ما يتعرض له سكان غزة من دمار وقصف خالف ويخالف كل الأعراف والمعاهدات الدولية والقوانين الإنسانية، لذلك أدعو من هذا المنبر إلى حشد موقف عربي وإسلامي نخاطب من خلاله أصحاب الضمائر الحية لرفع الحصار الجائر والقاتل وإلى وقف العدوان الغاشم، كما على المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية إدخال المساعدات الضرورية، كالغذاء والدواء، فرحم الله شهداءنا في غزة والشفاء العاجل لجميع المرضى والمصابين.

السيد الرئيس،

بادئ ذي بدء، يجب أن نقول كلمة حق وننصف المسؤول الصادق؛ وهنا أود أن أشكر السيد وزير الصحة المحترم، على موافقته بمنح مشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة الزبوجة، ولاية الشلف.

السيد الرئيس،

في سياق المستجدات العنيفة الواردة من فلسطين والحروب الحالية والقادمة، قد تبين لنا أن الاستعمال المقتصد والعقلاني للطاقة واجب حتمي، في خضم الأزمات الاقتصادية المتتالية والتي ستؤدي إلى تقليل مفروض للاستثمارات العالمية في الطاقة؛ وعلى الجزائر توخي الحذر من السقوط في خطأ الكبرياء والعودة إلى الاستعمال الداخلي العقلاني للطاقة وخلق ميكانيزمات تحذير علمية وعملية، لكي تستطيع الدولة أخذ القرارات المناسبة في الأوقات العصيبة.

سيدي الرئيس،

إن بيان السياسة العامة المعروض علينا اليوم فيه العديد من المؤشرات والمعطيات والأرقام عن البرامج المنجزة والمشاريع المحققة وكذا المأمول إنجازها مستقبلا؛ ولا أحد ينكر أن الدولة الجزائرية، خاصة، في المرحلة الأخيرة أقرت جملة من الإجراءات وأصدرت العديد من القوانين ورصدت الكثير من الإمكانيات المالية والمادية، من أجل تحقيق الوثبة التنموية والإقلاع الاقتصادي المنتظر، كما أنها اتخذت العديد من القرارات الهامة والشجاعة، من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطن وحماية قدرته الشرائية وهي القرارات التي كثيرا ما يقف عليها ويدعهما السيد الرئيس.

وفي هذا الصدد، نثمن مجهودات قطاع التجارة وترقية الصادرات ونحن على دراية كاملة واطلاع على المقاربة المنتهجة لحماية الإنتاج الوطني والرشادة في الاستيراد المنبثقة من تعليمات السيد رئيس الجمهورية الصارمة، لكن من دون تجميل للحقائق أو إخفاء الواقع المعيشي ودون مزايدة ولا شعبوية، فإن المواطن قد اكتوى بالارتفاع الجنوني للأسعار غير المفهومة خاصة في المواد الضرورية والأساسية ذات الاستهلاك الواسع، وعليه نلتمس منكم ومن حكومتكم معالجة هذه الظاهرة بحكمة وصرامة، لإعادة الثقة للمواطن الكريم، خاصة ونحن مقبلون على شهر رمضان الكريم.

السيد الرئيس،

لقد سطرت الجزائر العديد من البرامج السكنية بمختلف الصيغ، من أجل حياة كريمة للمواطنين لإخراجهم من أزمة السكن الخانقة؛ وقد كانت برامج عدل ضمن البرامج الهامة التي قضت بنسبة كبيرة على أزمة السكن؛ وعليه، فإنني ألتمس منكم إطلاق وفتح برنامج عدل 3، حتى يتسنى القضاء بصفة نهائية على الأزمة، خاصة لأصحاب الدخل المتوسط والموظفين.

السيد الرئيس،

لقد أشرت في مداخلتي السنة الماضية، حول برنامج السياسة العامة، أنا وزميلي السيد علي طالبي وزملائي بالمجلس الشعبي الوطني إلى ولاية الشلف، التي هي ولاية محورية وهامة نظرا لموقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية، وذكرنا عدة نقاط ومشاريع، منها: الطريق رقم 19 الرابط بين شلف وتنس ولم نعرف المشكلة أو الخلل، سيدي الوزير؟ منها ما هو في طريق الإنجاز ومنها المتوقفة ومنها المبرمجة ولكن للأسف ولأسباب نجهلها بقيت دار لقمان على حالها ولا شيء تغير إلى حد الساعة، فمثلا الطريق الوطني رقم 19 الرابط بين عاصمة الولاية وتنس ما زال متوقفا والأموال الخاصة به موجودة على حد علمنا رغم أهميته القصوى في تنمية الولاية والولايات المجاورة لها.

السيد الوزير الأول، أين الخلل؟ ولماذا هذا التأخير؟

السيد الوزير الأول، لقد تفضلتم بإصدار تعليمة لحل المشاكل الخاصة بتوازن الأسعار أوالفسخ بالتراضي، الجميع يتهرب من المسؤولية والمشروع متوقف منذ 2022، بالرغم من الإرسالية المؤرخة في 30 أفريل 2023 التي قمتم بالرد عليها في 24 سبتمبر من العام نفسه، غير أن الوزارة المعنية والإدارة المحلية تتحجج بعدم وجود حل في الوقت الذي ينتظر فيه ساكنة ولايات الجلفة والأغواط والجنوب استئناف الأشغال للطريق المزدوج الجلفة – سيدي مخلوف، الذي يسمى بطريق الموت، لما يعرفه على مدار السنة من حوادث مرورية قاتلة.

السيد الرئيس،

ونحن على أبواب الدخول الجامعي، فإن جامعة الشلف ما زالت تعرف بعض النقائص والمشاكل، وبلا شك ستؤثر على التحصيل العلمي للطلبة، فكليتا الهندسة المدنية والاقتصاد من دون تأطير بيداغوجي ونقص في الأساتذة، الأمر الذي أدى إلى احتجاج الطلبة أمام الولاية والمجلس الشعبي الولائي؛ والذي ما زال مستمرا.

كما أن أساتذة الكليتين يعيشون أوضاعا مزرية لنقص التأطير، مما كثّف من مقاييسهم، إضافة إلى انعدام قاعات وحجرات التدريس، ناهيك أن الأستاذة الجامعيين الذين وظفوا مؤخرا لم تحترم معايير توجيههم على مستوى الجامعة، مع الإشارة هنا أن... (منصب رئيس الجامعة المركزية للشلف شاغر منذ جوان 2023 وهذا غير معقول، خاصة وأن الجامعة بها العديد من الإطارات والدكاترة.

ولا يسعني، في الختام، وعقولنا موثوقة ببلد العزة والكرامة فلسطين، لا يستقر لنا وقلوبنا تئن مما يجري في هذه الساعات، من اضطهاد وقتل للأطفال، إلا أن نندد بشدة وأن نقف من هذا المكان العالي ضد الظلم والجبروت، فلتعش فلسطين حرة كريمة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشهداء فلسطين الأبية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد دحان عامري، فليتفضل مشكورا.

السيد دحان عامري: بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم ومن خلاله السيدات والسادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

إطارات مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار، ضحايا أحداث 17أكتوبر 1961 وكذا شهداء فلسطين الصامدة.

نحضر اليوم لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، تحت إشرافكم، دولة الوزير الأول، وللمرة الثانية وبقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يحرص على هذا التقليد الحميد، طبقا للمادة 111 من الدستور، وإذ نثمن ما جاء في هذا البيان من إنجازات تترجم مجهودات الدولة، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، حيث شمل البيان أرقاما ومؤشرات إيجابية، غير أنه تبقى عدة قطاعات، للأسف، لم تواكب السرعة والديناميكية التي تفرضها المرحلة ويلح السيد الرئيس عليها في كل مناسبة.

في مجال السياسة الاجتماعية:

لقد أقر السيد الرئيس زيادة في الأجور، تدعيما للقدرة الشرائية للمواطنين وستطبق على مرحلتين، كما تم تثمين منحة البطالة ورفع منحة التقاعد لذوي الدخل الضعيف ولم تستثن أي فئة هشة إلا وأقر السيد الرئيس زيادات لها، آخرها طلبة الجامعات.

وهنا وجب التذكير وحتى لا ننسى، دولة الوزير الأول، وبتاريخ ليس ببعيد قيل للشعب "الموس لحق العظم" و"ماعندناش باه نخلصو الخدامين" هذا الكلام لم نسمعه في عهد الرئيس عبد المجيد تبون، الرئيس تبون في عهده من يعمل يأخذ أجرة ومن لا يعمل يمنح له منحة، الرئيس تبون وفي عز وباء كورونا، بينما كان كل العالم متوقفا كان يقدم الدعم لشعبه.

في مجال التنمية المحلية:

رغم مجهودات الدولة لتحسين ظروف المواطنين في جميع المجالات: السكن، التعليم، الصحة... غير أنه ما زالت تسجل نقائص كثيرة، ناجمة عن سوء التسيير والبيروقراطية أكثر من أي شي آخر وسنسرد أمثلة توضح ذلك:

المثال 1: سيدي الوزير الأول، عندما نشرع في بناء هياكل تربوية: مدارس أو متوسطات أو ثانويات ونجد المقاول أو المقاولين قد شارفوا على إتمام الأشغال ولكنهم لم يتقاضوا أي سنتيم من مستحقاتهم بسبب عدم وجود الأغلفة المالية (CP) أو بسبب تماطل الهيئة المسددة (Trésor Public) مما يرهن تمدرس أبنائنا في الوقت المناسب وهي ممارسات بيروقراطية وجب القضاء عليها.

المثال 2: في مجال الصحة العمومية، عندما نجد ولاية، كولاية النعامة، تتوفر على ثلاث مؤسسات عمومية استشفائية (EPH)، مزودة كلها بأجهزة سكانير، غير أنه لا يوجد طبيب مختص من أجل تشغيلها، مما يثير استياء المواطنين وهذا يدل على مشكل في التسيير!!

المثال 3: عندما ترتفع أسعار اللحوم إلى مستويات قياسية ولا تبادر الحكومة إلى حلول فورية لكسر الأسعار وحتى المحاولة التي قامت بها وزارة الفلاحة بمعية وزارة التجارة من أجل توفير لحوم بسعر 1200دج/كلغ في رمضان الفارط كانت فاشلة، أليس هذا فشل في تسيير الأزمة؟؟

وسيادتكم قد ذكرتم في ردكم على النواب بأنه سيتم اللجوء إلى الاستيراد؛ ونتمنى ألا يكون مصير هذه العملية مثل سابقتها، كما نتمنى أن توازيها عملية أخرى من أجل مضاعفة الإنتاج الوطني.

سيادة الوزير الأول، ذكرتم في الرد أنه سيتم تعويض الفلاحين وحتى الصيادين، فما مصير الموالين من الإعراب؟!

سيادة الوزير الأول، إن صغار الموالين بولاية النعامة قد أثر فيهم الجفاف وغلاء الأعلاف، أقول الموالين وليس التجار يعني الذين يملكون النعاج، مما دفعهم إلى إفلاس تام ولهذا وجب اتخاذ إجراءات ملموسة وهنا لدينا اقتراح.

المثال 4: في مجال النقل الجوي، عندما لا يضمن مطار المشرية وهو المطار الوحيد الموجود بولاية النعامة وهو هيكل صرفت عليه الدولة الملايير إلا رحلة واحدة في الأسبوع بحجة عدم وجود طائرات فهذا هو سوء التسيير بعينه! يعني، يوجد شقان وهما: عدم استغلال هيكل من هياكل الدولة، صرفت عليه الدولة الملايير، بالإضافة إلى عدم تقديم خدمات للمواطن هو في أمس الحاجة إليها.

سيادة الوزير الأول، إن ولاية النعامة هي ولاية حدودية، أصبح شبابها معرضين لسموم المخدرات القادمة من الجارة المغربية، بسبب البطالة والتهميش وغياب المشاريع الاستثمارية، وهي ولاية تتوفر على كل مقومات الاستثمارات الكبرى (ماء، طاقة، منطقة صناعية مجهزة) ولهذا نطلب من سيادتكم وبإلحاح برمجة أحد المصانع الناتجة عن استغلال منجم غار جبيلات بولايتنا النعامة.

شكرا جزيلا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد مبروك دريدي، فليتفضل مشكورا.

السيد مبروك دريدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل الموقر،

سيدي معالي الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

يقول تعالى: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" والحمد لله بلدنا آمن، مستقر وهو ما نرجوه لكل شعوب العالم والبشرية جمعاء، وبخاصة، أشقاؤنا في فلسطين الذين لا يحس بهم شعب مثلما نحس، لأننا نبتنا من استعمار أنزل بنا الوحشية، كما يفعل الصهيونيون اليوم.

سيدي معالي الوزير، نظام الدولة الذي صممه الشعب وصاغ هيكله، يكمن في بنيتها التي تستمر بالشعب وله، فعلى مدى تاريخ طويل عامر بالتضحيات ومكتوب بدماء الجزائريين والجزائريات صنعنا هذا البلد وباقون فيه.

أيتها السيدات، أيها السادة، إنكم تحملون إرثا عظيما وتتحملون مسؤوليات جساما، لا تتعلق فقط بأداء الوظائف وتسيير شؤون المواطنين، بل الأمر أكبر من ذلك بكثير؛ ولنتذكر أن الجزائر بمعاني الوطن لا تعني الحكومة ولا تعني السلطة بمعناها التنفيذي وحدها أو السلطة التشريعية أو أية مؤسسة مهما كانت، إن معنى الوطن يشمل كل شيء وأي شيء وجد أو كان أو عاش، مما بذله إنسان هذه البلاد عبر دروب زمن تدفق ولم ينقطع من دم مقدس.

أيها السادة، إن خدمة الوطن مهمة نبيلة وتكليف عظيم، تتم مساءلته في موازين متدرجة، من أدنى مطالب المواطنين والمواطنات وحاجاتهم إلى أعلى ما يكتبه رب العالمين في صحائفنا؛ وفي ذلك، فإن كل جهد مهما كان فهو خيط في نسيج خدمة الوطن والحفاظ عليه.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي السيد الوزير الأول،

إن تقديمكم لبيان السياسة العامة للحكومة لا نراه مساءلة ولا جرد حساب أو تقديم حصيلة، بقدر ما نراه التزاما منكم ومن حكومتكم بثقافة الدولة وحرصا منكم على ملء ثقة السيد الرئيس بالعمل والبذل والالتزام، ونذكركم أن السيد رئيس الجمهورية قد التزم وتعهد أمام الجزائريات والجزائريين بخدمتهم وصون كرامتهم ومواطنتهم في ميزان الحقوق والواجبات، وقد عمل ويعمل على ذلك، وبشهادة أصحاب الحق تسمو رتب أصحاب الواجب.

إن الشعب الجزائري يعبر بفخر في هذا المنعرج التاريخي الحساس والخطير، عن ثقته العميقة وتطلعاته الواسعة، مما يؤكد أنه قد استرجع القسط الأوفر والأهم من ثقة كان قد أفقده إياها المفسدون.

إن ما اجتهد فيه رئيس الجزائريين والجزائريات في سبيل خدمة الوطن والمواطن، عكسته صورة الجزائر المشرقة في مواقفها ومواقعها الدولية، في عالم تتسارع انحرافاته. لقد قبلت وساطتنا من أجل السلام في النيجر وانتخبنا في مجلس الأمن وتلك شهادة من العالم بأننا جديرون بذلك. كما انعكس ذلك في سياسة الدولة ورعايتها الاجتماعية لمواطنيها ومواكبة حاجاتهم واحتياجاتهم وإنفاذ الحلول للمشكلات مهما كانت؛ وقد قطعت الجزائر شوطها في أنساق وسياقات التنمية والاستثمار بالمعنى المنهجي، كما تقوله التشريعات الموضوعة لذلك، ودون الخوض في

الأرقام والتفاصيل، فإن عنوان الاتجاه الصحيح تقوله جملة واحدة "جزائر بلا مديونية وإصرار على عدم الذهاب إليها بل وتحريمها"، إننا نرى هذا محور الفعل والعمل والذي هو معيار يميز بين مؤمن به، وللأسف، بين بعض من لا يؤمن به، إن جهازكم التنفيذي، معالي الوزير، ضمن ذلك كفيل بمعرفة الكفاءات القادرة على تحقيق مخطط عملكم وإسناد المهام إلى من يحولون الطموح إلى واقع ويقتضي ذلك منع كل من لاينخرط في خدمة الوطن من أية مسؤولية كانت، فعلى الحكومة وعلينا جميعا رصد الخلل وتصحيحه أينما كان، وإذا شئتم، سيدي الرئيس، معالي الوزير، أن أذكر بعض الانشغالات في نقاط موجزة:

- وطنيا، ندعو إلى إتمام مشروع الرقمنة لما له من تحقيق الشفافية والموضوعية واستكمال القوانين الخاصة في جميع القطاعات واستكمال القوانين التنظيمية، التطبيقية ولم لا إشراكنا فيها.
- في الانشغالات المحلية، طريق جن جن – العلمة ما زال عالقا، نرجو فكه لما له من أثر طيب على الاقتصاد.
- رفع التجميد، وأستغل هذه الفرصة بوجود السيد وزير المالية، عن مركز الردم التقني (CET) في العلمة بولاية سطيف، كارثة بيئية، سيدي الوزير.
- ازدواجية طريق بوقاعة بقيت 12كلم، يجب أن يستكمل.
- سد ذراع الديس الذي له أيضا أهمية استراتيجية.

كل التحية والتقدير لكم جميعا وخاصة أفراد الجيش الوطني الشعبي والأسلاك...

..**"تصفيق"**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد بوكرو، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوكرو: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

بداية، من هذا المنبر أتقدم بتعازي الخالصة لشهداء غزة الذين ضحوا بحياتهم من أجل تحرير فلسطين، طالبا من الله أن يرحمهم ويسكنهم فسيح جنانه ويجبر قلوب أهاليهم ويرزقهم الصبر والسلوان.

السيد الوزير الأول المحترم،

من خلال البيان السياسي للحكومة نسجل بارتياح النتائج المحققة في جميع الميادين، تجسيدا للالتزامات التي قدمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية أساسا إلى تدعيم دولة القانون وتفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز الطابع الاجتماعي، علاوة على تفعيل النشاط الدبلوماسي والحفاظ على الأمن الوطني.

كما نثمن المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية، خاصة فيما يخص الحوار والتشاور مع جل الشركاء الاجتماعيين وتعزيز بروز مجتمع مدني، كما وصفته الوثيقة، يتميز بالحيوية والالتزام بقضايا الوطن.

كما تعد مسألة تدعيم التنمية البشرية وترقية سياسة اجتماعية عادلة وفعالة، من أولويات السلطات العمومية، حيث وضعت الحكومة رفاهية المواطن في الصدارة، لا سيما من خلال تعزيز النظام الصحي وتحسين المنظومة التربوية باستمرار.

سيدي الوزير الأول المحترم،

إلى جانب ذلك، يشدد بيان السياسة العامة للحكومة على أن الطابع الاجتماعي للدولة سيظل "مبدأ مهيكلا" لعمل الحكومة، وهذا تعزيز للتماسك الاجتماعي.

ولهذا الغرض، تمحورت السياسة الاجتماعية للحكومة حول التركيز على رفع القدرة الشرائية للمواطن والرفع من مستوى التكفل بالفئات الهشة وتدعيم أنظمة الضمان الاجتماعي وإعادة تثمين منح التقاعد والتحسين من إمكانية الاستفادة من السكن والخدمات العمومية الأساسية.

إن الأمن الصحي للدولة هو مؤشر على قدرة الدولة على توفير العيش الرغيد؛ ولهذا عززت الصناعة الصيدلانية التي نثمنها ونؤكد على ضرورة تنويعها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وضرورة توفير الهياكل الاستشفائية وتعزيزها بالمعدات اللازمة لتوفير العلاج بالداخل، بدل اللجوء إلى الخارج الذي يكلف الدولة أعباء إضافية يمكن تجنبها.

ورغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية والمحلية لتحسين ظروف معيشة المواطن ورغم الاعتمادات المالية التي خصصتها الدولة للتكفل بانشغالات المواطنين، ما زلنا نسجل بعض النقائص التي يمكن استدراكها مادامت إرادة السلطات العمومية المحلية تريد تداركها.

سيدي الوزير الأول المحترم،

وفي هذا الإطار نرى قسنطينة، رغم أنها عاصمة الشرق الجزائري، إلا أنها تعاني الحقرة والتهميش ولم تنل حظها من البرامج التنموية التي ينتظرها المواطن القسنطيني.

سيدي الوزير الأول المحترم،

إن قسنطينة، بلاد ابن باديس، هي معزولة، السيد والي الولاية شخص نشط، نرافقه ونساعده لكي ترفع هذه المدينة، مدينة العلم والعلماء، من مستواها، إن شاء الله.

قدموا له المساعدة، وإن شاء الله، سندعوكم للمجيء إلى قسنطينة.

السيد الوزير الأول،

لهذا نطالب بوضع برنامج شامل وخاص لولاية قسنطينة، كما استفادت منه ولاية وهران.

ومن بين النقائص الموجودة:

أبدأ بالصحة:

نظرا للكثافة السكانية للولاية المنتدبة، علي منجلي، البالغة أكثر من 500000 نسمة وعدم قدرة مستشفى 120 سريرا على الاستيعاب؛ ولتخفيف الضغط عنه قامت السلطات المحلية بدراسة تحويل هيكل يضم محلات تجارية مهملة إلى مستشفى بـ 200 سرير ومنه نطالب بتخصيص غلاف مالي يقدر بأكثر من 165 مليارا لإنجازه.

الطرقات:

تعاني قسنطينة عجزا كبيرا في مجال الطرقات، خاصة، ازدواجية الطرق بمداخل الولاية، كون قسنطينة تضم 4 جامعات ومستشفى جامعيا ومطارا دوليا، كما أنها مقصودة من طرف مواطني الولايات المجاورة.

التربية:

نظرا للاكتظاظ الذي تعرفه المؤسسات التربوية على مستوى الولاية وللقضاء على هذه الظاهرة، نطلب منح اعتمادات مالية خاصة بإنجاز توسيعات للمدارس، ربحا للوقت، بدلا من إنجاز مؤسسات جديدة.

نشكركم على كرم الإصغاء.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الله مسك، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الله مسك: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترم،

أسرة الإعلام الكريمة،

ها نحن، مرة أخرى، نلتقي في الموعد السنوي الدستوري بيننا وبين الحكومة، نتدارس بيان السياسة العامة، فنثمن ما تم إنجازه ونقوي ما تعطل منه ونقترح بعض الحلول لبعض الاختلالات، لا سيما المحلية منها.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

يأتي بيان السياسة العامة اليوم متزامنا مع وضع دولي معقد ومؤثر، أكثر ما يهمنا هو الوضع في فلسطين المحتلة وما يرتكبه الكيان الصهيوني من جرائم ضد الإنسانية، يبقى، وللأسف، معظم المجتمع الدولي مكتفيا حيالها بدور المتفرج وأحيانا يتضامن البعض مع الجلاد لا مع القضية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

إن المتصفح والمطّلع على مضمون السياسة العامة للحكومة، كما نص عليه بيانها، يقتنع يقينا أن الجزائر الجديدة، كما رسمها برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أصبحت حقيقة لا ضباب عليها، فالجزائر ورشة متعددة الأبعاد، منها الاقتصادي والاجتماعي والإصلاح السياسي الناجح.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

نثمن عاليا المنجزات المؤكدة بالأرقام في بيانكم للسياسة العامة، تطبيقا منكم لتوجيهات رئيس الجمهورية وتنفيذا

لبرنامجه، لكن اسمحوا لي أن أطرح بعض الاقتراحات:

من المشاكل التنموية والمحلية التي تعيشها ولاية تمنراست والولايات المجاورة لها:

1 – الطريق الوطني رقم 1 المعروف بطريق الوحدة الإفريقية، في شطره من بلدية عين امقل إلى مقر الولاية وهو طريق يعرف ضحايا لحوادث المرور، كل يوم، تقريبا، فلماذا لا تتم دراسة جدوى وإنجاز ازدواجية هذا الطريق، لاسيما وأنه شريان التواصل مع عمقنا الإفريقي؟

2 – الطريق الوطني رقم 55 الذي يربط ولاية تمنراست بولايتي إليزي وجانت، ومنهما إلى الحدود الليبية على بعد 50كلم من الطريق الوطني رقم 1 باتجاه بلدية إدكس، طريق مهترئ يحتاج منكم إلى التكفل به وإعادة تأهيل المقطع المذكور، وتكملة ما تبقى منه في الآجال القريبة، إن شاء الله.

3 – تعرف منطقة الهقار دوريا تهاطلات مطرية هامة، لكنها، وللأسف، تذهب سدى، لماذا لايتم إنجاز سد بالمنطقة تستفيد منه بلديات ولاية تمنراست في فترة الجفاف، ودراسة تساهم في حماية الأراضي الفلاحية من الانجراف بفعل السيول الجارفة؟

4 – يعرف الجميع أن الاستعمار الفرنسي قد قام بإجراء تجارب نووية في منطقة إينكر ببلدية عين امقل؛ وجراء ذلك لا زال مواطنو المنطقة يعانون من سرطانات مرتبطة بتلك التجارب اللعينة والتنقل لمسافة مئات الكيلومترات، فلماذا لا ينجز مستشفى متخصص في علاج السرطان بولاية تمنراست، تستفيد منه كل الولايات المجاورة، بل وحتى الدول الإفريقية المجاورة، في إطار السياسة التضامنية للدولة الجزائرية مع عمقها الإفريقي؟

5 – تشجيعا للاستثمار بولاية تمنراست والولايات المجاورة لها، مثلا، لدينا مقالع للرخام والغرانيت بالولاية، لكن، للأسف، كل الصناعات التحويلية لهذه المادة الخام تتم خارج الولاية، فلا تستفيد الولاية من المداخيل الضريبية ولا يستفيد الشباب من مناصب الشغل، فرجاؤنا أن يتم معالجة هذا الأمر بالنظر إلى تداعياته.

6 – تحويل المرضى من مختلف البلديات إلى مستشفى تمنراست: وبالنظر إلى اهتراء بعض الطرق غير المعبدة وبالنظر إلى شساعة المنطقة وتباعد البلديات عن أقرب مستشفى، فإنه لايمكن تصور نقل مريض في ظرف طبي مستعجل، بواسطة سيارة الإسعاف لمئات الكيلومترات إلى المستشفى! ألم يحن الوقت للتفكير في طائرات إسعاف، تنقل المرضى من المناطق البعيدة المختلفة إلى مستشفى تمنراست؟

وفي الأخير، هناك مشاريع استراتيجية تدخل في إطار تحسين ظروف معيشة المواطن، إلا أنه مسها التجميد، نرجو من مقامكم رفع التجميد عنها، حتى يستفيد منها المواطن في الآجال القريبة.

وفي الأخير، أشكر دولة الوزير الأول وكل طاقمه الوزاري على...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد ميهوب دغة، فليتفضل مشكورا.

السيد ميهوب دغة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الفاضل، الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نترحم على شهداء الجزائر أجمعين، الذين علّقوا لنا الوطن وسام عز وشرف ودين في أعناقنا، كما نعطف ذلك بالمبدأ والتاريخ على ما ينزله الاستدمار الصهيوني بإخواننا في فلسطين، من جرائم وحشية، ستبقى وصمة عار في جبين البشرية كلها؛ ونسجل عهد الجزائر دولة وشعبا أن مبدأ نصرة المظلوم ومقارعة الظالم، باق راسخ إلى أن يكتب الله نصره.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

بعد اطلاعنا على عرضكم المقدم حول بيان السياسة العامة للحكومة الذي دأبت حكومتكم الموقرة على تقديمه للسنة الثانية على التوالي؛ أشيد وأقدر التزامكم الدستوري والأخلاقي الذي يظهر نية الحكومة الصادقة بالتعاون والتكامل بين المؤسسات الدستورية، وما جاء في

محتوى بيان السياسة العامة للحكومة من حيث المنجزات أو توظيف الأرقام، هي إنجازات ومجهودات كبيرة تبذلها الحكومة لا ينكرها إلا جاحد.

السيد الوزير الأول،

إن ما تضمنه البيان من قرارات مهمة وتدابير استعجالية ورفع الحصص المالية لكثير من القطاعات، سيسهم، لامحالة، في تحقيق دعائم النمو الاقتصادي وتثمين الإنتاج الوطني، كما يسهم في تطوير وتحسين العديد من القطاعات الاستراتيجية، كذلك نثمن جهود الدولة وعزمها على الحفاظ على القدرة الشرائية، في إطار توفير المواد واسعة الاستهلاك، لا سيما المدعمة منها، وحماية المستهلك من صلب اهتمامات الدولة، حيث جاء قانون المضاربة ليضع حدا لكل من يسعى إلى زعزعة استقرار المجتمع ومؤسسات الدولة، ورغم كل هذه الإيجابيات، فهذه بعض الانشغالات التي نعتبرها هامة ويجب التذكير بها:

السيد الوزير الأول،

نشهد اليوم، وبكل أسف، تدني القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، مما أنهك كاهل المواطن الجزائري الذي يتطلع إلى حياة كريمة أفضل في جزائر جديدة.

نثمن قرارات رئيس الجمهورية، برفع منحة المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، لكن في مقابل ذلك يجب توفير المناصب الكافية.

كما يجب مراجعة شروط الاستفادة من منحة البطالة، خاصة فيما يخص المستفيدين الذين شطبوا على أساس انتمائهم سابقا إلى هيئة الضمان الاجتماعي ولو ليوم واحد أو يومين.

السيد الوزير الأول،

إن التحكم الموضوعي في ملف الاستيراد وتسييره بشكل منهجي وموضوعي يجب أن يستمر وفق رؤية واضحة، تحقق حماية الاقتصاد الوطني وتفاعله الإيجابي، كما شدد على ذلك السيد رئيس الجمهورية.

السيد الوزير الأول،

إن عملية التوظيف الكبيرة التي عرفها قطاع التربية، وخصوصا قطاع التعليم العالي، تعكس الاهتمام البالغ والمجهودات الكبيرة للدولة الجزائرية بهذه الفئة من النخب العلمية، وتجدر الإشارة أن زملاءهم من حاملي شهادة الدكتوراه والماجيستير الأجراء هم الآخرون ينتظرون دورهم في التوظيف، ولعلمكم، سيدي الوزير الأول، أن أغلبهم حتمت عليهم الظروف العمل في مناصب وراتب لا يليق بمستواهم ولا شهاداتهم العلمية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أغتنم هذه السانحة لأعرض عليكم بعض انشغالات ولاية المسيلة:

فيما يخص قطاع التربية، رغم مجهودات الدولة الكبيرة في تشييد المرافق والمؤسسات التربوية، إلا أن ولاية المسيلة تبقى بحاجة ماسة إلى منشآت جديدة؛ ولعلمكم، السيد الوزير، أن ولايتنا لم تستفد من الهياكل التربوية في الأحياء السكنية المدمجة لسنتين على التوالي (2022 – 2023) على غرار باقي ولايات الوطن، مما أدى إلى حدوث ضغط واكتظاظ كبيرين.

سيدي الوزير الأول،

- ونشير إلى بعض التأخر في ولايتنا، خاصة فيما تعلق بالبنية التحتية، ولا سيما الطرق ومرافق الطرق لأهميتها القصوى في حركة التنمية ومردودها؛ وكذلك الحاجة الملحة إلى استدراك النقائص في قطاع الموارد المائية، كما نرجو عناية أكبر بقطاع الشباب والرياضة والمرافق الصحية، لما تمثله من عامل فعال في استقرار الساكنة وتحسين معيشتهم.

سيدي الوزير الأول،

- نطلب منكم تخصيص برنامج خاص تكميلي لولاية المسيلة، ليتسنى لها النهوض وتحقيق تنمية شاملة.

شكرا على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عمر دادي عدون، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر دادي عدون: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة الوزير الأول الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء، كل باسمه وجميل وسمه،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حقيقة، إن العين لتدمع وإن القلب ليحزن وإنا على فراقكم يا شهداء فلسطين لمحزونون وللمواقف المخزية لدعاة حقوق الإنسان لمستاؤون ولا نقول إلا ما يرضي ربنا "إنا لله وإنا إليه راجعون"، نعزي أنفسنا ونعزي إخواننا في فلسطين على ضحايا مجزرة مشفى "المعمداني"؛ وعليه، ندين بكل شدة وحشية وهمجية بني صهيون، كما نفتخر، في الوقت نفسه، بالمواقف الثابتة للجزائر تجاه القضية المركزية، فتحية إجلال وإكبار.

السيد الرئيس المحترم،
دولة الوزير الأول،

في بداية الحديث، لا يسعنا إلا أن نثمن عاليا الحصيلة التي وردت في بيان السياسة العامة للحكومة، والمشفوعة بالبيانات والأرقام التي تعتبر محفزة ومؤشرا إيجابيا للمسار الذي انتهجته الجزائر الجديدة. ندعم هذه الحصيلة لأنها منبثقة عن برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وجهوده الجبارة والقرارات الشجاعة التي اتخذها ويتخذها في كل مرة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي، خاصة أنه ليس من السهل على أي دولة المواصلة بثبات في دعم السياسات الاجتماعية مع هذه التحديات الموجودة.

إن ما يدفعنا للتفاؤل، دولة الوزير الأول، بمستقبل واعد لبلدنا، هو ما جاء على لسانكم وأنتم تردون على زملائنا في المجلس الشعبي الوطني؛ وإشارتكم الصادقة والواضحة بأن ما تحقق من إنجازات ونتائج تظل غير كافية، بالنظر إلى الطموحات والتطلعات التي يصبو إليها المواطنون والتي هي في تزايد مستمر.

إن هذا الموقف المتميز بالصدق والموضوعية، من شأنه تفويت الفرصة على كل متاجر بمعاناة المواطنين وعلى كل من تعّود على تشويه الحقائق بالافتراءات.

السيد رئيس مجلس الأمة،
دولة الوزير الأول الفاضل،
إسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة:

أولا، أن أبلغكم، معالي الوزير، تحيات وسلام سكان ولاية غرداية عامة، ودائرة بريان خاصة، الذين يرجون منكم الموافقة على تسجيل عملية إنجاز طريق اجتنابي، يربط بين الطريق الولائي رقم 33 والطريق الوطني رقم 1 بطول 16 كلم، خاصة وأن الدراسة جاهزة، وهذا، معالي الوزير، للحد من دخول الشاحنات ذات المقطورات إلى وسط المدينة والتي تسببت في عدة مرات في حوادث مرور مميتة بسبب المنحدر الخطير عند مدخل المدينة من الجهة الشمالية.

ثانيا، وهذه أمانة، دولة الوزير الأول، من أولياء التلاميذ ذوي الهمم الذين يدعون لكم بكل خير ويلتمسون منكم تسجيل مركز بيداغوجي لهم في بلدية القرارة للتكفل بهم، خاصة وأنها تفتقر لهكذا مرفق.

ثالثا، وأخيرا، معالي الوزير، مناطق النشاطات التي أنشئت منذ سنة 2015 في ولاية غرداية تستغيث، فهي خالية على عروشها وأصبحت أطلالا والأسباب تكمن في عراقيل بيروقراطية إدارية، رغم المبالغ الضخمة التي صرفت على تهيئتها، فنرجو من سيادتكم التدخل لحلحلة هذا الإشكال، لكي يستفيد السكان من هذه المناطق.

وفقكم الله وسدد خطاكم خدمة للبلاد والعباد، شكرا على حسن المتابعة وكرم الإصغاء.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.."**تصفيق**"..

السيد الرئيس: شكرا؛ والكلمة للسيد غازي جابري، فليتفضل مشكورا.

السيد غازي جابري: شكرا، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
الزميلات، والزملاء أعضاء مجلس الأمة،
الصحافيات والصحافيون،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في محطة التقييم هذه بمناسبة مناقشة بيان السياسة العامة، نجد أنفسنا أمام فرصة قياس أداء الحكومة خلال سنة، مقارنة بما تحقق بأرض الواقع، ومدى رضا المواطنين بذلك.

وإنه من مجافاة الحقيقة ألا نثمن ما تم تحقيقه في مختلف مجالات عمل الحكومة خلال سنة من عملها، وهذا بفضل الحرص والمتابعة الحثيثة من طرف السيد الوزير الأول، الذي يستحق منا كل التقدير؛ والتقدير موصول أيضا للطاقم الحكومي، على حرصهم في تنفيذ تعليمات وتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

سأركز في مداخلتي على بعض النقاط التي تمثل جانبا من مرتكزات التحول الاقتصادي الذي دعا إليه السيد الرئيس.

أولا، الأمن المائي:

فلا يمكن الحديث عن تحقيق الأمن الغذائي من دونه. وبنظرته الاستباقية، جعل السيد الرئيس من هذا الملف واحدا من أولويات عمل الحكومة، من خلال التوجه نحو خيار تحلية مياه البحر الذي قطعت فيه الجزائر شوطا كبيرا وأصبحت من الدول الرائدة في استعمال هذه التقنية، ماساهم بشكل محسوس في تخفيف الضغط الكبير عن مخزون مياه السدود التي تخصص أساسا لتلبية حاجيات أكثر من 70 ٪ من المياه المخصصة للشرب.

وهنا أتوجه بالتقدير والعرفان لمقام رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أصالة عن نفسي ونيابة عن ساكنة ولاية بشار، على حرصه الشخصي في معالجة مشكلة التذبذب وعدم انتظام تزويد ولاية بشار بالماء الشروب خلال السنوات الماضية، حيث استفادت الولاية من الشطر الأول من مشروع استجلاب المياه من منطقة بوسير، في انتظار استكمال الشطر الثاني، الذي سيؤمن للولاية حاجتها من الماء الشروب ويفتح آفاقا رحيبة لتطوير نشاط قطاعات أخرى، على غرار قطاع الصناعة.

أما في قطاع التعدين:

فبعد نحو 70 عاما من الحلم، أصبح استغلال أحد أكبر 3 مناجم للحديد في العالم، من حيث الاحتياطي جاهزا، بمباشرة استغلال منجم غار جبيلات بولاية تندوف، الذي يعتبر مكسبا استراتيجيا للبلاد، وما يترتب عنه من عوائد اقتصادية واجتماعية ولوجستية للمنطقة، وأخص منها إطلاق خطوط السكك الحديدية التي تربط عديد ولايات الجنوب الغربي وصولا إلى وهران، وكذا إنجاز مصنع إنتاج قضبان السكك الحديدية بولاية بشار، والذي يعد مكسبا ومفخرة نعتز بها ونثمن للسيد الرئيس قراره بهذا الشأن.

السيد الرئيس،

وقبل الختام، أستهل وقفة عند ملف الصحة بولاية بشار، وأسأل السيد الوزير الأول، ألم يحن الوقت بعد لرفع التجميد عن مشروع المستشفى الجامعي بالولاية؟ وهي الولاية المليونية بتعداد سكانها، التي تضم كلية للطب، وهي ولاية تعد مقصدا ومركز ثقل في جهة الجنوب الغربي للبلاد.

وأخيرا، في قطاع التشغيل:

فرغم تأكيد وحرص السيد رئيس الجمهورية، على طي ملف الإدماج في مناصب العمل عبر مختلف المؤسسات؛ وعلى غرار باقي شباب الجزائر، استبشر شباب بشار خيرا، بقرارات الرئيس في هذا الشأن، إلا أن هذا الملف الحساس يعرف تماطلا، حتى لا أقول عرقلة من طرف المسؤول الأول على التوظيف العمومي بالولاية، فهل يعقل أن يكون أعوان الدولة معرقلين لقرارات رئيس الجمهورية؟ هذا سؤال يبقى يرسم الإجابة!

شكرا على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد ميلود ضربان، فليتفضل مشكورا.

السيد ميلود ضربان: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم.

في البداية، لا تفوتنا هذه السانحة أن نذكّر بالموقف الأزلي للجزائر شعبا وحكومة تجاه القضية الفلسطينية؛ وموقفنا الواضح والدائم والثابت لنحيي جنود المقاومة ونترحم على شهداء الأقصى.

تجسيدا لمبدأ ممارسة الرقابة المتبادلة بين مختلف السلطات، يأتي عرض بيان السياسة العامة للحكومة

كخطوة مهمة وتقليد سياسي يجب أن تفتخر به الجزائر.

السيد الوزير الأول،

إن الحكومة الجزائرية، كممثل للسلطة التنفيذية، عمدت إلى وضع برنامج عمل يحمل استراتيجيات تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية.

إن المتمعن في الخطوات المهمة التي قطعتها الحكومة، خلال سنة كاملة، لا يمكنه أن يتجاهل ما تم فعلا تجسيده على أرض الواقع والبلاد تخرج من وضع اقتصادي لا تحسد عليه، وقد كانت للظروف الدولية وآثار الجائحة تبعات أعاقت مجرى الإصلاحات الكبرى التي تبناها برنامج السيد الرئيس في مخطط عمل الحكومة.

وبناء عليه، يمكننا أن ننوه بالشوط الكبير الذي قطعته الحكومة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، على الرغم من الارتفاعات الرهيبة للأسعار عالميا، إذ نسجل للحكومة الرفع التدريجي للأجور أو إلغاء الضريبة على الدخل الإجمالي للموظف، في سياق يهدف إلى تحقيق التوازن بين معطيات السوق وقدرة المواطن على تلبية احتياجاته.

إن توجه الحكومة إلى العناية اللازمة بالاستثمار في رأس المال البشري، تجد ترجمتها في الخطوات التي قطعتها في مجال الاعتناء بقطاعي التربية الوطنية، والتعليم العالي والبحث العلمي، حيث سجلنا التفاتة غير مسبوقة في إطار إدماج الأساتذة المتعاقدين، لدى مختلف مؤسسات وزارة التربية ووزارة التعليم العالي بإدماج أكثر من 8000 دكتور وحامل ماجستير بطال، إلا الأساتذة الأجراء لم تطلهم العملية لأسباب نجهلها!

السيد الوزير الأول الفاضل،

لا يتسع المقام للتوقف عند كل الإنجازات التي نراها وإن لم تكن كافية ومرضية ولكنها تعد من قبيل الإنجازات الكبرى، بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والسياسية، التي يعرفها المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة.

لكن هذا لا يمنع من القول بأن هنالك نقائص، كنا نتمنى استدراكها في القريب العاجل، ونخص بالذكر هنا:

- تحقيق الأمن المائي، من خلال تزويد ولاية تيارت بمحطات تحلية مياه البحر والتوجه إلى استحداث سدود.
- البرامج السكنية التي لا تزال غير كافية لسد الاحتياجات المتزايدة.
- تنظيم أطر الاستثمار والقضاء على البيروقراطية الإدارية والتي نأمل أن نتخلص منها، بموجب القوانين المصادق عليها مؤخرا والمتعلقة بتنظيم العقار الاقتصادي وحماية الأملاك العقارية التابعة للدولة.
- توسعة شبكة المواصلات بالطرق البرية والسكك الحديدية التي سجلنا فيها تأخرا كبيرا.

وفي نفس السياق، فإننا نشيد بالقرار الذي تم اتخاذه مؤخرا، بتسجيل عملية تخص ازدواجية الطريق الرابط بين تيارت وغليزان والذي سيساهم حتما في فك العزلة وبعث حركية النقل، مما يساعد على تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية المحلية.

سيادة الوزير الأول،

وأخيرا، وفي عهدتنا الوطنية التمثيلية، يطيب لنا أن نتذكر ولاية تيارت، ونعيد تذكيركم بأن عاصمة الولاية لا تزال تعاني من مشكل السكن القصديري بحي كارمان الذي يفوق عدد سكانه 1000 ساكن، كما أن الربط بالسكك الحديدية متوقف بين تيسمسيلت - تيارت وبين تيارت - غليزان، وغير مكتمل بين تيارت وسعيدة، ويبقى الأمل الكبير الذي ينتظره ساكنة تيارت منذ أكثر من 10 سنوات أو يفوقها وهو المستشفى الجامعي الذي سيساهم في تحسين أداء قطاع الصحة العمومية ويرفع من نسبة تحقيق الأمن الصحي محليا وجهويا، خاصة وأن جامعة تيارت قد استفادت من ملحقة لكلية الطب في ميدان العلوم الطبية.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد مبارك مولود فلوتي، فليتفضل مشكورا.

السيد مبارك مولود فلوتي: شكرا، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد؛

قال تعالى في محكم تنزيله: "الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل".

نحيي من هذا المقام ومن جزائر الشهداء، تضحيات أبناء شعبنا الفلسطيني البطل ورجال المقاومة الفلسطينية البواسل، الذين يقدمون هذه الأيام للعالم أجمع وبشجاعة خارقة، أسمى صور التضحية والاستشهاد، في سبيل الحرية والكرامة والشرف، ملقنين قوى الطغيان والجبروت بما أبانوه من عزيمة، دروسا قاسية لن تنسى، وخطوا بدمائهم صفحات ناصعة في سجل التاريخ على درب النصر المؤزر، وإقامة الدولة الفلسطينية، كاملة الأركان وعاصمتها القدس الشريف، رغم حرب الإبادة الجماعية وآخرها مجزرة أمس التي قام بها الكيان الصهيوني، العنصري، الهمجي، وبتغطية وتواطؤ مفضوح من الغرب المنافق، لكن إرادة الشعوب لن تقهر وتنتصر دائما وتنكسر عليها كل المؤامرات ومحاولات الترحيل والتشريد، وإن الحق عائد لأصحابه طال الزمن أم قصر.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

يندرج عرض بيان السياسة العامة للحكومة على البرلمان، في إطار أحكام المادة 111 من الدستور، ونشيد هنا بالتزام السيد الوزير الأول بهذا الإجراء، للمرة الثانية على التوالي، وتقديمه في الآجال الدستورية، تكريسا للرقابة البرلمانية وترسيخا للديمقراطية داخل مؤسساتنا وضمانا للتكامل بين مختلف السلطات.

رغم الصعوبات الاقتصادية والمالية التي عرفها العالم والتي انعكست سلبا على غالبية الدول، وتمثلت خصوصا في تباطؤ النمو وانخفاض الإنتاج وارتفاع نسب التضخم وتراجع حركية التجارة العالمية، فإن المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني عرفت استقرارا وتحسنا نسبيا، بدءا بنسبة النمو التي بلغت 5.3 ٪ وتراجع معدل التضخم إلى 7.5 ٪ وكذلك تحسن احتياطات الصرف لتصل إلى 73 مليار دولار وغيرها.

وسمحت هذه الوضعية للحكومة باتخاذ جملة من الإجراءات لصالح الجبهة الاجتماعية، خصوصا في مجال التوظيف والأجور والسكن ومواصلة دعم المواد الأساسية، تكريسا لمبدأ اجتماعية الدولة، وتمكنت كذلك من تنشيط القطاع الاقتصادي، بإطلاق مشاريع واستثمارات ضخمة في قطاعات حيوية: كالمناجم، المحروقات، النقل، الصناعة، والفلاحة وغيرها، وستعطي القوانين ذات الطابع الاقتصادي، كقانون الاستثمار والنصوص التنظيمية المرتبطة به، انطلاقة فعلية وواعدة للاقتصاد الوطني بفضل التدابير والتحفيزات التشريعية الجديدة.

إن ما تحقق على مستوى العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية، خلال الفترة الماضية، جدير بالتنويه، فبعد القمة العربية الناجحة، توالت الإنجازات الدبلوماسية وأصبحت الجزائر محجا للوفود الدولية وممثلي القوى الكبرى، وتكلل هذا الحراك والنشاط الدبلوماسي بانتزاع الجزائر لمنصب غير دائم في مجلس الأمن الأممي للفترة (2024 – 2025) وعضوية مجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة للفترة (2023 – 2025).

كما لم تغفل الجزائر بُعدها الإفريقي، حيث أولت أهمية كبيرة لتعاونها الإفريقي ومساعيها ومبادرتها، لا سيما بعد إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن في إفريقيا.

سيدي الرئيس،

في مجال تعزيز الأمن والدفاع الوطني، حقق الجيش الوطني الشعبي، خلال المرحلة السابقة إنجازات كبيرة في مجالات تكوين الأفراد وتدريبهم وتجهيز الوحدات ومختلف القوات بأحدث الأسلحة والأنظمة الدفاعية، بهدف البقاء في جاهزية عالية ودائمة تعزز مكانته وتفوّقه الجهوي والإقليمي، كما أن مساهمته الفعالة في محاربة التهديدات السيبرانية الموجهة ضد مؤسسات الدولة، في إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، باتت من المهام التي توليها القيادة العسكرية الأهمية القصوى، زيادة على دوره الفعال في تحويل التكنولوجيا وترقية المنتوج المحلي، بفضل الصناعات العسكرية التي قطع فيها أشواطا مهمة. إضافة إلى المهام الأخرى للجيش الشعبي الوطني، في محاربة الجريمة المنظمة والتهريب والمخدرات وغيرها.

سيدي الرئيس،

لقد قطع مسار الرقمنة أشواطا كبيرة، كما هو الحال في قطاعات: التعليم العالي والبحث العلمي، التربية، الداخلية والعدالة، لكن نسجل بطئا غير مبرر في قطاعات

ذات أهمية كبيرة واستراتيجية، كقطاع المالية الذي ينتظر منه استدراك هذا التأخر في أقرب الآجال، لا سيما وأن هناك ملفات شائكة، لها علاقة مباشرة بهذا القطاع تنتظر المعالجة وأنا أشير على وجه التحديد إلى السوق الموازية، التهرب الضريبي والتحويلات الاجتماعية.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أنتهز هذه السانحة كي أطرح عليكم ثلاثة انشغالات، لها طابع محلي، لكن ببعد جهوي ويكاد يكون وطنيا:

– أولا، مشروع منفذ الطريق السيار اتجاه ميناء سكيكدة، على مسافة لا تتعدى 31 كلم، الذي توقفت به الأشغال، في حدود 38 ٪ وهذا التوقف نعتبره غير مبرر، إذ بعد انسحاب الشركة البرتغالية التي كلفت بالإنجاز أزيد من سنة، ونحن ننتظر من القطاع إعادة بعث هذا المشروع..

(ورغم الوعود التي أطلقها وزير الأشغال العمومية في هذه القاعة، منذ حوالي سنة، بأن إجراءات منح صفقة إتمام المشروع لمتعامل جديد لن يتعدى أجل ثلاثة أشهر، لكن ذلك لم يتحقق، رغم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا المشروع.

– ثانيا، مشروع إنجاز المستشفى الجهوي للحروق الكبرى 120 سريرا ببلدية فلفلة، الذي تم تسجيله سنة 2006، بعد سلسلة الحرائق التي شهدتها المنطقة الصناعية البتروكيماوية بسكيكدة، خلال السنوات السابقة، لا سيما سنة 2004 التي راح ضحيتها 27 عاملا، بلغت نسبة الإنجاز بهذا المشروع 40 ٪ والأشغال متوقفة منذ سنة 2018.

– ثالثا، مشروع المحطة البرية متعددة الأنماط بمدينة سكيكدة التي انطلقت بها الأشغال سنة 2008 وبُرمج للاستلام سنة 2011، لكن المشروع توقف عند نسبة إنجاز 50 ٪ منذ أزيد من عشر سنوات.

سيدي الرئيس،

كانت هذه مساهمتي بمناسبة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، شكرا للجميع على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الرحمان بلهيبة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان بلهيبة: بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الأحداث الأخيرة للقصف الصهيوني للمستشفى، مساء أمس، الثلاثاء، في قطاع غزة، الذي أسفر عن سقوط مئات الضحايا الأبرياء والجرحى والمصابين من المواطنين الفلسطينيين، ندين بأشد العبارات هذا القصف المتعمد، الذي يعتبر انتهاكا صريحا للقانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية والإنسانية، مؤكدا موقف الجزائر دولة وشعبا رفضها استمرار هذه الممارسات ضد المدنيين. ولا يسعني إلا الترحم على شهداء فلسطين والتضامن مع الأشقاء الفلسطينيين الذين ذكّرونا بثوار نوفمبر وبسالتهم، فكل التضامن مع الشعب الفلسطيني لاسترجاع أرضه وحقوقه وكل الفخر لدبلوماسيتنا، التي عودتنا على ثبات الموقف وقوة الطرح وشجاعة المبادرة، في ظل التحديات التي نعيشها.

وبهذا الخصوص، لطالما ذكّر السيد المجاهد صالح ڤوجيل، بحق هذا الشعب المظلوم، ومحذرا من تجاهل حقوقه.

السيد الوزير الأول، إن مضمون بيان السياسة العامة للحكومة المعروض أمامنا، يجعلنا نقف على حقيقة وأحقية التقدم المحقق، لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ونشهد على هذا العمل الجبار الذي انتهجته السلطات العليا لتحسين وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ ولا يسعني هنا إلا أن أشيد بالدور الذي يلعبه وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي للحد من البطالة ومعالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع.

ونحن نناقش هذا البيان، المواطن الجزائري يعيش منذ أسابيع على موجة غلاء السلع والمنتجات، التي تهدد القدرة الشرائية إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه!

هذا الارتفاع الملحوظ في الأسعار محسوس من جميع شرائح المجتمع وقد غطى على الكثير من الإنجازات: من رفع الأجور ورفع منحة البطالة وعدد الحاصلين عليها

وعملية التوظيف الكبيرة في قطاعات التربية والتعليم العالي وغيرها.

ومن كل هذا نعتقد، السيد الوزير الأول الفاضل، أن هناك مشكلة تواصل، بحيث تركنا الوضع لمنصات التواصل الاجتماعي لتهويل كل شيء، والمواطن يتساءل إلى أين...؟

السيد الوزير الأول الفاضل،

أغتنم هذه الفرصة ونحن نناقش بيان السياسة العامة للحكومة لطرح جملة من الانشغالات:

– أولا، في مجال الأمن المائي ومواجهة الصعوبات المرتبطة بالجفاف والشح المائي، نثمن نسبة زيادة تحلية مياه البحر والتحويلات الكبرى بين السدود، لكن تبقى ولاية عين صالح تعاني من الارتفاع العالي لدرجة الملوحة للمياه الجوفية، بحيث انعكس هذا على صحة المواطنين بارتفاع نسبة المصابين بضغط الدم، لذا نلتمس منكم، السيد الوزير الأول الفاضل، تسجيل محطة تحلية المياه بقدرة 60000 م^3 يوميا.

– ثانيا، في مجال النقل، يشهد مطار عين صالح الجديد الذي تم التكفل به من طرفكم، شاكرين لكم مجهودكم بالوقوف اليومي، على سرعة إتمام المشروع وإعادة مدرج المطار في مدة قياسية تقدر بـ 8 أشهر، لكن لم تكتمل فرحتنا، السيد الوزير الأول، بحيث تفاجأنا ببرمجة رحلتين فقط بطائرة صغيرة من طراز (ATR) للجزائر العاصمة وحرماننا من الطائرات الكبيرة من طراز (Boeing) مع إضافة رحلات لكل من ولايات تمنراست، واد سوف، غرداية ووهران مرورا بولاية أدرار، وأبرر طلبي هذا بالحاجة المتزايدة لتنقل مواطني عين صالح لهذه الولايات للعلاج، لا سيما الوضع الذي تشهده حالة الطرقات التي تربط ولايتنا بباقي الولايات.

– ثالثا، في مجال الصحة، نشهد تأخرا كبيرا في إنجاز مستشفى 120 سريرا بجواليل وبطئا في الأشغال بنسبة 78 ٪ منذ 9 أفريل 2019. ونطلب التسجيل في البطاقة الصحية لسنة 2024 لمستشفى 60 سريرا بدائرة إينغر المنتهي من الدراسة إلى حد الآن، والانطلاق الفعلي لمشروع العيادة المتعددة الخدمات ببلدية فقارة الزوى.

ولهذا، نطلب من السيد وزير الصحة المحترم برمجة زيارة مستعجلة، للوقوف على واقع القطاع بالولاية.

– رابعا، في مجال الشباب والرياضة، السيد الوزير الأول الفاضل، نقترح تدعيم النوادي الرياضية من طرف الوزارة، لكون الصندوق الولائي لدعم نشاطات الشباب والممارسات الرياضية ضعيفا ولا يلبي حاجيات النوادي التي تلعب في مختلف الأقسام، مع عدم وجود شركات وطنية أو خاصة تدعم هذه النوادي، خاصة بالجنوب الكبير.

– التعجيل باستحداث دواوين مؤسسات الشباب والمركبات الرياضية بالولايات الجديدة.

– تدعيم مديريات الجنوب الكبير بميزانية خاصة للنقل، للمشاركة في مختلف التظاهرات الوطنية، سواء الشبانية أو الرياضة وذلك لبعد المسافات.

– خامسا، في المجال الفلاحي، تعرف ولاية عين صالح تأخرا كبيرا في قطاع الفلاحة وفي زمن ليس بالبعيد كانت الرائدة في إنتاج القمح والطماطم، لكن بسبب مشكلة إبداء الرأي السلبي لوزارة الري والطاقة في اختيار المحيطات الفلاحية ولم نفهم، السيد الوزير الأول الفاضل، ولاية عين صالح، هل هي فلاحية أم غازية؟! نطلب تدخلكم لحل هذا الإشكال الذي تسبب في حرمان الولاية من تقديم أراضي للمستثمرين الفلاحيين.

السيد وزير الفلاحة المحترم، أعلمكم أن شركة (GGR) التابعة لمصالحكم تشهد تأخرا كبيرا منذ سنة 2019 إلى يومنا هذا في فتح مسالك فلاحية وعملية تشجير السد الأخضر ومشروع مصدات الرياح التقليدية وكل هذه المشاريع نحن في حاجة إليها، في ظل الزحف الكبير للرمال، خلال هذه السنوات والذي يهدد الطرقات والتجمعات السكنية.

السيد الوزير الأول، إننا نؤمن أن الجزائر تحتاج في هذه الظروف إلى كل أبنائها؛ ونحن لن ندخر جهدا للوقوف إلى جانبكم، من أجل إحداث التغيير المنشود، خدمة لشعبنا الأبي.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشكرا.

..**"تصفيق"**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد براهيم أكادي، فليتفضل مشكورا.

السيد براهيم أكادي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد الفاضل، رئيس مجلس الأمة صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

(كلام باللهجة التارقية، ولاية برج باجي مختار)...

أولا، تحية للشعب الفلسطيني المجاهد، اللهم النصر والنصر القريب، إن شاء الله، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا "إنا لله وإنا إليه راجعون".

بداية، أشكر السيد الوزير الأول على عرضه المفصل والمستبين لبيان السياسة العامة للحكومة، ومن خلال هذا العرض، نثمن مجهودات الدولة في مختلف القطاعات التي التزمت بها وما زالت في مختلف القطاعات، بدفع كل مؤشرات التنمية، حسب الاحتياجات والإمكانيات المتاحة.

إن مطالعتنا لنص هذا البيان أتاح لنا مواكبة عمل جهازكم التنفيذي وقراءة حصيلته وبياناته التي تكشف عن جهد تبذلونه، تحقيقا لتعهدات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وعلاقته ونيته الصادقة مع مواطنيه؛ وقد انعكس ذلك في وفاء السيد الرئيس ومؤسسات الدولة للسياسة الاجتماعية ورعاية جميع فئات المجتمع.

سيدي الوزير الأول، نعيد التأكيد، مرة أخرى، على الشراكة الوثيقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في جوهر بناء الدولة ووظيفتها؛ وفي هذا، نرجو أن ترتفع درجات التفاعل إلى أقصى ما نستطيعه، وهو ما تعبر عنه تطلعات وطموحات المواطنات والمواطنين؛ وقد بلغنا حدا كبيرا من استعادة الثقة واسترجاعها، مما يفتح آفاقا أوسع في الذهاب ببلادنا إلى مقامها المستحق بين الأمم.

وبناء على ذلك، يطيب لنا أن نشير إلى النقاط الخاصة بولاية برج باجي مختار الآتية:

- الطريق الوطني رقم 6 "الطريق الحلم"، نثمن المجهودات الجبارة التي تقوم بها الوزارة المعنية في إنجاز هذا الحلم؛ ولهذا، نلتمس منكم، السيد الوزير الأول، ومن خلالكم الوزارة المعنية، الحرص على إلزام الشركات المنجزة على ضرورة الالتزام بمواعيد الإنجاز وكذا نوعية الخدمة، من جهة، ومن جهة أخرى، نلتمس من سيادتكم تزويد طريق برج باجي مختار – عين صالح كبديل آخر لربط الولاية الفتية بالولايات الأخرى مما سيفتح خطا مهما للتبادلات التجارية بين الولايتين.

بالنسبة لقطاع الصحة، لا ينكر أحد مجهوداتكم في توفير الصحة العمومية للمواطن في كل ربوع الوطن، إلا أننا في ولاية برج باجي مختار لا يزال مواطنو برج باجي مختار يعانون من المستوى الذي وصلت إليه الخدمات الصحية، ولعل ما قلناه وما نقوله إلى حد الآن يستوجب منكم إن سمحتم برمجة زيارة رسمية لوزير القطاع للولاية، من أجل الوقوف على حل هذه الحالة شخصيا.

بالنسبة لقطاع التربية: إن العجز مسجل لهذا العام في ولايتنا، حيث بلغ عدد التلاميذ في الطور الابتدائي 4496 تلميذا والمتوسط 2164 تلميذا، مع العلم أن كل هذا العدد تستقبله ثانوية واحدة ووحيدة، نقترح ونطالب ونلتمس منكم إيجاد حل لهذا المشكل، باستحداث ثانوية ببلدية "تيمياوين".

إن تزايد النمو الديمغرافي وكذا ميلاد الولاية كولاية فتية جديدة، يجعلنا أمام مطلب إنشاء دائرة ببلدية تيمياوين، وكما أننا نلتمس من السيد الوزير الأول إعطاء فرصة لأبناء الجنوب الذين يملكون إمكانيات لتولي مناصب عليا.

كما أننا في تمام القناعة على الأهمية التي يوليها السيد رئيس الجمهورية للجنوب والجنوب الكبير.

السيد الوزير، إن تعليماتكم الأخيرة لولاة الجمهورية مكنتنا من التحاور وإيجاد حلول محلية لبعض المشاكل، إلا أننا نطلب منكم، سيادة الوزير، إصدار تعليمة أخرى، خاصة ببعض المسؤولين والمديرين، بحيث يصعب علينا التواصل معهم خاصة بالهاتف، مثلا، لدينا رئيس دائرة في بلدية برج باجي مختار لا يجيب على الهاتف، سيدي الوزير الأول، يجب أن تتوجه إلى بلدية برج باجي مختار لكي تتواصل معه.

بالنسبة لقطاع السكن: إن الدولة تبذل مجهودات حقيقية في قطاع السكن؛ ولكن ولايتنا ما زالت تحتاج إلى الكثير ومن بين احتياجاتها: ضرورة الإسراع في تقسيم السكن الريفي الذي طال انتظاره؛ وضرورة الإسراع في تنفيذ المشاريع السكنية؛ وضرورة رفع حصة الولاية في مختلف الصيغ السكنية.

بالنسبة للثقافة: تقع بلدية تيمياوين ضمن النطاق الجغرافي للديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأهقار؛ ولهذا استبشرنا خيرا لإنشاء مراكز المراقبة والعبور في كل من تيمياوين، تينزاواتين، عين قزام، عين أمقل وإنغر، إلا أن هذه المباني بقيت هياكل دون روح وذلك لعدم توفر مناصب العمل، نلتمس من السيد الوزير النظر في هذا وخاصة أن منطقة تيمياوين، منطقة سياحية بامتياز وعلى ما تحتويه من مكتسبات ثقافية متميزة جدا.

بالنسبة للسياسة الخارجية، اسمحوا لي، السيد الوزير الأول، أن أبدي فخري واعتزازي لما حققته الدبلوماسية الجزائرية، من بلاغ مشرف يدعونا إلى الفخر جميعا، وما قبول المبادرة الجزائرية في النيجر إلا أحد الأدلة على ذلك، وعطفا عليه، فإننا نتطلع إلى استكمال حضورنا المشرف في مساندة القضايا العادلة، حيث نتطلع أن تضاعف حكومتنا جهودها، خاصة في قضية النزاع القائم بين دولة مالي والحركات الأزوادية في الشمال، لما يتطلبه التدخل من استقرار لهذا البلد الجار، الأمر الذي لا يقدر على إنجازه سوى الجزائر التي نجحت قبل هذا بأشواط عديدة، ومن هنا نلتمس من دولتنا محاولة التدخل للرجوع إلى طاولة المفاوضات.

وفي الأخير، نثمن ونقدر بأعلى صوت مجهودات الجيش الشعبي المرابط بحدودنا الجنوبية الشاسعة ونقول: نحن مستعدون ومجندون للتعاون مع جيشنا في كل ما له علاقة بالأمن...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد الحاج عبد القادر ڤرينيك، فليتفضل مشكورا.

السيد الحاج عبد القادر ڤرينيك: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الموقر المجاهد، رئيس مجلس الأمة،

الفاضل السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم.

السيد الرئيس،

وبينما كنت أعد تدخلي لمناقشة هاته الوثيقة أضجع تفكيري صرخات أطفال غزة ومشاهد تؤكد على التجرد من الإنسانية والأخلاق، آلة إرهاب تدك المباني فوق ساكنيها وتقتل الأبرياء من الأطفال الرضع والشيوخ والنساء، في انتهاك صارخ للقوانين والمواثيق الدولية، حتى في حالات الحروب، على مرأى "مجتمع دولي" لطالما تغنى بالحرية وحقوق الإنسان واحترام المواثيق"فصم آذانه وأعمى بصره" ليعطي الغطاء للكيان، لإبادة وتهجير الشعب الفلسطيني الأبي؛ وليس ذلك ببعيد عن الغرب، إذ التاريخ يعيد نفسه، لنستذكر اليوم مجازر فرنسا الاستعمارية في حق المهاجرين العزل، ليلقى بهم أحياء وأمواتا في نهر السين.

وحفاظا على رسالة الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار، أستهل مناقشتي، مثمنا ومعقبا على دور الدبلوماسية الجزائرية التي ظلت تدافع عن القضايا العادلة في العالم وهو الأمر الذي عبر عنه الشعب الجزائري والموقف الرسمي الذي ترجمه السيد الرئيس في كلمته التي ألقاها خلال الدورة 78 للأمم المتحدة والتي أكد، بهذه المناسبة، على التزام الجزائر الثابت بمبادئ وقيم وعقيدة سياستها الخارجية، القائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والثبات على المسلكية المنتهجة في المرافعة عن الحلول السلمية التفاوضية في فض النزاعات وتعزيز احترام الشرعية الدولية، كما ألح السيد الرئيس على المجموعة الدولية القيام بواجبها الأخلاقي والسياسي تجاه الشعب الفلسطيني المقهور وأكد على حقه غير القابل للتصرف، في إقامة دولته السيدة والمستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

نؤكد على أهمية تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية ومواصلة الإصلاحات الجبائية وتشجيع الصيرفة الإسلامية وتكريس مفهوم الشمول المالي لاحتواء الاقتصاد الموازي، لما يشكله من خطر يهدد كيان الدولة وينسف كل السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية، ووجوب العمل الجاد لتطوير وترقية الصناعات التحويلية والبتروكيماوية وكل القطاعات المساهمة في التنمية المستدامة، المحلية منها والوطنية؛ وتفعيل الانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة وكذا عصرنة قطاعي الفلاحة، بجميع شعبها، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي، في إطار ضمان الأمن القومي للبلاد،

كما يجب مواصلة انتهاج خيار عصرنة الإدارة ومكافحة الممارسات البيروقراطية والفساد وتطهير مناخ الاستثمار، من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات، في إطار القانون الحالي والشفافية والمساواة، ولا يتأتى ذلك إلا بتسريع وتيرة الرقمنة في جميع المجالات وبأخلقة الحياة العامة.

كما نثمن ما جاء في بند استرجاع الأموال المنهوبة ونطلب، السيد الوزير، من سيادتكم تسريع تفعيل الإجراءات القانونية وإيجاد الآليات والميكانيزمات لاسترداد الأموال المنهوبة والأملاك غير المشروعة والمختلسة والأرصدة المتأتية من جرائم الفساد.

السيد الرئيس المحترم،

دولة الوزير الأول،

كما نثمن ما جاء في هاته الوثيقة بخصوص دور الجيش الوطني الشعبي وعليه، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أوجه من خلالكم أسمى عبارات التقدير والاحترام والإكبار والعرفان للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني ومختلف أسلاك الأمن، كفاء جهوده المضنية، في إطار المهام التي خولها إياه الدستور، بقيادة السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، في الحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات والمقدرات الوطنية ومواصلة محاربة فلول الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات والتهريب والهجرة غير الشرعية وتعزيز تأمين حدودنا البرية. وفي هذا الباب، لا يسعني إلا تقديم الشكر للحكومة، بدعمها الكامل والمتواصل للجيش الوطني الشعبي وتمكينه من امتلاك أسباب القوة والتفوق والجاهزية؛ وذلك من خلال مواصلة جهود العصرنة وتعزيز الاحترافية وتطوير الصناعة العسكرية وتنمية قدراته في مجال الدفاع السيبراني.

ورغم كل ما جاء في هاته الوثيقة، التي تؤكد سعي الحكومة الحثيث والسيد الوزير الأول، الذي يستحق كل التقدير والتشجيع، للمحافظة على الطابع الاجتماعي والقدرة الشرائية للمواطن، وبأمر من السيد الرئيس، في مخرجات مجلس الوزراء الأخير، بأن القدرة الشرائية للمواطن خط أحمر، تبقى المعادلة صعبة لوجود أسباب خارجية، تتعلق بتضخم عالمي، انعكس على ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد ..(الاستهلاكية الغذائية منها والصناعية، وزيادة تكاليف النقل.

الأمر الداخلي الذي يمكن حصره، أولا، في المضاربة غير المشروعة لبعض المواد واسعة الاستهلاك، ثانيا، نقص الإنتاج الوطني وعدم مواكبته لاحتياجات السوق الداخلية من هاته المواد، الأمر الذي أنتج اختلالا في ميزان العرض والطلب، من ناحية، ومن ناحية أخرى، التضييق في استيراد بعض المواد الأساسية والأدوية، الأمر الذي دعا إلى تدخل السيد الرئيس شخصيا والذي أعطى أمرا بفتح الاستيراد العقلاني لخلق التوازن في السوق الوطنية وهو الأمر الذي نأمل أن يكون له أثر في انخفاض الأسعار لتصبح في متناول المواطن.

شكرا على كرم الإصغاء، المجد والخلود لأرواح شهدائنا الأبرار، وشكرا).

..**"تصفيق"**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد لزهاري نعيمي، فليتفضل مشكورا.

السيد لزهاري نعيمي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

بعد اطلاعي على بيان السياسة العامة للحكومة، أرى أنه جاء لخدمة المواطن والتكفل به على أحسن وجه، لتلبية متطلباته وحاجياته، من خلال تجسيد برامج تنموية وإنجاز مشاريع ترمي إلى تحسين مستواه المعيشي والاجتماعي، لولايات ذات قدرات وكفاءات، على عكس ولاية البيض التي تفتقر إلى كل شيء، الأمر الذي اضطر أعضاء البرلمان بغرفتيه عن ولاية البيض إلى مراسلتكم، السيد الوزير الأول، وهنا أترحم على النائب لخداري العيد، اللهم ارحمه واغفر له وأسكنه الفردوس الأعلى، هذا النائب كان معنا، حين كنا نحضر المراسلة، بتاريخ 14ماي 2023 حول واقع التنمية الذي يشهد تأخرا كبيرا في كل القطاعات، دون استثناء، وهو الحال الذي جعل السلطات العليا

للبلاد تصنفها ضمن الولايات المتأخرة تنمويا ووعدت بمنحها برنامجا تكميليا، يهدف لتحسين وضعيتها وإلحاقها بالمستوى التنموي لبقية ولايات الوطن، إلا أن الأمر تأخر كثيرا، تأخر هذه الولاية رغم تحديدها كأولوية في التكفل.

والغريب، السيد الوزير الأول، أن الاعتمادات المالية للسنوات الماضية لم تصرف، وفي أحسن الأحوال يصرف منها القليل، وعلى سبيل المثال، نسبة استهلاك ميزانية التجهيز غير الممركزة لسنة 2022 بلغت 34 ٪ أما ميزانية التجهيز الممركزة فبلغت 32 ٪. إن هذه النسب غير قادرة على تنمية الولاية، ويرجع هذا التدني إلى ضعف المديريات المكلفة بالإنجاز؛ وهنا أعطي مثالا:

1 – مديرية الأشغال العمومية: نسبة الاستهلاك من ميزانية التجهيز غير الممركزة 43 ٪ والممركزة 14 ٪، بينما شبكة الطرقات الوطنية والولائية مهترئة وبعضها لا وجود لها.

2 – مديرية الإدارة المحلية: نسبة الاستهلاك 20 ٪ من ميزانية التجهيز، في حين الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) نسبة الاستهلاك 29 ٪ إلى غاية مارس 2023، أي 15 شهرا، مع العلم أن هذا الصندوق جاء لتغطية العجز في ميزانية الجماعات المحلية والمساهمة في تنمية جميع بلديات الولاية.

3 –مديرية الموارد المائية: نسبة الاستهلاك 33 ٪ غير الممركزة من ميزانية التجهيز، في حين تسجل الولاية عجزا في منشآت التخزين وآبار الماء الصالح للشرب.

4 – قطاع الصحة: لا أجد سوى أن أكرر ما راسلنا به السيد الوزير الأول، وهي عبارة "كارثي" و"مريض" أقل وصف له! ومن الأولويات المستعجلة ضرورة إنجاز مستشفى جديد وعصري بعاصمة الولاية، لتغطية العجز الفادح وتلبية احتياجات المواطنين الصحية، لتجنيبهم نقل مرضاهم إلى مستشفيات الشمال ومستشفيات، على الأقل، بدوائر الولاية.

5 – قطاع الفلاحة: إفتقار الولاية إلى إنجازات جديدة، دفعت بالسيد وزير الفلاحة إلى زيارة المركب الجهوي للحوم الحمراء ببوقطب العام الماضي، للعلم، هذا المركب يشتغل بنسبة استغلال 2 ٪.

التعجيل بتجسيد مشروع الاستثمار الفلاحي لمؤسسة سوناطراك والتعجيل بربط الاستثمارات الفلاحية بالكهرباء.

6 – قطاع التربية: إن الدخول المدرسي 2023 – 2024 يفتقر إلى هياكل تربوية جديدة، وهذا الضعف راجع إلى المديرية المكلفة بالإنجاز، وأظن أن وزير التربية على دراية بافتتاحه السنة الدراسية لولاية البيض.

7 – قطاع السكن: على الدولة تدعيم الولاية بحصص معتبرة للسكن بمختلف الصيغ، لتلبية الطلبات الكثيرة للمواطنين ودليل النقص الفادح هو تسجيل 11000 طلب للتجزئات الاجتماعية، بعد أن يئس المواطنون في الحصول على سكن اجتماعي، وحتى التجزئات معطلة، بسبب التأخر في إنجاز المخططات.

السيد الوزير الأول، عندما تخلو المناسبات الوطنية من التدشين والتوزيع، فهذا أكبر دليل على ركود هذا القطاع!

لضيق الوقت اعتمدت الاختصار، لكن جميع الانشغالات هي بحوزتكم، السيد الوزير الأول، وجميع الدوائر الوزارية المعنية.

إن آمال ساكنة البيض معلقة على بعث البرنامج التكميلي التنموي، المخصص لولايتهم، ولاية المقاومة والجهاد ومعقل الوطنيين، وهم يناشدونكم رفع الغبن عنهم، لا سيما وهم يتابعون ويقارنون الإنجازات في ولايات أخرى، نالت حظها المستحق من خيرات الوطن.

في الأخير، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.."**تصفيق**"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد نور الدين تاج، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين تاج: بسم الله الرحمـن والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة إطارات الدولة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يقتضي جدول أعمالنا اليوم مناقشة بيان السياسة

العامة للحكومة، طبقا لمقتضيات المادة 111 من الدستور وهي، كما تعلمون، ستشكل فرصة سانحة لعرض إنجازات الحكومة، خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 2022 وأوت 2023، في إطار تنفيذ مخطط عملها، المستمد طبعا من التزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ونحن نبارك مثل هاته المبادرات والتي تنم، بلا أدنى شك، عن مسؤولية رفيعة، من لدن الحكومة، وعن تقدير كبير لممثلي الشعب في التعبير عن انشغالات المواطنات والمواطنين والعمل على إيصال صوتهم من هذا المنبر الموقر.

وبهذا الصدد، ارتأيت تقديم ملاحظات عامة، دون الخوض في تفاصيل البيان الذي تفضل به السيد الوزير الأول، بعرض محاوره، مشكورا، حيث تناول جوانب هامة تتعلق بتكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة، من أجل الإنعاش الاقتصادي والتجديد، من أجل التنمية البشرية، وتعزيز السياسات الاجتماعية والسياسة الخارجية النشطة والاستباقية، وكذا تعزيز الأمن والدفاع الوطني.

وهي كلها محاور جديرة بالتمحيص والدراسة والمناقشة والإثراء، كونها تصب ضمن اهتماماتنا اليومية، سواء على صعيد الجبهة الداخلية أو الخارجية، وإن كنت سأركز مداخلتي، في هذا المقام، على الجوانب الاقتصادية.

وأقول بهذا الشأن، إن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، قد وضع على كاهله مسألة تطوير الاقتصاد الوطني وجعلها في صلب اهتماماته، إدراكا منه بأن التحدي الحقيقي الذي نقف أمامه، اليوم، يكمن في إحراز الاستقلال الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، والتي بدونهما لن يكون للاستقلال السياسي أي معنى.

ومن أجل ذلك، أطلق رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ورشة إصلاحات شاملة وعميقة، طالت مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية، بإرادة صادقة ومصممة على تدارك التأخر المسجل ووضع حد لسلوكيات، أقل ما يقال عنها، إنها كادت تؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها.

وقد ترجمت هاته الإرادة بأعمال ملموسة شملت مراجعة المنظومة القانونية التي تحكم سير دواليب اقتصادنا، حيث درسنا وناقشنا وصادقنا على العديد من النصوص القانونية من أجل معالجة الاختلالات، من جهة، ووضع الأمور في نصابها، من جهة أخرى، وهذا من أجل تحرير المبادرات ومرافقة الدولة للمتعاملين الاقتصاديين الجادين، الذين تحدوهم المنافسة العادلة والشريفة وخدمة الاقتصاد الوطني.

بالفعل، لايمكن إلا لجاحد إنكار الجهد الكبير الذي ما فتئت تبذله الدولة في سبيل ترقية الاقتصاد الوطني والعمل على تنويعه وتطهيره من ممارسات طفيلية سادت لسنوات، قد أخطئ إن قلت بأن التركة كانت ثقيلة جدا؛ وأن فهم رسالة التغيير لم يكن متقبلا لدى البعض وربما إلى حد الساعة.

ولله الحمد، نحن نقطف هنا، اليوم، ثمار هاته الجهود، نعم، إننا نقطف اليوم ثمار هاته الجهود – أكررها – رغم محاولات التشكيك التي تصدر بين الفينة والأخرى من أولئك الذين لا يريدون إدراك الحقيقة الجلية والتي مفادها أن الجزائر قد تغيرت وأنها لن تخطو، من الآن فصاعدا، خطوة إلى الوراء عن درب الرقي والازدهار والرفاه.

بالفعل، لقد خطا اقتصادنا خطوات كبيرة في سبيل تعزيز توازناته الداخلية والخارجية، بعدما تنبأ العديد ببوادر الانهيار عقب تدني أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وانكماش الموارد المالية واللجوء إلى طبع العملة كملاذ أخير، أما الآن فهو يشهد تحسنا ملحوظا، بفضل التدابير المتخذة في مجال التحكم في الإنفاق العمومي، وضبط التجارة الخارجية، وترقية الإنتاج الوطني.

وفي هذا الإطار، يجب التنويه بالمجهود الخاص الذي تبذله الدولة من أجل المحافظة على المكتسبات الاجتماعية للمواطنين، رغم الضغوطات المالية الكبيرة التي عشناها، على إثر تفشي أزمة كوفيد 19، من جهة، وعلى إثر النزاعات الجيوسياسية التي عرفتها الساحة الدولية، من جهة أخرى، جراء النزاع الروسي – الأوكراني، ورغم ذلك، لم تتخل الدولة عن حماية أصحاب الدخل الضعيف أو الذين لا دخل لهم.

ونستذكر ها هنا – وبكل فخر – القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من أجل رفع الغبن والتخفيف من وطأة الأزمة عنهم، من إعفاء ضريبي عن الدخل، وتأسيس منحة البطالة، وتثمين المرتبات في قطاع الوظيفة العمومية.. (والإبقاء على دعم المواد الأساسية، ومؤخرا، تحرير الترقيات لصالح الموظفين التي بقيت مجمدة لقرابة عشر سنوات.

وفي ختام مداخلتي، أوصي نفسي وإياكم بضرورة الاستمرار بنفس الوتيرة والحزم والعزم – حكومة وبرلمانا –

من أجل استكمال المسيرة التي انطلقنا فيها منذ 12 ديسمبر 2020.

ودعوني أتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، على تقديمه لبيان السياسة العامة للحكومة، أمام مجلسنا الموقر، متمنيا له ولطاقمه المزيد من التوفيق والسداد في تأدية مهامهم، خدمة لوطننا المفدى وخدمة لشعبنا الكريم والذي ينتظر الكثير منا.

كما لا أختم كلامي دون تقديم التحية والشكر والعرفان لأفراد الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، على ما بذلوه وما يبذلونه من تضحيات وتفان، من أجل حماية بلادنا وصون حدودنا ومقدراتنا من مكر الماكرين وحقد الحاقدين وتربص المتربصين.

وشكرا على كرم الإصغاء والمتابعة.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد أحمد بدة، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بدة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية ونحن نشهد العدوان الوحشي الصهيوني الجبان بتواطؤ غربي مفضوح، نترحم على الشهداء الأبرار ونحيي بطولات وصمود أبناء غزة، خصوصا، وأبناء فلسطين، عموما، وسيجعل الله بعد الصبر نصرا، وسيجعل الله بعد الصبر نصرا، إن شاء الله.

وبالعودة إلى بيان السياسة العامة للحكومة والذي كان في مجمله حصيلة إيجابية لعمل وإنجازات سنة من الأداء الحكومي، في سبيل تنفيذ برنامج السيد الرئيس في معظم المجالات، باستثناء بعض القطاعات التي تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتلبية تطلعات مواطنينا، خاصة ما تعلق بحماية القدرة الشرائية وضبط السوق الوطنية، لا سيما من ناحية الوفرة، سواء ما تعلق بالمواد الاستهلاكية أو الأدوية أو محاربة المضاربة في قوت الجزائريين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد كانت ميزانية الدولة لسنة 2023 الأضخم في تاريخ الجزائر، ما جعل البلاد تتحول إلى ورشة مفتوحة في مختلف القطاعات، تماشيا وتوجيهات السيد الرئيس لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود الذي نصبو إليه، ولأن التنمية المحلية هي أساس التنمية الوطنية، نشير في هذا الشأن إلى المجهودات الجبارة التي تبذلها وزارة الداخلية في سبيل تحسين الأداء وترقية الخدمة العمومية على المستوى المحلي؛ وهذا ما أكده وزير الداخلية خلال زياراته الميدانية في العديد من ولايات الوطن.

وفيما يخص قطاع الري، فرغم الجهود المبذولة من طرف الوزراء، إلا أن ولاية المدية تعاني من حالة إجهاد مائي، ما أثر سلبا على احتياجات المواطن من هذا المورد الحيوي، من جهة، وعلى العديد من الشُعب الفلاحية، من جهة أخرى، مما يستدعي تدخلا سريعا لبناء السدود المائية، سد بوكموري وسد سيدي علي، وإمكانية الربط بمحطة التحلية بمياه كاب جنات، عن طريق نظام كدية أسردون أو بمحطة فوكة 2 شفة.

أما فيما يخص قطاع السكن وبالنظر إلى الطبيعة الريفية للولاية ورغم استفادتها، في إطار برنامج رئيس الجمهورية، من عديد الصيغ السكنية وكذا الإشادة بجهود السيد وزير السكن، في دعم مختلف الصيغ على مستوى الولاية، إلا أن حاجتها للسكن الريفي لا تزال بعيدة عن تغطية الطلب الهائل ولعل في رفع الحكومة من حصة الولاية في هذه الصيغة هو المخرج لتغطية النقص المسجل في هذا الشأن.

أما فيما يتعلق بالنقل والمنشآت القاعدية ونظرا لموقع ولاية المدية الاستراتيجي، كحلقة وصل بين العديد من ولايات الوسط، فإن أهمية استكمال الطريق الاجتنابي الرابط بين خميس مليانة وبرج بوعريريج أصبح ضرورة ملحة، رغم تكاليفه الباهظة ونفس الضرورة تنطبق على مشروع مد السكة الحديدية الرابط بين بوقزول والبليدة ودوره في إنعاش حركة نقل المسافرين والبضائع وتخفيف

الضغط عن الطرق البرية بين الولايتين؛ وبالتالي، مساهمته في إنعاش الديناميكية الاقتصادية وهذا ما يتطلب رفع التجميد عن هذا المشروع.

وبالحديث عن قطاع الصناعة، ألتمس من سيادتكم الإسراع في الانطلاق في تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاطات، في كل من دائرة قصر البخاري، وبوغزول، الشهبونية وذلك لدورهما الحيوي في الدفع بعجلة التنمية.

وفي الختام، أود التنويه بجهود قوات الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بحق وجدارة ومختلف الأسلاك الأمنية التي تسعى دوما إلى الحفاظ على أمن واستقرار وطننا المفدى، فلكم كل الاحترام والتقدير.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد يوسف لعراب، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف لعراب: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن بيان السياسة العامة المعروض أمامنا اليوم، تضمن العديد من الأمور الإيجابية التي يجب الترحيب بها ودعمها وتثمينها، بل وجب علينا اليوم، كبرلمانيين، أن ننظر إلى الجزء المملوء من الكأس وهو الجزء الأكبر، وأن نكون اليوم قبل الغد شركاء لا فرقاء في مسيرة البناء والتشييد.

كما نسجل بارتياح جهود الحكومة في سبيل استعادة التوازنات الاقتصادية، وعودة منحنى النمو لمساره التصاعدي وتوازن الميزانية، كما نثمن وندعم الخطوات والإجراءات المتخذة من طرف السيد رئيس الجمهورية ومن خلاله الحكومة والمتعلقة بالحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، تماشيا مع مبادئ ثورتنا ورسالة نوفمبر الخالدة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

بالرغم من أن بيان السياسة العامة تضمن العديد من الأمور الإيجابية، فإن هذا لا يمكن أن يخفي علينا بعض النقاط أو الملاحظات التي استوقفتنا، والتي يجب التذكير بها ومناقشتها، ليس إنقاصا من مجهودات الحكومة ونيتها في الدفع بالأمور نحو الأفضل، ولكن بنية المساهمة في تحسين جودة ومصداقية وشفافية عملها، باعتبارنا شركاء، بعيدا عن الشعبوية والنظرة السياسوية الضيقة، وكذلك ليس بمنطلق طرح المشاكل فقط ولكن بمقاربة وطرح واقتراح الحلول الممكنة، على أن يبقى رأيكم هو الفاصل وأهم هذه النقاط:

– إحتراما لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات الذي نصت عليه المادة 32 من الدستور الجزائري، وعملا بنص المادة 74 من قانون الوظيفة العمومية التي تؤكد على مبدأ المساواة في الالتحاق بالوظيفة العمومية، نناشد، السيد الوزير الأول، احتواء الاحتقان والفتنة، عن طريق فتح مناصب مخصصة للتكفل بالدكاترة الأجراء المقصيين وإلحاقهم ببيئتهم الطبيعية وهي الجامعة.

الشعاع الجمركي: ولاية الطارف بحدودها الأربعة يشملها الشعاع الجمركي، مما أدى إلى تعطيل التنمية وهنا نناشد سيادتكم بحصره في البلديات الحدودية فقط.

في مجال الري: وبالنظر إلى الطابع الفيضي للولاية وارتفاع منسوب تساقط الأمطار بولاية الطارف ولأهمية الموارد المائية، فإننا نلتمس تسجيل دراسة إنشاء سدود جديدة، خاصة، بإقليم دائرة بوحجار دائرة الذرعان، نظرا للطبيعة المساعدة على ذلك وكثرة تساقط الأمطار بالمنطقة.

الأشغال العمومية: نطالب، السيد الوزير الأول:

–بازدواجية الطريق الوطني رقم 84 (أ) بين القالة والشط السياحي.

– إزدواجية الطريق الوطني رقم 82 الطارف، بوحجار، سوق أهراس.

الصحة: فيما يخص مساعدي التمريض، ووضعية المتخرجين من المدارس الخاصة المعتمدة من طرف الدولة، إلى حد الساعة لم يتم فتح أي منصب لولاية الطارف، منذ أكثر من 4 سنوات.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إننا ندرك جميعا الإمكانيات السياحية الهائلة لولاية الطارف، لما تتوفر عليه من قدرات سياحية طائلة وهائلة، إلا أنها لا تزال غير مستغلة، مما زاد من عدم تطور السياحة بالولاية.

جميل أن نحافظ على جمال ولاية الطارف والحظيرة الوطنية للقالة، من أجل الحفاظ على الطبيعة البكر، في ظل أهمية تنويع الاقتصاد ودور الصناعة السياحية، فذلك يتطلب – على الأقل – إعادة النظر في بعث إنشاء منتجعات ومرافق فندقية وسياحية في المناطق المتاخمة للشواطئ الجملية.

يوجد خمس مناطق للتوسع السياحي في ولاية الطارف وهي: ميسيدا، كاب روزا، البطاح 1 و2 والحنايا، إلى حد الساعة لم يتم تهيئتها أو منحها للمستثمرين الذين سيحولون ولاية الطارف إلى قطب سياحي عالمي.

الاستثمار: عدم تزويد منطقة النشاط الصناعي بالمطروحة، بلدية الطارف، بالكهرباء، بالرغم من أن هناك العديد من المستثمرين قد أنهوا مشاريعهم.

الرياضة:

– رفع التجميد عن المسبح نصف الأولمبي ببوحجار ونصف الأولمبي بالطارف.

– رفع التجميد عن توسعة ملعب الطارف، القالة، وتوسعة ملعب البسباس والذرعان.

النقل: في إطار أشغال عصرنة خط السكة الحديدية المنجمي، الرابط بين مدينة بئر العاتر بتبسة ومدينة عنابة، والذي يعد شريان الحياة وقاطرة دافعة لتطوير الاقتصاد والتنمية المحلية. ونظرا لانشغالات مواطني مدينة الذرعان وشبيطة مختار وكذا الحجار، بولاية عنابة؛ وبالنظر للتوسع العمراني واستغلال ازدواجية وعصرنة الخط القديم وتأثيراته على ساكنة هذه المناطق، هنا أتساءل عن مدى إمكانية تصحيح المسار، لا سيما في محور دوران شاوي حدة، بشبيطة مختار إلى مصنع الحجار، وبالتالي، تحويله إلى الطريق السريع عند محطة الحافلات وذلك حفاظا على المناطق العمرانية وعلى العقار.

الصيد البحري: كثرة النشاط السمكي بالجهة الغربية لولاية الطارف يتطلب إنشاء ميناء صيد بحري جديد، كون الميناء المتواجد بالقالة لم يعد يلبي متطلبات الصيادين بالمنطقة الغربية، مثلا، منطقة الشط والبطاح.

التشغيل: خريجو الجامعات المستفيدون من التعاقد للسنة 2022 / 2023 في قطاع التربية الذين.. (لم يتم إدماجهم ولا تجديد عقودهم يطالبون بإنصافهم وإعطائهم أولوية في المناصب الشاغرة.

إن أهم المعطيات التي أدت إلى إقصائهم، يرجع إلى معايير الانتقاء في منصة المعالجة الرقمية وترتكز على:

– الشهادة.
– مكان الإقامة.
– السن.

وتُلغى معايير أخرى، لا تقل أهمية، مثل عدم تثمين الخبرة.

سيدي الوزير الأول، إن هذه الآلية قد أدت إلى حرمان شريحة من الشباب الذين حرموا من الحصول على الامتيازات، لا سيما منحة البطالة وكذا الإدماج الذي أمر به رئيس الجمهورية والمتعلق بالمتعاقدين في قطاع التربية.

نشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

..**"تصفيق"**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد رابح بغالي، فليتفضل مشكورا.

السيد رابح بغالي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
سيدي الوزير الأول الفاضل،
أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

"لا نبارك أو نشارك في الهرولة نحو التطبيع، إن القضية الفلسطينية بالنسبة للدولة والشعب الجزائري قضية مقدسة وأم القضايا". كلمة قالها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجزائر الطاهرة، التي ارتوت بالدماء الزكية للملايين من الشهداء.

يجب الشعور بالفخر والاعتزاز لموقف الدولة الجزائرية الذي لم يحد عن أصله أبدا تجاه القضية الفلسطينية وكل القضايا العادلة في العالم.

إن ما يجري في أرض فلسطين الحبيبة، ليست معركة شعب سلبت منه أرضه فقط، بل هو نضال ومعركة الحرية والكرامة الإنسانية، ضد وحشية القوى المتغطرسة التي تريد فرض سلطتها على العالم بالقوة خارج إطار الشرعية الدولية.

نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار وشهداء فلسطين الجريحة.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي الوزير الأول،

بعد الاطلاع المتأني على بيان السياسة العامة بعنوان 2023، نشهد اتجاهات إيجابية في مؤشرات الاقتصاد الكلي (Les indicateurs macro économiques) وكذا إنجاز منظومة قانونية متكاملة، خلقت أرضية ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ أعمال في تحسن واضح، مما يسمح بغد اقتصادي ناجح.

وبالنظر إلى حصيلة الإنجازات التي تحققت في مختلف القطاعات والتي نلتمسها على أرض الواقع، لايسعنا إلا تثمين النتائج التي حققتها الحكومة، في إطار برنامج رئيس الجمهورية.

لم يحدث في تاريخ الجزائر وأن شهدنا أملا يزرع وينمو كما هو الحال في هذه الفترة ولن ينكر القفزات الحقيقية المسجلة إلا جاحد.

صحيح أن هناك صعوبات وعقبات أو حتى اختلالات، على سبيل المثال، تدهور القدرة الشرائية للمواطن وهشاشة المنظومة الصحية والتي أصبحت أمورا مستعجلة، يجب على الحكومة الإسراع في تصحيحها.

سيدي الوزير الأول الفاضل، أستسمحكم عندما أشير إليكم أن الحكومة لا زالت تفتقر إلى سياسة تواصلية مع المواطنين، حيث لاحظنا أن بعد كل لقاء دوري لرئيس الجمهورية مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية، نلتمس إشراقات من الأمل تضخ في نفوس المواطنين وكذا الشعور بجو من الارتياح والطمأنينة، لكن في الفترة مابين لقاءين دوريين لرئيس الجمهورية مع الصحافة، عشنا فراغا تواصليا بين المواطنين والحكومة، فراغ يفتح المجال لكل من يريد إدخال الشك في نفوس المواطنين وزرع اليأس في أوساطهم. وهذا، سيدي الوزير الأول المحترم، يضر بثقة الشعب في مؤسساته وبتماسك الجبهة الداخلية وبشعبية الرئيس.

نطلب من سيادتكم الفاضلة إعطاء هذا الجانب الأهمية القصوى، لأنه أصبح ضرورة مستعجلة؛ وفي هذا الإطار، وليس من باب المجاملة، نرى في الأستاذ محمد لعقاب، وزير الاتصال، الرجل المناسب في المكان المناسب والذي جاء في الوقت المناسب، خاصة أن الإعلام أصبح سلاحا حيويا في حربنا ضد جميع أعدائنا، من أجل جبهة داخلية واحدة تتعاون على وحدة الوطن.

وفي الأخير، وأمام التحديات الكبيرة التي تعيشها الجزائر وسط التحولات التي يعيشها العالم، أستسمحكم، سيدي رئيس المجلس المحترم، أن أخاطب من هذا المنبر ولاة أمرنا وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لنقول لهم: إن أبناء الجزائر الغالية ليسوا كأولئك القوم الذين قالوا لنبي الله عليه السلام: "إذهب أنت وربك فقاتلا، إنا هاهنا قاعدون" ولكن يقولون لكم: "توكلوا على الله لما فيه خير للبلاد والعباد وستجدوننا دوما بجانبكم بكل عزم ووفاء وإخلاص".

تحيا الجزائر، بشعبها وجيشها الوطني ورئيسها عبد المجيد تبون.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد يوسف رضا بن هدية، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف رضا بن هدية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

واجب أن نحيي كفاح الشعب الفلسطيني ضد المحتل الغاشم، من أرض الجهاد نبعث لهم كل التأييد والنصرة، كما لا يفوتني أن أشكر السيد رئيس الجمهورية على مساعيه في توحيد صف الفلسطينيين ونصرة إخوانه، فمواقف الجزائر ثابتة على مر التاريخ في الوقوف إلى جانب فلسطين ومع جميع قضايا التحرر في العالم.

سيدي الوزير، لعل مايهم ساكنة ولاية تقرت هو ملف السكن، فهل يعقل في الولاية التي تبلغ 12 نسمة في 1كلم، أي نسبة الكثافة السكانية منعدمة ويعاني سكانها من قلة التجزئات الاجتماعية، في ولاية تعداد سكانها قرابة نصف مليون ساكن؟!

بالنسبة للتشغيل، السيد الوزير، والذي يحتاج إلى إعادة النظر وتفعيل سياسة تشغيل وطنية، تتيح الفرص للجميع.

الفلاحة، السيد الوزير، تعتبر ولاية تقرت الفتية ولاية فلاحية بامتياز وأساس إنتاجها جميع أصناف التمور، فهل يعقل، السيد الوزير الأول، جميع الدول تتنافس وتتباهى في تعداد ثروات النخيل والتي تعدت الملايين ونحن نحرم فلاحينا من الدعم المخصص لغرس النخيل؟!

وفي الختام، ننوه بضرورة التكفل بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، ممن ينتظرون نصيبهم من قرار رئيس الجمهورية وذلك بتوظيفهم بالجامعات، خاصة في ظل النقص في التأطير.

نشكركم على كرم الإصغاء والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد أخاموك، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد أخاموك: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

رئيس مجلس الأمة، المجاهد الكبير صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

بداية وفي مستهل هذا التدخل وعملا بما يقتضيه الواجب تجاه الأشقاء، نجدد تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق، إثر العدوان الغاشم للكيان الصهيوني الظالم، وإننا نتابع بقلق شديد تطور الاعتداءات الإسرائيلية المستبدة على قطاع غزة التي أودت بحياة العشرات من أبناء وبنات الشعب الفلسطيني الأبرياء، الذين سقطوا في ظل تمادي الاحتلال الصهيوني في سياسة التهجير والاضطهاد التي يفرضها فرضا على الشعب الفلسطيني الباسل، ندين هذا الاعتداء ونترحم، مرة أخرى، على الشهداء ونتضامن مع إخواننا الفلسطنيين في محنتهم ونناشد الهيئات الدولية لرفع الظلم وتطبيق القرارات الشرعية الدولية وتمكين هذا الشعب من تحقيق حريته والاستجابة لحقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

سيدي الرئيس،

يسعدني أن أتوجه إليكم بخالص التشكرات على العرض المفصل للسياسة العامة الذي عبر عن الالتزام الدستوري للحكومة أمام البرلمان مرة أخرى. إن عرض ومناقشة بيان السياسة العامة للحكومة لموعد هام وهو مظهر للرقابة البرلمانية على عمل الحكومة، طبقا للمادة 111 من الدستور، وهنا نحيي السيد الوزير الأول على التزامه الشخصي بتقديم هذا البيان أمام أعضاء مجلس الأمة وذلك تكريسا للعمل المشترك بين الحكومة والمؤسسات التشريعية.

سيدي الرئيس،

إن بيان السياسة العامة يتضمن معطيات رقمية وزمنية قيّمة، بالغة الأهمية، تستدعي منا التخمين والإشراف والمتابعة الحقيقية والموضوعية، للأخذ بالتوصيات والتوجيهات والتنبيهات التي تمكننا من تحقيق القفزة التي ينتظرها الجميع، وسط عاصفة جيوسياسية واقتصادية استثنائية يعيشها العالم. نأمل أن يكون قاعدة لانطلاقة اقتصادية قوية بمقومات دافعة ومحفزة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

ندرك تماما استراتيجيتكم التي تستهدف استكمال تلك المراحل الإيجابية لبيان السياسة العامة للسنة الماضية، فهذا البيان أخذ محورا تصاعديا لحل المشاكل

ووضع الإجراءات لتنفيذ البرنامج المسطر من طرف السيد الرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والتجسيد الفعلي للوعود (54) التي التزم بها في حملته الانتخابية والتي شملت كل القطاعات والمجالات.

ونثمن ما جاء في بيان السياسة العامة في مختلف المجالات ولعل فصولها الخمسة أصبحت واقعا ملموسا، من خلال الأرقام التي حققها الاقتصاد الجزائري في كل المجالات، ومن ذلك:

- تحسين جودة القضاء.
- حرية الصحافة ووسائل الإعلام.
- تطوير القطاع الفلاحي والصيد البحري، من أجل تعزيز الأمن الغذائي.
- تطوير الصناعة الصيدلانية.
- ترقية التشغيل ومحاربة البطالة.
- تحسين جودة الرعاية الصحية.
- رفع وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين.
- تحسين المنظومة التربوية.
- منحة البطالة.
- الزيادة في الأجور وتعزيز الأمن والدفاع الوطني للمواطن.

مما يستدعي العمل على تشخيص الوضع من خلال الحفاظ على مناصب الشغل والرعاية الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية التي تبقى من بين أولويات الدولة لضمان الاستقرار الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لذا نطلب من الحكومة إيجاد حل عاجل للغلاء واتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية القدرة الشرائية للمواطن، في ظل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، من خلال توجيه الدعم لوضع سياسة استشرافية لتجنب الوقوع في مثل هذه الوضعيات مستقبلا، ومواصلة الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من الاستيراد، لا سيما في مجال الزراعات الاستراتيجية، لتحقيق الأمن الغذائي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

بالنسبة للقطاع الفلاحي:

إننا نثمن كل قرارات السيد رئيس الجمهورية الأخيرة، لاهتمامه الكبير بقطاع الفلاحة وتعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الطبيعية والحرائق وأثر الجفاف، بفعل التحول المناخي؛ وإننا نطالب في المجال بإعفائهم.. (من الضرائب أو – على الأقل – تخفيفها، مع الإسراع في وضع التنظيمات والإجراءات العاجلة للسماح للفلاحين من استيراد العتاد الفلاحي لأقل من 5 سنوات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

وفيما يخص القطاع الصحي:

ونحن نجسد وإياكم الجزائر الجديدة، فإننا ندعوكم إلى اتخاذ تدابير تسد كل الثغرات والنقائص التي يعرفها قطاع الصحة في بعض الولايات، فيما يتعلق بنقص الأدوية والأجهزة والأطباء المتخصصين في المستشفيات، مما يجعل المواطنين يتكبدون عناء التنقل، خاصة سكان ولايات الجنوب، إلى الولايات الشمالية البعيدة، بحثا عن تلقي العلاج.

أما قطاع الصناعة:

وفيما يخص مشكلة ندرة وغلاء السيارات، فإن المواطن ينتظر وبأمل كبير الحصول على سيارة، ذلك أن سعر السيارات القديمة مرتفع جدا، والجديدة أكثر منها ارتفاعا وغير متاحة.

وفي الأخير، لايفوتني أن أنوّه بالمجهودات التي تقوم بها الأسلاك الأمنية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، حارس الحدود وحامي الاقتصاد من التهريب والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، اللهم احفظ بلادنا الجزائر).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد عبد القادر علي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر علي: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

سيدي الرئيس، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السادة الزملاء الموقرون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، ما كنا نسمعه بالأمس في قول الشاعر محمود درويش نراه اليوم بأعيننا: "شهيد يسعفه شهيد ويصوره شهيد ويودعه شهيد ويصلي عليه شهيد".

سيدي الرئيس، أنت مجاهد وتعرف الجهاد جيدا، بالأمس كان ممثل وزير الداخلية في غزة يناشد العرب، حتى الماء لم يجدوه لأداء الصلاة وللشرب، للأسف، وعلم العدو أن سقفنا هو التنديد والشجب، بينما الغرب جاء بتعبيره إلى أرض فلسطين المحتلة وهناك هدد وندد وجاء بحاملة الطائرات، للأسف.

نحن، سيدي الرئيس، شغلتنا أموالنا وأهلونا عن إخواننا في فلسطين، بينما هم شغلهم تحضيرهم للحرب الدينية علينا، حتى أصبحنا نهجى من طرف الشعراء، وعلى سبيل المثال الشاعر فايز أبو جيش، عندما قال:

من يشتري الأعراب مني والعروبة والعرب
من يشتريهم كلهم جمعا بحمل من حطب
للأسف!

سيدي الرئيس،

بالرجوع إلى بيان السياسة العامة للحكومة، نشكر السيد الوزير الأول على المعهد الإسلامي لولاية أدرار وهذا ما سيبقى للإنسان، إلا عمله، نشكرك كل الشكر ونطالب ونلتمس الإسراع في تجسيده، كما نطالب بإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، كما قال السيد رئيس الجمهورية، بينما، سيدي الوزير، في بيان السياسة العامة للحكومة نشكر كل المجهودات التي قمتم بها وأعضاء الحكومة ونثمنها ونطالب بالمزيد وأنتم قادرون على ذلك، إن شاء الله.

سأعرج على بعض مطالب النشاطات، مثل قطاع الفلاحة، السيد الوزير، إذا أردنا تطوير الفلاحة لدينا بعض المطالب، نتمنى أن تتم الاستجابة لها، بالأمس تحدثت معك عن المحولات الكهربائية ونشكرك لأنك قد استجبت لهذا الطلب.

كذلك اليوم، سيدي الوزير، إذا أردنا أن نوسع المساحة المزروعة، على سبيل المثال، في ولاية أدرار، نطالب بالدعم والتحفيزات للفلاحين، سيدي الوزير الأول، المطالب اليوم تتجلى خاصة في الآبار والمرشات المحورية، الطلب في ولاية أدرار يفوق 150 مليار سنتيم، بينما الدعم الذي خصص للولاية هو 30 مليار سنتيم، نفس المشكل المطروح في مديرية الفلاحة، لم يقدم لها الدعم، هي تطالب بـ 150 مليار سنتيم أو 200 مليار سنتيم والمبلغ المخصص لدعم قطاع الفلاحة بالولاية هو 30 مليار سنتيم فقط، كذلك في الأراضي الفلاحية لا توجد تغطية لشبكة الهاتف، أي الفلاح إذا أراد الاتصال بشخص ما يجب عليه قطع مسافة 30 كيلومترا في طريق غير معبد.

بالنسبة لقطاع التجارة: نستغل تواجد السيد وزير المالية؛ السيد الوزير، لقد راسلنا السيد وزير التجارة بخصوص ديون التجار منذ 2014 و2015، إلى غاية اليوم لم يتم تسديد هذه الديون، راسلنا وزير التجارة وهو بدوره كذلك راسل وزير المالية، ووزير المالية راسل السيد الوزير.. لأن هذه الديون قديمة، لكن إلى يومنا هذا لم يتم تسديدها!

كذلك، نلاحظ السيد الوزير الأول، ارتفاع الأسعار، خاصة أسعار المواد الأساسية، وخاصة في مناطق الجنوب حيث يتم نقلها بالشاحنات علما أن الوقود ارتفع سعره، وبالتالي، تكلفة النقل قد ارتفعت، لكن تعويض أعباء النقل منذ سنة 2008 إلى يومنا هذا بقي على حاله ولم يتغير وهو 3 دنانير للكيلومتر الواحد، بينما أسعار الوقود تغيرت، لذا نطلب منكم مراجعة هامش هذا المبلغ أو هذه القيمة.

تقدمنا كذلك لوزير الطاقة، بشأن توقيت الذروة، دائما أكررها، الفلاحون يطالبون بتغيير توقيت الذروة المحدد من الخامسة مساء إلى التاسعة مساء.

فيما يتعلق بقطاع الصحة، لدينا دائرة زاوية كنتة تحتوي على كل الإمكانيات لكي تصبح مقاطعة للصحة.

وفي الأخير، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد العيد بلاع، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العيد بلاع: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة الفاضل،
معالي الوزير الأول الفاضل،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم.

ما من شك، معالي الوزير الأول، بأن بيان السياسة العامة للحكومة قد جاء مترجما لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، فلا أظن بأن هناك من يمكنه نكران العديد من الإنجازات في مختلف الميادين خلال الفترة الماضية؛ وهذا رغم الظروف الاقتصادية والمالية التي يعرفها العالم وخاصة الدول المتطورة ومدى تأثيرها على اقتصاديات باقي الدول ومن بينها الجزائر، إلا أن هذه المكاسب والتي وردت في تقريركم بإفاضة، لا داعي إلى إعادة سردها وسأقتصر على إبداء بعض الملاحظات، بخصوص بعض القطاعات وهذا لن ينقص من المجهودات المبذولة، بل بالعكس فنحن جميعا نسعى إلى تعزيزها أكثر وحتى استدراكها في البرامج المقبلة.

لقد جاء في عرضكم، السيد الوزير الأول، بأن مجهودات بذلت من أجل تعديل الإطار القانوني للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتسهيل الحصول على العقار الاقتصادي، مما أفضى إلى إنشاء الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وسجلتم نتائج مشجعة للغاية، أستسمح معاليكم، لأذكر بأن هذا القطاع لطالما شكل نقطة سوداء في تاريخ كل الحكومات السابقة ونحن في هذا المقام لم نلاحظ أي تحسن إلى غاية اللحظة وأملي أن تكونوا على صواب وأكون مخطئا، لأن الأمور حتى وإن كانت حديثة، فإننا نراها لا زالت في وضع لم يفك بعد هذه العقدة.

كما جاء أيضا على لسانكم بأنه لمواجهة نسبة التضخم التي بلغت في الأشهر الأخيرة نسبة 9.5 ٪ ومرد ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية أكثر من 13.2 ٪ وهذا بغرض الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، تم إقرار الزيادة في الأجور لفائدة طبقة واسعة تتمثل في الموظفين العموميين والمتقاعدين والبطالين، فحتى وإن كانت كلها إجراءات تحسب لحكومتكم، إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق الأهداف المنشودة، لأن هناك خللا واضحا وعدم تناسب جلي بين الزيادة في هذه الأجور وارتفاع نسبة التضخم وغلاء الأسعار فأستغل هذه السانحة، سيدي الوزير الأول، بأن أذكركم بأن عمال القطاع العمومي لا يزالون يعانون من زهد الرواتب، مقارنة بباقي نظرائهم في الدول الأخرى، وحتى بباقي عمال القطاعات الأخرى، وهي أيضا مناسبة لأذكر معاليكم بأن هناك فئة لا تقل أهمية وهي ضحايا الإرهاب والذين رغم إقرار الزيادة في منحهم منذ سنة 2018، إلا أن التعليمة الوزارية المشتركة التي نصت على ذلك بقيت مجمدة إلى غاية الساعة، دون أسباب موضوعية مقنعة، هذه الفئة تخص ضحايا الأضرار الجسدية لكل من المدنيين والحرس البلدي والدفاع الذاتي والشرطة التي لا زالت تتقاضى مبلغ 18000دج عوض 30000 دج، كما نصت عليه التعليمة السالفة الذكر، رغم ما قدّمه – كما تعلمون – هؤلاء من تضحيات من أجل الجزائر التي ننعم الآن فيها بالأمن والأمان والاستقرار.

إن تصفح محتوى هذا البيان يؤكد تكريس الطابع الاجتماعي للدولة وذلك من خلال العديد من الإجراءات الاستثنائية التي قامت بها حكومتكم وهي لا غبار عليها وتدخل في صميم تعهدات رئيس الجمهورية، وكان التوفيق في تجسيدها واضحا؛ ولعل من أهمها عملية الإدماج وترسيم عشرات الآلاف من العمال والموظفين بعد انتظار طويل؛ ويبقى أن تولوا فئة العمال المهنيين بالتوقيت الجزئي في قطاع التضامن العناية اللازمة للاستفادة أيضا من نفس عملية الإدماج، بعد انتظار قارب العشرين سنة وهي الفئة الأكثر عوزا، كما تعلمون.

أما بالعودة إلى قطاع التعليم العالي، لقد خلق قرار حرمان حملة شهادة الدكتوراه والماجستير الأجراء استياء كبيرا، لأن توظيفهم بالجامعات كان سيحقق، لا محالة، إضافة نوعية للتعليم العالي بضخ رصيد هائل من الكفاءات، سواء في التكوين أو البحث العلمي.

في النهاية، سأعرج قليلا على ولاية خنشلة لأقول: لقد وعد الرئيس، السيد عبد المجيد تبون، ووفى وهو مشكور، وترأستم، السيد معالي الوزير الأول، أول اجتماع لحكومتكم خارج العاصمة وكان ذلك حدثا استثنائيا بالنسبة لولاية خنشلة وأبناء المنطقة، استفادت الولاية ببرنامج تكميلي معتبر، كان سيكون له أثر إيجابي كبير لو وجد تكفلا أحسن على المستوى المحلي ولو تحلى مسؤولو هذه الولاية بروح مسؤولية أكثر ووفقكم...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيدة فيروز بوحويتة ڤرمش، فلتتفضل مشكورة.

السيدة فيروز بوحويتة قرمش: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.

حضرة رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد المحترم الوزير الأول،

أعضاء الحكومة، كل باسمه ومقامه،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس في البداية، اسمحوا لي أن أعرب لكم، نيابة عن حزبنا، عن خالص تشكراتنا على المواقف المشرفة لدولتنا تجاه نصرة القضايا العادلة والثبات على دعمها وعلى رأسها القضيتان الفلسطينية والصحراوية، ولأن التاريخ يذكر تضحيات ومواقف الدول والأفراد، فتأكدوا جليا أنه سيذكر الجزائر قيادة وشعبا، بأنها لم تفرط قط في نصرة قضايا الأمة العربية العادلة، ففي الوقت الذي يشهد فيه قطاع غزة أعتى هجوم على المدنيين من قبل الكيان الصهيوني الغاشم، سارعت بعض الدول للهرولة نحو التطبيع، في حين بقيت بلادنا ثابتة على موقفها الرافض لكل أشكال التطبيع والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهذا موقف مشرف يستحق الاعتزاز، نسأل الله العلي القدير أن يرحم شهداء غزة الأبرار وأن يتغمدهم بواسع رحمته.

وفي إطار مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، والتي تعكس توجه مسار التنمية الوطنية في مختلف القطاعات، يجب علينا أن ننظر في هذا البيان بعيون تطلعات شعبنا وأولوياته، فعلى قدر اجتهاد نواب البرلمان بغرفتيه لنقل انشغالات المواطنين للحكومة تكون النتيجة، ولاشك أن هذه المساعي تؤسس لعمل رقابي أكثر فاعلية، والذي بدوره سيرفع، لا محالة، من مستوى عمل وأداء الحكومة. ولهذا لا بد من العمل بصدق وثبات، من أجل استراتيجية واعدة، ذلك أن الجزائر تمتلك مقومات النجاح بامتياز.

ومن هذا المنطلق أنقل لكم عدة نقاط وطنية مهمة:

أولا، الملاحظ لدى العام والخاص أن الاستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها الحكومة، طيلة السنوات الماضية، لم تحقق الغايات المطلوبة، لأننا اليوم نحصد قرارات تم اتخاذها بسبب غياب الاستشراف ومحدودية الرؤية، ومن ضمن أخطاء السياسة الاقتصادية، التضييق على الواردات، على الرغم من تأكيد الحكومة أن الأمر لا يتعلق بالتقييد ولكن بضبط الواردات، لكن في الواقع حدث العكس، لقد تم منع استيراد العديد من المواد بدعوى أنها متوفرة ويمكن إنتاجها محليا، غير أن الواقع أثبت أننا غير قادرين على إنتاجها، من جهة، كما أننا لا نستطيع إنتاج أخرى دون استيراد مواد أولية تدخل في إنتاجها. إن هذا المثال لا يعدو أن يكون إلا قطرة في بحر من الأخطاء التي تقع فيها الحكومة عند إعداد هذه السياسات.

ثاني نقطة أعرج عليها وهي ملف الرقمنة الذي تحدثنا عنه؛ وفي كل اجتماع لمجلس الوزراء، نجد أن السيد رئيس الجمهورية يؤكد على تسريع تطبيقه، لكننا اليوم نقف على تباين واضح في مستوى أداء الوزارات وتعاملها مع هذا الملف، فمثلا نجد وزارات مضت في عملية عصرنة الإدارة عبر الرقمنة بصفر ورقة، وأخرى لا زالت حبيسة!

ومن غير المعقول أنه لا زالت عملية الدفع الإلكتروني غير متاحة على مستوى المحلات الكبرى والمؤسسات وحتى المرافق العامة والخاصة، فمن غير المعقول أن معظم الجزائريين يملكون بطاقات تعريف برقاقات إلكترونية وفي الملفات الإدارية يطلب منهم صورة طبق الأصل ورقية وهنالك من يستخرج الجنسية عبر الخط ثم يذهب للمحكمة للمصادقة عليها!

سيدي الوزير، الأمثلة كثيرة، فالسؤال المطروح هل عجزنا أن نمضي في رقمنة القطاعات والقضاء على ممارسات تكرس التخلف الإداري؟!

من بين النقاط التي يجب الوقوف عليها، أنه على الحكومة توفير رعاية صحية عالية الجودة للمواطنين.

السيد الوزير الأول،

ماهو ردكم عن ندرة بعض الأدوية المهمة للمرضى وهذه بعض شكاوى المرضى، مثل، مضادات التخثر وأدوية مرضى القلب والسرطان وكذا مسكنات الألم؟ وحتى مادة التخدير في معظم عيادات طب الأسنان العمومية غير موجودة، مما يحتم على المرضى التوجه إلى الخواص؛ وهذا رغم ارتفاع الميزانية الموجهة لدعم القطاع، ناهيك عن المواعيد المقدمة للمرضى!؟

أهم قطاع أرى أنه تم إهماله بطريقة غير مباشرة حقيقة، هو قطاع البيئة، فطيلة سنوات لم نر استراتيجية واعدة لمجابهة التغيرات المناخية وانعكاساتها والتي أصبحت واضحة لنا جليا، نظرا للحرائق التي مست وطننا الحبيب في السنوات

الأخيرة، ماعدا مبادرات قليلة، لماذا لم يتم تعميمها على المستوى الوطني؟ وهنا نتساءل: أين هي آثار البرامج التي أعدتها الوزارة لحماية البيئة!؟

فماذا نحن فاعلون تجاه ظاهرة الاحتباس الحراري؟

كل عام أصبحنا نعيد ونذكّر بمعاناة بعض الفئات لننقلها لكم، نطلب منكم، السيد الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ضرورة النظر فيها لإيجاد حل لإقصاء حاملي الشهادات من منحة البطالة وإيجاد حل لما تبقى من عقود ما قبل التشغيل المنتهية عقودهم وفتح التوظيف وتدعيم الفئات الهشة.

يتوجب علينا دعم مشاريع البنية التحتية لتعزيز التنمية المحلية، خاصة في مناطق الظل؛ وهنا أقول لكم وباعتباري منتخبة عن ولاية سكيكدة أن هذه الولاية جسدت في ماضيها تنمية أكثر من حاضرها، في حين لا تزال بعض بلديات فيها تعاني من ضعف التنمية، إن لم أقل كلها، فرغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات المحلية، لكننا نطالبكم، معالي السيد الوزير، بغلاف مالي خاص تنموي، يكون ذا طابع استعجالي لتدارك.. (التأخر الكبير وتجميد العديد من المشاريع: كالطرقات المهترئة وغياب المنشآت الحيوية، كالمستشفى الجامعي، وإتمام مشروع مستشفى الحروق الكبير الذي تجاوزت مدة أشغال إنجازه العشر سنوات وكذلك المحطة المتعددة الأنماط والترامواي، لربط بعض البلديات بعاصمة الولاية.

كما تبقى ولاية سكيكدة تواقة إلى إنجاز مركز تحضير الفرق الرياضية بأولاد حبابة الذي أنجزت كل الدراسات المتعلقة بهذا المشروع.

وفي الأخير، ربما نختلف في الرؤى، لكن لا نختلف في حب الوطن والسعي لخدمته، وحفظ الله الجزائر وأدام عز وطننا الحبيب والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والمتابعة).

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد النور درڤيني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد النور درڤيني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول والطاقم المرافق لكم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم، أزول فلاون.

إرتأيت أن أبدأ مداخلتي بهذه الكلمات النابعة من القلب والتي أوجهها إلى الشعب الفلسطيني الصامد ضد الاحتلال الصهيوني.

المجد والخلود لشهداء فلسطين.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

مناقشتنا لبيان السياسة العامة للحكومة هو فرصة للتأكيد على مواقفنا الصادقة الصريحة والمسؤولة حول الظروف التي تمر بها البلاد في مختلف المجالات.

إن الوضع الداخلي السائد في البلاد يتسم بالضبابية والانسداد وغياب مشروع وطني واضح المعالم، يعيد الأمل ويضع حدا للانتكاسات المتجددة التي نعيشها.

المقاربة الضرورية والحتمية لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها البلاد داخليا ومواجهة التحديات والمخاطر الخارجية تكمن في ضرورة فتح حوار ونقاش وطني، بناء ومسؤول، وإشراك كل الفاعلين الوطنيين في إيجاد حلول لمشاكل البلاد وليس بفرض منطق الإقصاء والتسيير الأحادي لشؤون البلاد، وضرورة البحث، من جهة، عن التوافقات، ومن جهة أخرى، تقديم تنازلات والابتعاد عن المواقف المتطرفة والتعنت، ونقول: "فلا يمكن بناء المستقبل ولا تنمية البلاد وتحصينها بتغنانت".

بناء الدولة الوطنية التي نسعى إليها وحمايتها لن يكون بالدوس على الحريات الفردية والجماعية والحقوق والمكاسب الديمقراطية التي كرسها الدستور.

ونحن بصدد مناقشة هذا البيان، لا بد من الإشارة إلى حالة المرض المزمن الذي يمس اقتصادنا، فمختلف السياسات المنتجهة وكل الإصلاحات التي انتهجت فشلت إلى حد بعيد في الوصول إلى بناء اقتصاد متنوع، متنافس، يضع البلاد في سكة الدول الرائدة، رغم الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها بلادنا، لم نتمكن من الخروج من اقتصاد الريع والسكوار والسوق الموازية. عدم فتح نقاش حقيقي وتشخيص دقيق للوضع الاقتصادي

للبلاد يجعلنا ندور في حلقة مفرغة، تحول دون الانطلاقة الحقيقية ودون تحقيق الأهداف المنتظرة.

عدم وجود التخطيط وعدم استغلال الدراسات المنجزة بمئات الملايير على عاتق الخزينة العمومية، يؤدي حتما إلى انعدام النظرة المستقبلية للتنمية على المدى القريب والبعيد.

وعلى سبيل المثال، فيما يخص قطاع التعمير، ما الغاية من صرف أموال باهظة في الدراسات والمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير مابين البلديات والمخططات الولائية للتهيئة وتبقى حبرا على ورق؛ وفي كثير من الأحيان يستغنى عنها في تجسيد البرامج التنموية للبلديات والولايات؟

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

وهنا أقول، السيد الوزير الأول، يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه المخططات المصادق عليها، فيما يخص اقتطاع الأراضي الفلاحية لتشييد التجهيزات العمومية والمشاريع التنموية ويجب أن يكون الاقتطاع وإلغاء التصنيف بصفة ضمنية وتلقائية.

وفي شق التنمية لولاية بجاية، فيما يخص قطاع الموارد المائية:

في بجاية، نلح، للمرة الألف، على تهيئة واد الصومام وواد أڤريون اللذين هما عرضة للتلوث ونهب ضفافهما من طرف مافيا العقار؛ ونطلب أيضا تهيئة الوديان الموجودة داخل مدينة بجاية، بصفة استعجالية، السيد الوزير الأول، بجاية غارقة في فيضانات الصرف الصحي، فالسكان القاطنون على ضفافها في وسط المدينة، هم عرضة للأوبئة والأمراض المعدية ويعانون من انبعاث الروائح الكريهة، ونطالب كذلك بتسجيل محطة تصفية المياه بتازمالت ووضع حيز الخدمة محطة سيدي عيش.

فيما يخص قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

نطلب وضع حيز الخدمة ميناء الصيد في بني كسيلة، والإسراع في إنهاء أشغال منفذ طريق بجاية إلى الطريق السيار وتسجيل مشروع الميناء السياحي بمالبو، وكذا توسعة ميناء بجاية ومطار عبان رمضان وازدواجية الطريق الوطني رقم 9 من سوق الإثنين إلى حدود ولاية سطيف، وكذا تجسيد مشروع الواجهة البحرية (front de mer) بسوق الإثنين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السلطات اليوم مطالبة بإيجاد الحلول ووضع سياسات عمومية فعالة للحد من الوضع المتدني والمقلق، وأنتم اليوم مطالبون بانتهاج سياسات تضمن الأمن القومي للمواطن بضمان أمنه واستقراره، وضمان أمنه الغذائي.. (الطاقوي المائي وحتى الثقافي والفكري.

رغم هذا التشخيص الواقعي والموضوعي للوضع، إلا أننا لسنا من مؤيدي العدمية والمغامرين والمتطرفين، فنحن لهم بالمرصاد، نحن نعمل ونسعى إلى غرس الأمل وبعثه، رغم الصعاب، يجب أن نعيد الأمل وننير درب الجزائريات والجزائريين، بتعبئتهم وتحسيسهم وتجنيدهم، من أجل الانخراط والمشاركة في حماية الدولة الوطنية وتجسيد الدولة الديمقراطية الاجتماعية وحمايتها والدفاع عنها.

أشكركم على كرم الإصغاء، تحيا الجزائر حرة سيدة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ آخر متدخل في هذه الجلسة الصباحية هو السيد عبد المجيد مختار، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد المجيد مختار: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد اطلاعنا على وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة لسنة 2023 واستماعنا باهتمام للعرض الوافي الذي تفضل به السيد الوزير الأول المحترم مشكورا؛ نثمن، بداية، ما جاء به هذا البيان، من إنجازات وأرقام، تدعو على الارتياح والتفاؤل، بتحقيق تنمية متوازنة، يعمها النماء والرخاء في كل المجالات.

لكن، وبالرغم من توفر الإرادة السياسية للسيد رئيس الجمهورية الذي ما فتئ يؤكد حرصه على الطابع الاجتماعي

للدولة الجزائرية ودعمه الكامل للطبقات الهشة والحفاظ على المستوى المعيشي للطبقة المتوسطة، فإننا نسجل هنا ما يستشعره المواطن من مفارقة غريبة في حياته اليومية، بين ميزانية مرصودة لهذا الغرض والتي تعتبر الأكبر منذ الاستقلال والواقع المعيشي الذي يعيشه المواطن في يومياته، من استمرار في ضعف القدرة الشرائية وتدني الخدمات العامة التي تشكل انشغاله اليومي؛ لذا، ندعو إلى ضرورة تكثيف الإجراءات الكفيلة بدعم القدرة الشرائية وحماية المواطن من لوبيات المضاربة المتلاعبين بقوته اليومي.

ونظرا لضيق الوقت، أمر مباشرة إلى ذكر بعض انشغالات ساكنة ولاية باتنة:

حيث نثمن تقدم أشغال مشروع تحويل مياه سد بني هارون، لتزويد الولاية بمياه الشرب وسقي المحيطات الفلاحية التي تتربع عليها الولاية.

ونأمل بإضافة رواق جديد، موجه إلى بلديات شمال الولاية (21) والممتدة عبر دوائر: عين ياقوت – سريانة – عين جاسر – مروانة – رأس العيون – أولاد سي سليمان – ونقواس؛ وذلك لضمان استراتيجية الأمن المائي للولاية في الأجل المنظور وتوفير مياه الري الفلاحي لسهل بلزمة الذي يعاني فلاحوه من شبح الجفاف وانخفاض مستوى الآبار.

كما نلح، مرة أخرى، على المطالب التقليدية التي ما فتئنا نذكّر بها من على هذا المنبر وخاصة:

1 – مشروعا الترامواي والمستشفى الجامعي اللذان أصبحا الشغل الشاغل للمواطن الباتني الذي يتساءل عن سبب تجميدهما رغم أن هذه الولاية المليونية تستوفي كل الشروط الموضوعية لتسجيل هذين المشروعين.

2 – كما نطلب تجديد تجهيزات مستشفى أمراض السرطان بباتنة، بعد مرور عشر سنوات من استعمالها واهتلاك هذه التجهيزات.

3 – إفراد برنامج تنموي خاص لدعم التنمية بالبلديات (61) التي تعيش عجزا كبيرا في مواجهة المتطلبات التنموية للمواطنين وصيانة المؤسسات التربوية وتأهيل شبكة الطرقات التي تعاني من الاهتراء، خصوصا ما عرفته الولاية في السنوات الأخيرة من نقص في صيانتها وعدم تسجيل مشاريع جديدة.

4 – وكذا حل معضلة الاختناق المروري الذي تعرفه المدينة في المدخل الجنوبي مدخل طريق بسكرة، الرابط بين المدينة وبين الأقطاب السكنية الجديدة لكل من حملة 1 حملة 2 وحملة 3.

أملنا كبير في أن تلقى هذه الانشغالات الاهتمام الكافي من سيادتكم، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا لآخر متدخل في هذه الجلسة، سنواصل المناقشة، إن شاء الله، هذا المساء على الساعة الثانية والنصف؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثامنة والثلاثين بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية التاسعة
المنعقدة يوم الأربعاء 3 ربيع الثاني 1445
الموافق 18 أكتوبر 2023 (مساء)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول وطاقمه الحكومي.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والخمسين زوالا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

نواصل مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة والكلمة للسيد بلقاسم باري، فليتفضل مشكورا.

السيد بلقاسم باري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،

معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، أقف وقفة ترحم على شهداء المجازر الصهيونية وأدين بشدة استهداف الأبرياء وسط صمت دولي، بل وانحياز للكيان الصهيوني، وهنا أشيد بالموقف الثابت للجزائر تجاه القضية الفلسطينية، هذا الموقف الذي يجعلك تشعر بالفخر والعزة لكونك جزائريا، نسأل الله أن يرحم شهداء غزة.

في إطار مناقشة بيان السياسة العامة والتي تضمنت إنجازات الحكومة وكذا تطلعاتها لهذه السنة، نشيد بالمؤشرات الإيجابية الواردة في هذا البيان عن الوضعية المالية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، رغم الظرف الاقتصادي العالمي الاستثنائي، المتزامن مع تباطؤ النمو العالمي؛ وهي نتيجة تعكس السياسات الحكيمة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

فمؤشرات هذا البيان تحمل تطورا كبيرا ومكاسب، حققت على جميع الأصعدة تطورات لا ينكرها إلا جاحد.

كما نثمن مختلف التدابير الاجتماعية التي حرص عليها السيد الرئيس لصالح الفئات الهشة والمتوسطة والتي أكدها بيان السياسة العامة، من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما الزيادات في الأجور ومنحة البطالة ومنحة ذوي الاحتياجات الخاصة ومنحة الطالب، لكن رغم كل هاته الجهود المبذولة وكل الأموال الكبيرة التي رصدت، إلا أنه لا يزال أنين المواطن يتكرر من جراء الغلاء الكبير الذي عرفته البلاد مؤخرا في مختلف السلع الاستهلاكية.

سيدي الوزير، وبسبب ضيق الوقت نعرج في عجالة على بعض النقائص والانشغالات التي تخص ولاية أولاد جلال.

في قطاع الفلاحة:

السيد الوزير، في سنة 2022 تم إحصاء 1750 مستثمرة فلاحية لم تصلها الكهرباء الفلاحية، إلا أن هذا المشروع يسير بوتيرة بطيئة على مستوى مؤسسة سونلغاز بأولاد جلال، التي تفتقد للجان الصفقات والمحاسبين، مما يجعل الشركة تعلن عن المناقصات فقط وليس لها الحق في دراسة العروض أو إسناد المشاريع للمقاولات؛ وبالتالي، نحول هذه

المناقصات إلى مديرية سونلغاز ببسكرة، على سبيل المثال، سيدي الوزير، في بلدية الميعاد لدينا 300 مستثمرة لم تصلها الكهرباء الفلاحية قسمت على 30 مجموعة: المجموعة الأولى تم إعلان المناقصة عليها في مارس 2023، أرسلت الأظرفة إلى مديرية سونلغاز ببسكرة، لم يتم إسناد المشروع الأول لهذه المجموعات إلى غاية يومنا هذا، في أكتوبر، يعني 7 أشهر ولم تنطلق المجموعة الأولى في أشغالها، هذا لا يعقل لإنجاز مشروع مثل هذا!، ولهذا نطلب من السيد وزير الطاقة النظر في النقائص الخاصة بمديرية أولاد جلال.

رخص الحفر:

لقد صرح وزير الفلاحة في عدة مناسبات بضرورة تسهيل الحصول على رخص الحفر، سيدي الوزير، تضع ولاية أولاد جلال شرطا تعجيزيا في الحصول على رخص الحفر، بحيث يشترط على طالب رخصة الحفر الذي يملك 10 هكتارات فارغة بأن تكون لديه نسبة 50٪ مساحة مزروعة من الأرض التي يستغلها لكي يحصل على رخصة، كيف يعقل زرع مساحة كهذه، في ظل غياب الماء. وعليه، نرجو من سيادتكم التدخل لدى مصالح ولاية أولاد جلال لإسقاط هذا الشرط لأنه يعرقل التنمية الفلاحية في الولاية.

بالنسبة للموارد المائية:

تعرف ولاية أولاد جلال ندرة حادة في المياه، وقد وقف على هذا الحال كل من وزير الداخلية ووزير الموارد المائية ووعدنا ببرنامج استعجالي، لكن إلى حد الآن لا يوجد شيء على أرض الواقع!

سيدي الوزير، لقد جاء في بيان السياسة العامة للحكومة تخصيص مبلغ مالي قدره 1.4 مليار دج من الصندوق الوطني للمياه وولاية أولاد جلال مذكورة ضمن هذا الغلاف المالي. لذا، تأمل ساكنة أولاد جلال في إكمال الغلاف المالي، الخاص بمحطة تصفية المياه بأولاد جلال والتي سجلت سنة 2014.. (وتم الإعلان عنها في مناقصة وطنية ودولية عن طريق ديوان التطهير، وحازت على الصفقة شركة كوسيدار، لكن الغلاف المالي آنذاك لم يكن كافيا لذلك، فإن ساكنة أولاد جلال أملهم فيكم كبير بتكملة الغلاف المالي للمحطة والشروع في إنجازها، لأنها ستعطي إضافة كبيرة لقطاع الموارد المائية بالولاية.

مجال الأشغال العمومية:

أولا: سيدي الوزير، إزدواجية الطريق الوطني رقم 46 في شقه الرابط بين بلدية الشعيبة وأولاد جلال، بات مشروعا استعجاليا، بحيث إنه أصبح يعرف بطريق الموت.

ثانيا: تسجيل منشأة فنية بوادي جدي في الطريق الرابط بين رأس الميعاد وسيدي خالد، تكلمنا عنه في بيان السياسة العامة العام الماضي وراسلنا بخصوصه السيد وزير الأشغال العمومية وجاء في رده وعد بتسجيلها في ميزانية 2024.

مجال الصحة:

سيدي الوزير، استفادت ولاية أولاد جلال من مستشفى 120 سريرا بأولاد جلال و60 سريرا بسيدي خالد، تم تسجيلهما سنة 2014، لكن إلى حد الساعة لم تنطلق بهما الأشغال.

كما نطالب بتسجيل استعجالات طبية بسعة 30 سريرا ببلدية رأس الميعاد والتي تعتبر بلدية وتبعد عن مقر الولاية بـ 90 كلم، وتحتوي على ما يفوق 30000 نسمة، وهذا نظرا للضغط الذي تعاني منه المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بالبلدية وهي تفتقر للوسائل الضرورية للتكفل الجيد بالمواطنين، وقد أرسلنا طلبا بهذا لكل من السيد وزير الصحة والسيد وزير المالية.

شكرا على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد الهاشمي دبابش، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الهاشمي دبابش: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم.

في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، كما هو منصوص عليه في الدستور والذي يحمل العديد من المؤشرات الإيجابية السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، حيث يصادف ذكرى عزيزة من تاريخ وطننا المفدى وهي ذكرى مجازر 17 أكتوبر 1961؛ والتي دفع فيها الشعب الجزائري من خلال أبنائه بالمهجر ضريبة الدم، لإبلاغ صوت الثورة للعالم من قلب باريس، وبهذه المناسبة الأليمة، نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار وندعو لمجاهدينا بدوام الصحة والعافية، كما لا يفوتني أن أذكر في هذه الأيام ما جرى بأرض فلسطين الشقيقة من مجازر وإبادة جماعية ضد المدنيين بغزة؛ وإذ ندين هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها، ونترحم على شهداء غزة ونعلن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره.

ورجوعا إلى موضوعنا، فإن الهدف الذي نصبو إليه جميعا، هو تحقيق انتعاش اقتصادي ينهض بالبلاد لتحقيق الأمن الغذائي والصحي ويحقق الوثبة المطلوبة في كل المجالات، بعيدا عن الحلول الظرفية.

أولا: نشيد بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، ونثمن ما تحقق، خاصة في مجال الرقمنة والجانب الاجتماعي وقطاع التربية والتعليم العالي والطاقة وغيرها.

وفي هذا الصدد، فإننا نحث الحكومة على الاعتماد على تطوير التحول نحو الطاقات المتجددة في كل القطاعات؛ وهذا للرفع من الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف والحفاظ على البيئة من مختلف أنواع التلوث، خاصة في قطاع الفلاحة الذي هو قطاع استراتيجي، يجب الاهتمام به، لأنه المفتاح نحو تطور الاقتصاد والرخاء الاجتماعي؛ وكذا مجال الري وهو بمثابة شريان الحياة، سواء في مجال الفلاحة أو الري أو الصناعة وغيرها.

وبالتأكيد، عندما تتوفر الطاقة لهذه القطاعات وبتوفر الماء، سينعكس ذلك على الإنتاج، كما ونوعا، وعلى الأسعار، سواء المنتجات الفلاحية أو اللحوم وغيرها، كما أنه يجب تعزيز دعائم الانتعاش الاقتصادي وذلك من خلال:

1 – عصرنة النظام المصرفي والمالي.

2 – إصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية.

3 – مواصلة الجهود لتحسين جاذبية مناخ الاستثمار وترقية إطار تطوير المؤسسات والمقاولاتية.

4 – تعزيز اندماج القطاع الموازي ضمن القنوات المشروعة.

5 – ضرورة انتهاج عملية إصلاح واسعة لمنظومة الوظيفة العمومية.. (للأمانة، السيد الوزير الأول، عمال بلديات ولاية بسكرة المتعاقدين يناشدون معاليكم توفير مناصب مالية دائمة.

6 – ضرورة مواصلة التسريع في رقمنة الخدمات ذات الصلة المباشرة بالمواطنين.

أما عن ولايتي الحبيبة بسكرة، عروس الزيبان، نشكر السيد رئيس الجمهورية على تجديد الثقة في السيد الوالي، كما نطلب أن تحظى هذه الولاية المجاهدة ببرنامج خاص لانعاشها، خاصة أنها لا تملك مشاريع مجمدة.

1 – في قطاع الري، نثمن الجهود المبذولة من طرف الدولة، فبعد زيارة السيد الوزير ووقوفه مع السيد الوالي على احتياجات الولاية من الأنقاب ومحطات تصفية وحالة السدين وتجديد مختلف شبكات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب، وخاصة مياه السقي في مختلف بلديات الولاية من الخنقة إلى القنطرة ومن لغروس إلى جمورة، حيث خصص غلاف مالي يقدر بـ 4 مليار دينار لإنعاش القطاع، إلا أنه ما زال يحتاج إلى غلاف مالي يقدر بـ 8 مليار دينار للنهوض به.

2 – تسجيل عمليات تخص تكملة ازدواجية الطرق الوطنية رقم 83 ورقم 3 ورقم 46 ورقم 78، وكذلك ربط ولاية بسكرة بطريق الهضاب.

3 – أما عن الفلاحة، فلا بد من مواصلة فتح المسالك الفلاحية وتوفير الأدوية لحماية ثروة التمور ومختلف المنتجات الفلاحية والزراعية.

– الرفع من حصة الدعم المخصص لولاية بسكرة الفلاحية بامتياز، في إطار الصندوق الوطني لتطوير الفلاحة (FNDA)، لاستفادة أكبر عدد من الفلاحين من الدعم والمساهمة في توفير المنتوج.

4 – نشكر جهود الدولة المبذولة في قطاع الصحة، وخاصة بعد زيارة معالي وزير الصحة للولاية ووضعه مع السيد الوالي حجر أساس مستشفى 240 سريرا وانطلاق كل من مستشفى القلب والشرايين ومستشفى الأمومة والطفولة، إلا أننا نطلب من معاليكم، السيد الوزير الأول، إعادة التقييم لهذه المشاريع وكذا توفير الأجهزة اللازمة التي تخص القطاع وتسجيل مستشفى 120 سريرا في كل من دائرة طولقة، جمورة وأورلال.

5 – أما قطاع السكن، فنطلب من معاليكم حصصا إضافية من مختلف الصيغ، سواء الاجتماعي أو الريفي أو التساهمي المدعم والحر ونشيد بنجاح القطاع والمجهودات الجبارة المبذولة من طرف السيد الوزير.

6 – أما قطاع النقل، فإن مطار محمد خيضر الدولي التاريخي يناشدكم بفتح خطوط جوية دولية ومحلية جديدة، وخاصة الحج والعمرة وإضافة خط نحو العاصمة، إضافة إلى تسريع وتيرة الانتهاء من أشغال تحويل خط السكة الحديدية إلى خارج النسيج العمراني للمدينة واستغلال الخط القديم في مشروع ترامواي الذي أصبح أكثر من ضرورة لحل مشكلة النقل في المدينة وتقليل العبء على المواطن البسكري.

7 – أما قطاع الشباب والرياضة، فنشكر السيد الوالي والسلطات المحلية على الدعم المطلق للقطاع ومرافقة مختلف نشاطات الشباب، إلا أن فريق اتحاد بسكرة الذي ينشط في القسم المحترف الأول لخمسة مواسم على التوالي، بالرغم من الدعم المحلي من طرف السلطات المحلية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية، إلا أنه عاجز عن تسيير موسمه الكروي بأريحية، ومن هذا المنبر، أنصار ومحبو الفريق يناشدون معاليكم والسيد رئيس الجمهورية بتخصيص ودعم الفريق بشركة وطنية.

ختاما، نشيد بالدور الفعّال الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي، حامي الوطن، سليل جيش التحرير،كما نفتخر بنجاح دبلوماسيتنا، بداية بالقمة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وافتكاك مقعد بمجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان للفترة 2024 / 2025.

المجد والخلود للشهداء الأبرار، عاشت الجزائر حرة، عزيزة، شامخة.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد حسان يونس، فليتفضل مشكورا.

السيد حسان يونس: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المحترم صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بودي أن أتكلم اليوم عن ميناء سكيكدة، لقد تقدمنا بطلب إلى السيد وزير النقل لإنجاز محطة بحرية لنقل المسافرين وكذلك لتوسيع ميناء سكيكدة، رد وزارة النقل كان إيجابيا مبدئيا وهي مشكورة على ذلك.

مشروع المحطة لنقل المسافرين يتطلب 4 ملايير دج.

مشروع توسيع ميناء سكيكدة يتطلب غلافا ماليا بمبلغ 91 مليار دج.

نرجو من وزارة المالية أن تعتني بهذين المشروعين وأن تخصص لهما المبالغ المذكورة أعلاه.

ميناء سكيكدة الذي يمكن أن يوفّر للبلاد نسبة 40٪ من مدخول العملة الصعبة، يستحق كل التشجيع من طرف الدولة.

شكرا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..**"تصفيق"**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عمار بن معمر، فليتفضل مشكورا.

السيد عمار بن معمر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد الكبير، صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

– رغم أن الإنفاق الحكومي هذه السنة كان أضخم ميزانية في تاريخ الجزائر، ورغم الكثير من البرامج، المشاريع والمنجزات، لكن الأثر المباشر على المواطن ما زال ناقصا!

ما زال المواطن يعيش الغلاء الفاحش في المواد الرئيسية، والتي تدخل في السلة الغذائية الخاصة به ومقتنياته اليومية.

ما زال المواطن إلى الآن ليحصل على سكن عليه أن ينتظر ربما 15 أو 20 سنة؛ وهذا إن حصل عليه!

ما زال المواطن، اليوم، إذا أراد أن يحجز موعدا طبيا عند طبيب متخصص يحتاج إلى وساطات، ويحتاج ربما إلى

شهور حتى يحصل على هذا الموعد، وحتى عندما يحصل عليه، فإن الخدمات الصحية ما تزال بعيدة عن المستوى، للأسف الشديد!

– حصيلة تبدو في الظاهر أنها مؤشرات اقتصادية إيجابية، المطلوب اليوم الانتقال إلى نظام معلوماتي عصري، ينقلنا إلى مستوى الحكومة الإلكترونية والعمل على رفع الأداء الحكومي. أمن البلاد ومستقبل الأجيال مرهون بجنود الغذاء والمؤسسات الاقتصادية. ما يزيد عن خمسة ملايين قنطار من اللحوم البيضاء هي كمية الإنتاج لسنة 2023، حسب بيان السياسة العامة للحكومة، هو رقم أثار حفيظتنا، على أساس أنه لا يعكس الواقع. السؤال المطروح: في غياب الرقمنة وآليات حساب المنتوج، أتساءل، كيف تمكنت وزارة الفلاحة من تحديد هذه الأرقام؟! فالسعر المرتفع لا يدل على أننا لبينا حاجيات المواطنين، حتى المهنيون يؤكدون أن تغطية احتياجاتنا من اللحوم البيضاء أمر مستبعد بالمعايير المعتمدة.

سيادة الوزير الأول، ولاية ميلة بحجمها الثقافي، الحضاري والتاريخي، لم تأخذ حقها المطلوب، إلى حد اليوم، ذاكرتنا المكتوبة سجلت 5069 شهيدا، سالت دماؤهم أمس، حتى لا تسيل دموع أبنائهم اليوم، وهذه حقيقة يجب أن تسمعها حكومتكم الموقرة.

إن عرجنا على قطاع السكن، نقول إن ولاية ميلة تحتل ذيل الترتيب في الاستفادة من الحصص السكنية، والحكومة غير مهتمة بها نهائيا، كنا نتمنى من الوزير برمجة زيارة حتى يثبت لنا العكس «وما يجيش بيديه فارغين» على غرار ما حصل من قبل بعض الوزراء.

قطاع الصحة:

السلطات المحلية في ولاية ميلة رفعت إليكم عدة مشاريع تخص الهياكل الصحية وأجهزة سكانير، وكم نحن بحاجة إليها! وهو مطلب كل سكان الولاية، حتى يصبح قطاع الصحة بخير.

فأين وصل مشروع 60 سريرا بالتلاغمة ومشروع 60 سريرا بتاجنانت؟ ونعلم أن الإجراءات الخاصة بها بلغت نهايتها؛ وهذا حتى يطمئن قلبي، في انتظار استكمال باقي المشاريع الصحية.

قطاع الأشغال العمومية:

قطاع الأشغال العمومية في ولاية ميلة انطلق وهو ما ترجم في عدة ورشات نوعية، والحمد لله، إذن، نطالب من الحكومة أن تكمل معنا المسار في تجسيد مشاريع ازدواجية الطريق الوطني رقم 100 بين بلديتي التلاغمة وواد العثمانية، سيدي الوزير، ازدواجية هذه الطريق بها مشاكل كبيرة وخاصة حوادث المرور، توجد أكبر ثكنة عسكرية بها 14 ثكنة عسكرية و14 حماما وسوق الخضر والفواكه –ماڤرون– الطريق تحصد حوالي 2 إلى 3 أرواح كل أسبوع، على الأقل، ازدواجية الطريق بين بلديتي تاجنانت وشلغوم العيد، ومشروع ازدواجية الطريق بين ميلة وفرجيوة، إلى جانب مشروع ازدواجية الطريق بين ميلة وجيجل، وبالأخص ازدواجية الطريق بين التلاغمة وعين مليلة؛ توجد مسافة 18 كلم.

قطاع الصناعة:

في الجهة الجنوبية، نطالب بتفعيل مناطق النشاطات وإعادة بعثها من جديد أو سحبها من المستثمرين غير الجادين، وخلق مناطق صناعية حقيقية بالجهة الشمالية للولاية، مع العلم أن الأوعية العقارية موجودة حتى تحتوي الشباب البطال وتساهم في رفع اقتصاد البلاد.

قطاع الموارد المائية:

ندعي أن ولاية ميلة ولاية فلاحية بامتياز ونفتخر بها، ولكن لدينا مشكل كبير في الري الفلاحي.. (لهذا نطلب مشاريع لخلق محيطات سقي جديدة وتوسعة ما هو موجود منها، مع العلم أننا نملك أكبر سد في الجزائر ولكن هذا لم يشفع حتى للمياه الصالحة للشرب، وكما تعلمون أن 16 بلدية إلى حد اليوم لا تشرب من هذا السد ومشاريعها تسير سير السلحفاة.

طبيعة الولاية الجغرافية تجبرنا على تجسيد مشاريع حماية المدن من الفيضانات، خاصة بلدية تاجنانت وعاصمة الولاية.

السياحة:

ولايتي تملك من المقومات السياحية ما يجعلها في المراتب الريادية، ولكن واقعنا عكس ذلك، سيدي الوزير، نطلب مشاريع سياحية حقيقية، خاصة السياحة الحموية بالتلاغمة، إلى جانب السياحة الثقافية والسياحة الغابية، دون أن ننسى جزئية تجسيد مشاريع المناطق السياحية.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

اللهم احفظ بلادنا الجزائر).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد السالك سكوني، فليتفضل مشكورا.

السيد السالك سكوني: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، نستنكر ونجرم ما يحدث اليوم في فلسطين، من جرائم العدو الصهيوني الإبادية، ومن هذا المنبر، نناشد كل الضمائر الحية وأخص بالذكر المسلمين، لأن قضية فلسطين هي قضية إسلامية ودينية، وأناشد العرب لأقول لهم: أين أنتم مما يحدث في العالم؟ إنا لله وإنا إليه راجعون، «فمن رأى منكم منكرا فليغيره بيده أو بلسانه أو بقلبه وذلك أضعف الإيمان».

السيد الوزير، نحن اليوم نناقش بيان السياسة العامة للحكومة، أثمن ما جاء فيه، من حيث اطلاعنا عليه ومراقبتنا الميدانية لبرنامج الحكومة، توجد إصلاحات جبارة وإنجازات، رغم الوقت وما يمر به العالم من تضاربات ونكسات اقتصادية وسياسية، أمر جعل بعض الدول العظمى تعاني من عجز مالي، إلا أن الدولة الجزائرية أبت أن تتخلى عن واجباتها نحو المواطنين لدعمهم ومواجهة البطالة ودعم قطاع الشغل وكذا الدعم في جميع الميادين، وهي مشكورة على كل ذلك، ونطلب من الله سبحانه وتعالى التوفيق للجميع، إلا أنه من بين الإصلاحات التي مست بعض الولايات الجديدة وأخص بالذكر ولاية برج باجي مختار، نطلب من سيادة الوزير وبما أنها ولاية فتية وبحكم مكانتها الجغرافية وبعدها أن تخصص لها دراسة وميزانية، خاصة وبالأخص الطريق الوطني رقم 6 الذي يعتبر شريان الحياة، نطلب متابعة ومرافقة حقيقية لها لكي ترى النور، والنقطة الثانية نطلب أن يدرج اسم ولاية برج باجي مختار ضمن السكة الحديدية لفك العزلة وبما أنها بوابة إفريقيا، نحبذ أن تدخل ضمن برنامج السكة الحديدية للجنوب الكبير.

فيما يخص قطاع الصحة، رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة، نتمنى أن يحظى بمتابعة خاصة، لما له من أهمية، لأنه قطاع مهم وهو يعاني من بعض النقائص.

فيما يخص قطاع التعليم العالي، إلى حد الآن يمارس نظام الدوامين، فإن لم تتخذ الدولة إجراءات سريعة، سنمارس العام المقبل نظام الدوام الثلاثي، لذا نطلب أن يأخذ القطاع هذا الأمر بعين الاعتبار، قبل فوات الأوان.

تعيش المنطقة بالأساس على قطاعين هما: التجارة وتربية المواشي؛ وقد تقدمت بعدة مداخلات في هذا المجال وخاصة التجارة وخصصت عدة بعثات برلمانية في هذا الشأن، إلا أنه ما يزال يراوح مكانه ولا تغيير يلاحظ.

سيدي الوزير، برنامج رخص التنقيب عن الذهب، بما أن ولايتنا بها مناجم للذهب، نتمنى أن يفتح برنامج للتنقيب يخصص للشباب كباقي الولايات، لكي يمتص نسبة من البطالة، ولايتنا تنعدم فيها الشركات، نتمنى مرافقتهم وتؤخذ أوضاعهم بعين الاعتبار.

فيما يخص المشاريع الموجهة لولايتنا سنة 2020 – 2022 هي مجرد دراسات، نتمنى أن تصبح إنجازات، لأن الدراسات لا يلمسها المواطن على أرض الواقع، نتمنى أن تدرج من قبل السيد وزير المالية في ميزانية 2024.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة مستقلة، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد العيد ماضوي، فليتفضل مشكورا.

السيد العيد ماضوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام والصحافة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اللهم ارحم إخواننا في غزة وفلسطين، اللهم كن لهم ولا تكن عليهم، اللهم انتقم من أعدائهم واقذف الرعب في قلوبهم ورد كيدهم في نحورهم.

أما بالنسبة لعرض السياسة العامة للحكومة؛

سيدي الوزير الأول،

الحكومة مشكورة على تقديم هذه الحصيلة من إنجازات السنة الماضية والتي كانت كثيفة، من حيث مشاريع القوانين أو الإنجازات ومرافقة المواطن، خاصة للحفاظ على القدرة الشرائية وتخفيض العبء، بعد الأزمات العالمية السابقة واللاحقة، في ظل ارتفاع السلع ودعم ومرافقة السلطات العمومية للمواطن الجزائري والدليل أن قيمة الدعم، وصلت إلى أكثر من 20 مليار دولار والتي تمثل عبئا على الخزينة العمومية.

ويذهب الدعم للفقراء والمحتاجين وذوي الدخل الضعيف، إلا أنه يحصل الغني والضعيف على نفس الدعم، وحسب الخبراء، فإن الغني يستفيد 12 مرة من دعم المواطن الضعيف.

سؤالي، سيدي الوزير الأول، أين وصلتم؟ وماذا قدمتم من عمليات لتفعيل الدعم الحقيقي وتخفيض العبء عن الميزانية؟ لأننا لم نر عملا كبيرا في الواقع تمّ إنجازه؟

سيدي الوزير الأول،

تطرقتم إلى عنوان المالية المحلية في الصفحة 19، أين نحن من قانوني البلدية والولاية وخاصة أن القانون الحالي لا يعطي فرصة للبلدية لمراقبة ومتابعة المؤسسات المحلية والمشاريع وحرية المبادرة، لاستقطاب استثمار محلي والشراكة بين القطاع الخاص والعام، لتحصل البلدية على مداخيل، وخاصة، في ظل عجز 1300 بلدية.

فأين الحوكمة التي يتطرق لها المحور الأول في منح حرية ومبادرة وخلق التشاركية وخلق الثروة؟

يجب إعطاء أهمية كبيرة للبلديات، وخاصة الجنوبية الحدودية وتفعيل المناطق الحرة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

تطرقتم في الفصل الثاني إلى الإنعاش والتجديد الاقتصادي وتطرقتم إلى قوانين مهمة تمت المصادقة عليها، القانون النقدي والمصرفي، قانون الصفقات العمومية، قانون الاستثمارات، فأين تفعيلها في الواقع؟ كما توقفت نشاطات خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بداعي إصلاح خلل في ميكانيزمات التمويلات، علما أن سيادة الرئيس يطلب التعجيل والتسريع للوصول إلى مليوني مؤسسة ولكن نسمع من خلال الشباك الوحيد المركزي عن 3700 مؤسسة مسجلة فقط.

أما المحور المتعلق بتعزيز التنمية البشرية، فالحكومة مشكورة في عملية تسوية مشكل عقود ما قبل التشغيل؛ ونطلب أيضا منكم إعطاء نفس الأهمية لأصحاب الشبكة الاجتماعية والحكومة مشكورة أيضا على التوظيف في قطاع التربية والتعليم العالي ورقمنة عدة قطاعات وزارية، مثل التربية والعدالة والتعليم العالي.

إلا أننا نتساءل بالنسبة لقطاع التعليم العالي عن قرار إقصاء فئة حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير الموظفين، وهذا يتعارض مع مصلحة الجامعة، ونطلب إعادة النظر في هذا القرار ومنح الفرصة لهاته الشريحة.

كما نثمن قرار السيد رئيس الجمهورية، من خلال اجتماع الوزراء الأخير إلى ترقية مناطق الجنوب والهضاب العليا إلى مصاف ولايات منتدبة، لتقريب الإدارة من المواطن وتنشيط الحركة الاقتصادية، إلا أن الولاية المنتدبة الدبداب التي تم ترقيتها في 2019 لا زالت تفتقر إلى أدنى الخدمات، مع العلم أن الوالي المنتدب ليس له مدير ديوان ولا مدير إدارة محلية ولا مقرات إدارية إلى يومنا هذا، ونرجو من سيادتكم تدارك هذا الموقف وإضافة ميزانية خاصة لها في 2024.

كذلك يتساءل المتعاملون الاقتصاديون والتجار والمواطنون عن سبب غلق المنفذ الحدودي الدبداب – غدامس، إلى يومنا هذا لتعزيز التجارة بين ليبيا والجزائر؟

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى التي تخص ولاية إليزي، فقد بلغّنا انشغالاتنا كل الوزارات المعنية ونحن في انتظار تدشين مستشفى إن أمناس وبرج عمر إدريس.

شكرا، سيدي الوزير الأول، أنتم مشكورون على جهدكم ونحن من واجبنا نقل انشغالات المواطن وتقديم الموعظة، التقويم والتقييم.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عمر خمایاس، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر خمایاس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام ،

(كلام باللهجة التارقية)

الحمد لله لأننا ننتمي إلى وطن لم يبع شرف الأمة يوم باعها الجميع ولم يطبع وقت طبع القطيع، نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة، رغم أنف الجميع.

بالرجوع إلى بيان السياسة العامة للحكومة، نحن اليوم بصدد مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، الذي يعتبر محصلة لنشاط الحكومة خلال سنة، ومن خلال هذا البيان، نسجل ملاحظات ونرفع انشغالات في الكثير من القطاعات، حيث نلاحظ نضج وتحقيق أهداف في بعض القطاعات، من خلال بيان السياسة العامة لهذه السنة، عكس بيان السياسة العامة للسنة الماضية، حيث سجلنا وجود تعقيدات في بعض القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالمواطن، وبالتالي، لم تحقق آمال المواطنين، وبالتالي، نرى أن هذه القطاعات لم تنخرط في الديناميكية التي يسعى إليها الوزير الأول لإضفائها على الفريق الحكومي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

تعتبر ميزانية 2023 أضخم ميزانية في تاريخ الجزائر، لكننا نسجل على مستوى ولايتي، ولاية جانت الفتية، رغم الأغلفة المالية الضخمة المرصودة من طرف الدولة، إلا أن الواقع يحاكي عكس ذلك، كيف لا والولاية تعيش ركودا في المجال التنموي ووتيرة إنجاز المشاريع التي لها علاقة بالمواطن تسير ببطء، إن لم نقل تراوح مكانها. من هنا السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، نتساءل: أين يكمن الخلل؟ فبعد التشخيص العميق للواقع؛ نجد أن الخلل يكمن في الكفاءات والتعيينات لمسؤولين غير متمرسين ومبتدئين وليس لهم باع في التسيير، وهذا يظهر في مختلف المشاريع المتواجدة على أرض الولاية، مستشفى 120 سريرا بجانت، حلم الساكنة، يسير بوتيرة بطيئة جدا، عيادة متعددة الخدمات ببلدية برج الحواس، تراوح مكانها منذ زمن، أحياء عاصمة الولاية، جانت، تعيش تذبذبا وندرة حادة للماء الصالح للشرب، إفري تين، خاتمة بني وسكن إنغر ونفس الشيء في القرى النائية (تيني تادانت تين الكم تاست تبكات)، وجب وضع إستراتيجية مدروسة من أجل توفير الماء للساكنة.

ومن هنا نطلب من السيد الوزير الأول، أن يبرمج زيارة للسيد وزير الري إلى الولاية للوقوف على واقع القطاع لحلحلة كل الملفات العالقة.

قطاع الأشغال العمومية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

حان الوقت لتجسيد طريق المقيد الحيوي الذي يربط ولايات ورقلة –جانت –عين صالح –تمنراست لسهولة تضاريسه وسيكون بديلا عن طريق الموت رقم 3 ورقلة –إليزي –جانت الذي يشهد الكثير من الحوادث يوميا.

قطاع التجارة:

في ولاية جانت، لا حسيب ولا رقيب، وهذا ما يظهر جليا في الأسعار المرتفعة وعرض السلع في الأرصفة وتحت أشعة الشمس وغياب تام لمفتشية الرقابة، خاصة على مستوى بلدية برج الحواس التي سجلنا فيها الكثير من التجاوزات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

نحن نطالب يوميا بفتح مفتشية على مستوى بلدية برج الحواس، إلى غاية اليوم لم تفتح، دلو الزيت الواحد يباع بـ 130 ألف، إنها فوضى عارمة بالمنطقة، خاصة في مجال التجارة!

قطاع التشغيل:

شباب ولايتي جانت وإليزي يطالبون بحصصهم في التوظيف في مؤسسة سوناطراك، كيف لا وولاية إليزي وحدها فيها أكثر من خمس جهويات لسوناطراك، التي بإمكانهم العمل فيها؟ ومن هنا، نطالب بإعادة النظر في سياسة التوظيف بالجنوب الكبير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

نلتمس منكم، السيد الوزير الأول، التدخل لرد الاعتبار

وإنصاف إطارات مظلومة من ولاية جانت، تقلدت مناصب حساسة وهم اليوم مظلومون ومهمشون، جراء تقارير مغلوطة، لدي قائمة اسمية لهؤلاء الإطارات الذين يمكنهم المساهمة في التسيير والإشتراك في بناء الجزائر الجديدة.

قطاع الفلاحة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

مربو الماشية والموالون بولاية جانت يطالبون بالزيادة في حصة الشعير المقدمة لهم وتسهيل الإجراءات للحصول عليها وتوفيرها وتنظيم توزيعها.

– ضرورة كهربة المحيطات الفلاحية في كل بلديات ولاية جانت وفتح المسالك بها.

– حفر آبار إرتوازية بكل من مناطق تافساست، سرسوف، تادانت للاستثمار الفلاحي وللرعاة.

أما فيما يخص قطاع السياحة:

ولاية جانت وجهة سياحية بامتياز، حيث نثمن قرارات السلطات العليا في البلاد بفتح خط جوي باريس– جانت.. (وإضافة خط جوي مارسيليا –جانت –تمنراست، الذي يساهم في إعطاء حركية لقطاع السياحة، كما نثمن قرار تأشيرة التسوية التي تقدم الكثير من التسهيلات لأصحاب الوكالات السياحية والسواح. نأمل إعطاء تحفيزات وتقديم تسهيلات للمستثمرين في قطاع السياحة، من أجل إنجاز فنادق ومركبات سياحية بالمنطقة.

– توسيع مطار جانت، حتى يتسنى له استقبال الرحلات الجوية من وإلى ولاية جانت.

قطاع الصحة بولاية جانت، قطاع مشلول يعيش فوضى في التسيير، حيث سجلنا عدم تدعيم قاعات العلاج المجهزة من طرف البلديات بالعنصر البشري المطلوب.

في الأخير، نشكر السيد الوزير الأول، على التجاوب الجدي في مختلف القضايا المطروحة على مستواه والسعي من أجل حلها.

الجزائر لنا لا لغيرنا، عاشت الجزائر حرة لنا ودامت أرضها لنا، تحيا الجزائر والسلام عليكم).

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد بادي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بادي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

«ربّ اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نجدد الترحيب بالسيد الوزير الأول والطاقم المرافق له بمناسبة عرض بيان السياسة العامة لنشاط الحكومة، وهذا عملا بأحكام المادة 111، الفقرة الخامسة من الدستور.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن البيان المعروض على مجلسنا الموقر، حمل في مضمونه العديد من الإنجازات التي التزمتم بها في مخطط عمل حكومتكم والمستمدة أساسا من برنامج السيد رئيس الجمهورية.

هذا البرنامج الذي ارتكز على تجسيد إصلاحات عديدة وعميقة، تجلت في مراجعة واستصدار العديد من النصوص القانونية، لأنه لا يمكن إجراء أي إصلاح دون وجود مرجع قانوني سليم وموضوعي. لقد تناولتم في الفصل الأول تعزيز دولة القانون وتجديد الحكومة، وهذا ما تسعى إليه جميع الدول، وهنا اسمحوا لي، معالي الوزير الأول، أن ننوه بمجهودات الدولة في قطاع العدالة، هذا الأخير، الذي قطع أشواطا كبيرة في مجال الرقمنة، الأمر الذي خفف على المواطنين، والمتقاضين –على حد سواء– الكثير من العناء في سبيل الحصول على مختلف الخدمات المقدمة.

أما بخصوص الإنعاش الاقتصادي وتجديده، فنسجل بارتياح ما ورد في البيان، إلا أننا نؤكد، مرة أخرى، على ضرورة إعطاء الأهمية اللازمة للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص وفتح المجال أكثر لهذا الأخير، حتى يساهم بشكل أكبر في خلق الثروة ورفع مستوى الناتج المحلي الخام، خصوصا في قطاع الخدمات، لا سيما في مجالات: النقل الجوي –البنوك –التعليم العالي.

كما أننا ننوه بضرورة الإسراع في إصلاح منظومتنا البنكية

التي لا يتماشى نشاطها مع حجم وأهمية الإصلاحات الاقتصادية المسجلة، كما أن نجاعة ونجاح أي برنامج مرهون بفعالية وعصرنة عمل المؤسسات البنكية والمصرفية.

وبالمناسبة، نبارك توجهكم بفتح بنوك جزائرية في كل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية ودولة السينغال، ما سيساهم في تنشيط التبادل التجاري بين بلادنا ومحيطها القاري.

أما بخصوص الفصل الثالث من البيان والذي تطرقتم فيه إلى التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية، فاسمحوا لي هنا، السيد الوزير الأول، أن ألفت انتباهكم إلى ضرورة استحداث منح وعلاوات تحفيزية للموظفين في الولايات الحدودية بالجنوب: إن قزام –برج باجي مختار – جانت، وهذا حتى تتمكن هاته الأخيرة من استقطاب كفاءات مهنية، تساهم في إنشاء وتأطير الهياكل الإدارية على المستوى المحلي، خصوصا كونها ولايات حديثة النشأة، من جهة، وتفتقر للمرافق الضرورية لاستقرار الكفاءات المؤهلة، من جهة أخرى، بالمقارنة بباقي الولايات.

أما فيما يخص الفصل الرابع من بيان السياسة العامة للحكومة، فنسجل بكل فخر واعتزاز النشاط الدبلوماسي لبلادنا على الصعيدين الدولي والإقليمي، والذي تجلى باستعادة الجزائر مكانتها في عديد الهيئات والمنظمات الدولية، وحفاظها على المواقف الثابتة والمبدئية في مختلف القضايا ومساهمتها الفعالة في حل العديد من النزاعات.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

إسمحوا لي في نهاية مداخلتي أن أنقل لكم جملة من انشغالات ساكنة ولاية إن قزام، هاته الولاية التي تمثل واجهة بلادنا على القارة الإفريقية، والتي تم استحداثها ضمن الولايات العشر بالجنوب.

في قطاع الأشغال العمومية:

– الإسراع في عملية عصرنة الطريق الوطني رقم 1، في شقه الرابط بين ولاية تمنراست وولاية إن قزام من النقطة الكيلومترية 175 في اتجاه ولاية إن قزام.

قطاع الري والموارد المائية:

– تسجيل عملية إنجاز مشروع تزويد مدينة تين زاوتين بالمياه الصالحة للشرب التي يعاني سكانها من أزمة خانقة في المياه الصالحة للشرب، خصوصا مع تزايد عدد السكان بالمنطقة، خصوصا وأن الجزء المتعلق بدراسة المشروع تم الانتهاء منه.

– تسجيل تأخر كبير في إنجاز مشروع حماية مدينة إن قزام من الفيضانات والذي تم تسجيله منذ سنة 2018 ولا تزال نسبة تقدم الأشغال فيه جد ضعيفة.

قطاع المالية:

– الإسراع في وضع حيز الخدمة الوكالات البنكية وإنشاء مفتشية أملاك الدولة وقباضة الضرائب والمحافظة العقارية، حتى تتمكن المديريات المستحدثة من القيام بمهامها وتجنيب المواطنين عناء التنقل إلى ولاية تمنراست.

قطاع الصحة:

– الإسراع في تسجيل عملية التجهيز لمستشفى 60 سريرا بإن قزام وهذا بالتزامن مع الانتهاء من المشروع، حتى يتسنى للسلطات المحلية وضعه حيز الخدمة في الآجال المحددة، خصوصا وأن الولاية تعاني نقصا في الهياكل الصحية.

– تسجيل تأخر كبير في وتيرة الأشغال بمستشفى 60 سريرا بمدينة تين زاوتين.

قطاع النقل:

– زيادة في برمجة عدد الرحلات من مطار إن قزام إلى مطار تمنراست وهذا بمعدل ثلاث رحلات أسبوعيا، على الأقل.

– زيادة في برمجة عدد الرحلات بين مطاري تمنراست والجزائر العاصمة وهذا نظرا لتسجيل الانشغالات المستمرة من قبل المواطنين المتوجهين من وإلى الجزائر العاصمة.

قطاع السكن والعمران:

– تسجيل برامج سكنية بمختلف الصيغ، من شأنها أن تقلص العجز التراكمي المسجل بالولاية منذ سنوات عديدة.

قطاع البريد والمواصلات:

– تأخر كبير في استغلال مكتبين بريديين ببلدية تين زواتين وتوندارت وتم إنجازهما واستلامهما منذ سنة كاملة، إلا أن المواطنين لا يزالون يتكبدون عناء التنقل إلى المكتب الوحيد المتواجد بمقر البلدية.

– النقص الفادح في العنصر البشري بالقباضة الرئيسية ومكتب البريد ببلدية مقر الولاية، أين عاينا تواجد موظف

وحيد مكلف بالزبائن بالقباضة الرئيسية؛ وكذا مكتب البريد الوحيد بمدينة فاق عدد سكانها 30000 نسمة..

(قطاع الداخلية والجماعات المحلية:

– المطالبة بضرورة ترقية الفرع الإداري توندارت إلى بلدية؛ وهذا عملا بمبدإ تقريب الإدارة من المواطنين، نظرا لبعده عن مقر بلدية تين زاوتين بأكثر من 80 كلم، من جهة، وكذا التزايد في عدد السكان (أكثر من 5 آلاف نسمة) من جهة أخرى، علما أنه تم استحداثه في التقسيم الإداري لسنة 1984.

وفي الأخير، نشكركم مرة أخرى، السيد الوزير الأول المحترم، متمنين لكم مزيدا من التوفيق والنجاح، أنتم والطاقم الحكومي المرافق لكم).

.. **"تصفيق"..**

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد بوزيان زكراوي، فليتفضل مشكورا.

السيد بوزيان زكراوي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل، والطاقم الحكومي المرافق له،

الزميلات والزملاء، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الترحم على شهدائنا في فلسطين، شهداء القدس، ونعلن تضامننا مع فلسطين ظالمة أو مظلومة، ولا ننسى ذكرى أمس 17 أكتوبر، فهي ذكرى مشابهة والجرح جرح واحد، ندعو الله النصر، إن شاء الله.

أستهل مداخلتي برفع انشغالات وطنية وأخرى تخص ولاية خنشلة.

1 – ففي قطاع الداخلية:

– نطالب بترقية إطارات المنطقة.

– خلق ميكانيزمات، بدل البلدية، لنظافة المحيط والاهتمام به، مثل الإنارة وغيرها.

2 – وزارة العمل والضمان الاجتماعي:

– إمكانية إنجاز مركز صحي وكذا مركز دفع لبلدية بابار، خاص بشريحة العمال، وخاصة أن البلدية عرضت قطعة أرض تفي بالغرض.

– المطالبة بتوظيف خريجي المعاهد البترولية بسوناطراك.

4 – الري:

– الإسراع في إنجاز سد واد لزرق.

– إمكانية تسجيل السدود التي تم دراسة بعضها، مثل الراخوش، الولجة وبودخان وملاقو بتامزة.

– تسهيل إجراءات استصدار رخص حفر الآبار الفلاحية للفلاحين.

– إمكانية إعادة النظر في مؤسسة (ADE) على المستوى الوطني وتطويرها.

– السيد الوزير مشكور على زيارته الأخيرة، وخاصة على القرارات التي اتخذت في عين المكان؛ ونبارك بالمناسبة تقدم الأشغال لقنوات إيصال المياه إلى باتنة وخنشلة من بني هارون.

5 – الفلاحة:

– فتح باب تسوية الملفات للعقارات الفلاحية العالقة منذ زمن وخاصة بالجنوب.

6 – الأشغال العمومية:

– رفع التجميد عن الطريق السيار للهضاب العليا، تبسة مرورا بخنشلة إلى تونس.

– إمكانية تسجيل عملية إنجاز طريق يربط بين بلدية ششار وصحراء خنشلة، لفك العزلة عن الوزن الثقيل التي تمت دراستها كذلك.

– الحرص على وتيرة إنجاز مشروع القرن، مشروع السكة الحديدية حسب برنامج الرئيس، بين عين البيضاء وخنشلة.

7 – الصحة:

– إمكانية تسجيل مستشفى تعويضي بقايس، كون البناية قديمة تم إنشاؤها منذ سنة 1989، من نوع البناء الجاهز، باتت تشكل خطرا، كونها منتهية الصلاحية افتراضيا، مثل مستشفى عين مليلة –المعوض.

– إمكانية إرسال أخصائيين، خاصة في مجال التشخيص والأشعة، هناك جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM) في خنشلة غير مستغل.

تجدر الإشارة أن عيادة طب وجراحة الأسنان –وهذا الأمر يهم أبناءنا الطلبة– بعنابة تستنجد بوزير الصحة، من أجل تزويدها بمادة مخدّر الأسنان وتصليح أو التزويد بالكراسي الطبية المقدر عددها بـ 15 من 16 كرسيا يعني

15 كرسيا معطلا، غير صالح للاستعمال، ليتسنى للطلبة مزاولة تربصاتهم في أقرب وقت.

8 – التربية:

– إمكانية تسجيل مؤسسات جديدة لمجابهة ظاهرة الاكتظاظ التي باتت تغزو كل الولايات.

– تخصيص ميزانية لإعادة تأهيل المؤسسات المهترئة.

– تسجيل عملية تعويض كذلك لبعض المؤسسات القديمة، مثل، ثانوية شيحاني بشير التي صنعت أجيالا خاصة أن هذا القطاع، أي قطاع التربية، لم يستفد من برنامج السيد رئيس الجمهورية.

9 – السكن والعمران:

– تسجيل ميزانية أشغال التهيئة الأولية والثانوية للبرنامج التكميلي للسكن المنجز، حسب تعليمة السيد رئيس الجمهورية.

– إمكانية تسجيل حصة سكن إيجاري عمومي للولاية، نظرا لشح الحصص الماضية وخاصة في برنامج السيد رئيس الجمهورية، فقد استفادت ولاية خنشلة من 1000 سكن من كل الصيغ، منها 300 سكن إيجاري عمومي فقط، وذلك حسب الجدول المرسل لكم سابقا وفحواه أن عدد سكان ولاية خنشلة يبلغ 515000 نسمة تمثل حوالي 125000 عائلة والطلبات الحقيقية تمثل حاليا 68000 طلب، بنسبة احتياج اجتماعي يعادل 54٪.

– إمكانية تسجيل ميزانية للتحسين الحضري.

ملاحظة:

– لم يستفد هذا المحور من برنامج السيد رئيس الجمهورية، نظرا لوجود أشغال كثيرة، والحمد لله، وأنتم مشكورون وكذا السيد الرئيس، توجد أشغال تهيئة كثيرة ولكن لا بد من نسيج حضري.

10 – قطاع الشباب والرياضة:

– إمكانية تسجيل إنجاز مسبح شبه أولمبي وآخر أولمبي ببلدية خنشلة مقر الولاية.

– إنجاز قاعات متعددة الرياضات لكل من بوحمامة وعين الطويلة وأولاد رشاش وششار والمحمل وبابار مقر كل دائرة.

– إمكانية تسجيل زيادة مدرجات بملعب أول نوفمبر بخنشلة، خاصة مع تقدم خنشلة في الرياضة.

11 – الثقافة:

– رفع التجميع عن المسرح الجهوي في خنشلة.

12 – المالية:

– تبعا للإنجازات الكبرى الأخيرة لفرقة الجمارك بخنشلة، وهي مشكورة ونحييها من هنا، نطالب بتسجيل مديرية للجمارك بخنشلة، وهم مشكورون.

ـ إتمام مركز الضرائب المتوقف حاليا.

– إعادة النظر في التسعيرة الكهربائية بالنسبة لفلاحي الجنوب.. (المحاذية لولاية بسكرة.

– إعفاء المطعم المدرسي من الضريبة على القيمة المضافة، فيصبح من 40 دج إلى 75 دج).

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد روماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد روماني: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد نبينا، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

سيدي المجاهد المحترم، رئيس مجلس الأمة الموقر،

سيدي رئيس حكومة دولتنا الموقر،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام المحترمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية وقبل كل شيء، نستنكر واحدة من أبشع جرائم الكيان الصهيوني الغاشم، ونترحم على أرواح شهدائنا بمستشفى المعمداني بغزة، رحم الله الشهداء وشفى الجرحى وإن نصر الله لقريب.

نحيي السيد الوزير الأول الممتثل للمادة 111 من الدستور، في عرضه أمام غرفتي البرلمان لبيان السياسة العامة للحكومة وهي حصيلة أداء حكومته طيلة سنة كاملة، والتي نعتبر أنفسنا جزءا لا يتجزأ منها، لذا نرجو أخذ ملاحظاتنا بعين الاعتبار.

ومن نافلة القول إن عرض بيان السياسة العامة للحكومة هو أهم عمل رقابي يقوم به البرلمان بغرفتيه، رغم أن هذا العرض لا يحمل دستوريا طابع الإلزامية للغرفة العليا.

وبعد التحية؛ أستسمحكم، سيدي الوزير الأول، لأسلمه بعد الجلسة، رسالتين بهما بعض انشغالات ولاية تيميمون، معتمدا على تواضعكم الكبير، لكي لا نخرج عن موضوع المناقشة لبيان السياسة العامة.

أثمن الكم الكبير من القوانين التي تمت مناقشتها خلال الدورة البرلمانية السابقة وكل القرارات المنبثقة عن مجلس الوزراء وسعي أعضائه أو أعضاء الحكومة إلى تنفيذها.

وكي لا أكرر ما قاله الإخوة النواب في المجلس الشعبي الوطني ومجلسنا الموقر هذا، عندي ملاحظتان واقتراحان، وكلي أمل أن يلقى كلامي قبولا حسنا عند الجميع «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب».

أيها السادة، أما الملاحظتان، فهما:

– الأولى: يلاحظ الكثير من المراقبين أن الرئيس يسير بوتيرة أسرع من حكومته، وأن ذلك جعله غير راض عن الكثير من أداء المسؤولين ولا أدل على ذلك من كثرة تغييره وإقالته المسؤولين؛ وفي رأيي، أن السبب يكمن في الذهنيات التي لم تتغير، الذهنيات التي تركز على الكم وتهمل النوع، وتركز على التقاط الصور والأكشن في الفيديوهات، على حساب العمل الجاد الذي ينفذ ويقيّم ويقوّم الذهنيات التي يعجبها المدح والتطبيل و"الشيتة"، ويضيق صدرها بالنقد البناء، "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

– أما الملاحظة الثانية: سأختصرها في أربعة تساؤلات جد مهمة، موجهة للحكومة وأرجو أن تتسع لها صدوركم:

أولها: هل نملك منظومة معلوماتية شفافة وفاعلة ومحينة وملزمة للمؤسسات العمومية والخاصة، بحيث ننتقل إلى مستوى الحكومة الإلكترونية؟ مع الإشادة والشكر لبعض القطاعات التي قطعت شوطا لا بأس به في الرقمنة، على غرار قطاعات التكوين والعدل والتعليم العالي والتربية.

ثانيا: ما مدى تناسب المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، حسب بيان السياسة العامة للحكومة، مع مستوى المعيشة التي لا تزال آخذة في التدهور، بما لا يمكن إنكاره مطلقا؟

ولو كانت لدينا مؤسسات سبر آراء جادة ونزيهة لأمكن كشف الحقيقة بسؤال طبقة العمال، كيف هي حياتهم؟ وكيف باتت مرتباتهم؟ لا يبقى منها شيء قبل نهاية الشهر! وبالنسبة للبعض قبل نهاية نصف الشهر! رغم الإقرار بأن ظاهرة غلاء الأسعار أخذت طابعا عالميا لم تسلم منه أي دولة.

ثالثا: هل يحق لنا أن نفرح بالتطور الإيجابي للميزان التجاري وميزان المدفوعات، ونحن نعلم أن سبب ذلك التطور ليس الإقلاع الاقتصادي أو التنوع الاقتصادي المنشود ولكن سببه الأساسي هو التقليص الحاد للواردات وارتفاع أسعار المحروقات؟

وإذا كانت الزيادة في الأجور ومنح البطالة وغيرها من الزيادات الإيجابية مرتبطة فقط بارتفاع أسعار البترول، فهل يجب أن نصارح الشعب بأنه إذا انخفضت أسعار البترول فانتظروا تخفيض الأجور؟

إن هذه التساؤلات وغيرها تحتاج عقلية منفتحة، تستوعب الأصوات الناقدة لتصحيح المسار وتجاوز الأخطاء الكارثية.

أما الاقتراحان، فهما:

– الأول: هو تمنٍّ، أشاركه معكم، وهو موجه لرئيس دولتنا السيد عبد المجيد تبون، حفظه الله وسدد خطاه، أدعوه أن يستعيد تقليدا سياسيا غاب عنا طويلا وهو تشريفه لنا داخل قبة البرلمان، كما يُفعل في الكثير من الدول، وكلي أمل أن يتحقق هذا التمني.

– الاقتراح الثاني: هو موجه لسيدي المحترم، رئيس مجلسنا هذا، المجاهد ڤوجيل والسيد المحترم، رئيس الغرفة الثانية، السيد بوغالي، لعقد لقاء جامع، نقيّم فيه أداء الغرفتين خلال كل هذه المدة، ليبقى ما صنعناه تاريخا للذين سيأتون لهذا البرلمان بعدنا.

ختاما، سيدي الوزير الأول، من القلب جئتم لأخذ ثقة المجلس وستأخذونها يقينا، ولكن أقول لك من أعماق قلبي نطلب الثقة من الله، وأطلب الثقة من الله، فاليوم معك وزراء كثر، ولكن تذكر وأنت مسلم، «وكلهم آتيه يوم القيامة فردا».

والله إن كل مغبون في وطن الشهداء سيطالبك ويطالبنا بحقه يوم القيامة، والله لا تحسد على الموقف الذي أنت فيه، وإني مع ذلك أسأل الله أن يوفقك ويأخذ بيدك إلى كل خير، عاشت الجزائر حرة مستقلة مسلمة أبية، ورحم الله شهداءنا وشهداء القدس وغزة وحفظ الله مجاهدينا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد مهني حدادو، فليتفضل مشكورا.

السيد مهني حدادو:

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول والطاقم المرافق لكم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

أزول فلاون، السلام عليكم.

في كل مرة يقدم لنا هذا البيان، أحس بأنني كمن يرقص أمام الأعمى، نأتي لنناقش ولنطرح أسئلة ولكن من دون رد ولا نجد أي تغيير في الميدان، وكما قالت السلحفاة «هكذا منذ أن ولدنا».

في ظل التقلبات الجيو سياسية التي تعرفها منطقتنا وفي ظل المخاطر التي تمس بلادنا، ونحن نناقش بيان السياسة العامة للحكومة، فلا بد من البحث عن حلول وتوافقات لتحصين بلادنا.

التحدي المطروح علينا اليوم هو كيفية التوفيق بين الحفاظ على الدولة وكيفية حماية وضمان ممارسة الحقوق والحريات، وهنا نندد باللجوء إلى القمع باستعمال القوة في فض التجمع السلمي لنقابة الكناباست ببجاية، فهذا دليل آخر على مضي السلطة في مقاربتها الأمنية لتسيير الشأن العام للبلاد.

تقييد العمل السياسي والنشاط النقابي والعمل الجمعوي، فيه توجه معاكس لاتزامات الحكومة أثناء تقديم خطة عملها، خاصة في الشق المتعلق ببناء دولة القانون وتعزيز إصلاح القضاء واستقلاليته.

في هذا الإطار، نجدد مطلبنا لإلغاء القوانين المقيدة للنشاط السياسي والنقابي والحقوقي، إذ نطالب بإلغاء المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، كما أنه لا يمكن من هذا المنبر ألا نتناول التراجع الرهيب للقدرة الشرائية لغالبية الشعب الجزائري، إذ نسجل ارتفاعا جنونيا للمواد واسعة الاستهلاك، فلابد على الدولة أن تتدارك الوضع وتتخذ إجراءات استعجالية لتحسين الظروف المعيشية.

لقد فتحنا بنوكا في بلدان أجنبية ولكن لم نتمكن من غلق البنك الكبير، بنك السكوار المتواجد خلف أسوار هذا المبنى، وهذا ما يدل على عجز السلطة في مكافحة الاقتصاد الموازي.

سيدي الوزير الأول، أغتنم هذه الفرصة، لإعطاء الأولوية في المناصب القادمة للأساتذة المتعاقدين في قطاع التربية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

لقد استقبل سكان ولاية بجاية قرار رفع التجميد مؤخرا عن مشروعي ملعب كرة القدم والتلفريك بارتياح؛ وبهذا الصدد نطلب الإسراع في الإجراءات الإدارية ورفع القيود لتجسيد هذين المشروعين وأقصد بها التحفظات غير المبررة التي أبدتها مصالح الغابات حول الأرضية التي تستقبل الملعب في بلدية القصر، وكذا إسراع الإجراءات حول مشروع التلفريك، حيث إن ملف الدراسة قيد المعالجة من طرف اللجنة الوطنية للصفقات العمومية.

وفي الجهة المقابلة، ينتظر سكان الولاية بفارغ الصبر، رفع التجميد عن مشروع المستشفى الجامعي (CHU)، ونعلمكم أن اللجنة الوزارية قد أعطت موافقتها منذ 2015 على الأرضية التي ستستقبل هذا المشروع، ونعلمكم، السيد الوزير الأول، أفتح هنا قوسا لكي أعلمكم، ولوضع حد للمضاربة والتلاعبات وأوافيكم بنسخة من محضر اللجنة الوزارية المشتركة المؤرخ بتاريخ 16 سبتمبر 2015.

ونعلمكم، السيد الوزير الأول، إن البناية التي تؤوي اليوم ما يسمى بـ (CHU) ما هي إلا تحويل للمستشفى المحلي لمدينة بجاية، الشيء الذي حرم ساكنة هذه الأخيرة من خدمات الصحة العمومية، فأصبحوا يتنافسون مع المواطنين الذين يطلبون الخدمات الاستشفائية الجامعية، يجب أن نفرق بين نشاط الصحة العمومية ونشاط المستشفى الجامعي وكذلك يجب تحسين وضع القطاع الصحي ببجاية.

سيدي الوزير الأول، لقد عانت بجاية الكثير من السياسات الإقصائية، سياسة التهميش، سياسة التقشف وتجميد المشاريع، سياسة عدم ترشيد النفقات وكذا التماطل غير المبرر في إنجاز المشاريع.

فعلى سبيل المثال، مشروع مستشفى تازمالت 60 سريرا، 12 سنة، لم تنته به الأشغال إلى يومنا هذا، ضف إلى ذلك جسر تسفرت ومنعرجات خراطة.

وبمناسبة الحديث عن هذا المشروع، نتساءل عن عدم

البدء في الأشغال وإعادة الاعتبار لأنفاق خراطة، علما أن هذا الملف كان سببا لإيداع مدير سابق للأشغال العمومية السجن، ورغم ذلك فإن جذور الفساد ما زالت متغلغلة في إدارة هذه المديرية القطاعية الهامة، ولقد راسلنا والي الولاية بشأن كل التلاعبات التي تحدث في هذه المديرية، إلا أن الإدارة لم تحرك ساكنا أمام هذه التجاوزات، لذا نطلب منكم، السيد الوزير الأول، فتح تحقيق حول هذه التجاوزات والتلاعبات ونطلب منكم كذلك تعيين مدير ولائي كامل الصلاحيات على رأس هذه المديرية لوضع حد لتسييرها بالنيابة.

دون أن ننسى ربط مشروع آيت سماعل والعديد من المناطق بالغاز الطبيعي والذين سيعيشون مرة أخرى شتاء من دون تدفئة، فهذا التماطل غير مقبول! التنمية في بجاية تجسد في الميدان وليس في الفايسبوك أو في اجتماعات بقاعات مغلقة!

ونطلب كذلك رفع التجميد عن المشاريع الهيكلية في مجال الثقافة والشبيبة والرياضة التي نعتبرها جد مهمة لمجابهة الآفات، كالمخدرات والمهلوسات التي أضحت مألوفة.

(وفي الأخير، الجزائر اليوم بحاجة إلى إعطاء الثقة لأبنائها وإطاراتها، من أجل التحرر من الخوف والضغوطات وتحرير المبادرات وتسهيل اتخاذ القرارات، ومرافقة تجسيد السياسات العمومية وتحقيق التنمية المحلية، للتخفيف من معاناة المواطنين وتحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد وتحسين الظروف المعيشية للمواطن).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد أخمادو خافي، فليتفضل مشكورا.

السيد أخمادو خافي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

السيد الرئيس المجاهد، صالح ڤوجيل المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،
الزميلات والزملاء أعضاء المجلس،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(كلام باللهجة التارڤية)

اللهم احفظ فلسطين وشعبها وكن لهم ناصرا وعونا على الاستعمار الإسرائيلي الغاشم، وانصر الجزائر القوية بتأييدها الدائم للقضية الفلسطينية وانصر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي جمع الفصائل الفلسطينية كاملة بالجزائر في ساحة واحدة، لتوحيد صفوفها وكلمتها والنتيجة كانت خلق الرعب في نفوس اليهود والانتصار على القوات الإسرائيلية الظالمة.

كما نستنكر وننذد بالمجازر التي يقوم بها الجيش المالي ضد البدو الرحل في المراعي في شمال مالي وتسميم الآبار والمراعي للقضاء على كل ما يتنفس على الأرض في تلك المناطق، ونناشد السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، للسعي إلى توقيف هذه المجازر ضد المواطنين العزل.

كما ندعو الحكومة بمرافقة دولة النيجر، في استعادة إنعاش اقتصادها والعمل على إجراء شراكة بين الدولتين، الجزائر والنيجر، بحكم اشتراك الحدود وبحكم سياسة حسن الجوار التي تنتهجها الجزائر مع النيجر منذ القدم.

تذكيرا ببيان السياسة العامة للحكومة 2023، فإني أثمن هذا البرنامج، كما أثمن مجهودات الوزير الأول، الذي نتمنى له التوفيق والنجاح لتركيزه على محاور هامة تفتح أبواب الحضارة والإنعاش الاقتصادي أمام المجتمع، للخروج إلى بر الأمان، إن شاء الله، ومن أهم هذه المحاور هي:

- تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة،
- عدالة عصرية ومستقلة وفعالة،
- تعزيز الإنعاش الاقتصادي،
- تعزيز الأمن الغذائي،
- جودة الرعاية الصحية،
- تحسين نوعية أداء المنظومة التربوية والبحث العلمي.

ومن حيث الانشغالات، فإني أسجل ما يلي:

1 – تصليح طريق المنيعة –تمنراست –إن ڤزام، أي طريق الوحدة الإفريقية الذي حصد أرواحا كثيرة وكثيرة جدا من المواطنين، بسبب انجراف طبقات كاملة والحفر العميقة.

أما المقاطع المهترئة والغلاف المالي، فيستحسن الاتصال بالسادة الولاة لتقدير ذلك، مع اختيار شركات قوية ونوعية –سيدي الوزير الأول– وتطبق السرعة في الإنجاز. أقف

عند هذه النقطة، تكلم الكثير عن طريق الوحدة الإفريقية لعدة سنوات ماضية ولكن الوتيرة الحالية التي يعيشها هذا الطريق أنه يتمد في كل سنة بـ 20 كلم، ولكنه لم ينجز ولم تنطلق به الأشغال إلا بعد مرور سنة كاملة وهذا ما يزيد الطريق سوءا!

2 – إستغلال المساحات الخصبة التي تتوفر على المياه الجوفية لاستغلالها كمناطق فلاحية في أقصى الجنوب ودعوة المستثمرين على المستوى الوطني والدولي لخدمتها للاكتفاء الفلاحي وتشغيل عدد كبير من شبابنا في كافة أنحاء الوطن.

المساكن الوظيفية:

السيد الوزير الأول، يجب التكفل بوضعية المعلمين في القرى والبلديات في ولايتي «تمنراست»، المترامية الأطراف، أثناء القيام ببناء أقسام توسعية، طالبنا بضرورة بناء مساكن وظيفية للمعلمين، مع طلب مصالح الولاية بالغلاف المالي لإنجاز هذه السكنات، لكن لم يتم ذلك إلى حد الساعة، رغم مرور سنة على ذلك الطلب.

ونظرا لأهمية الموضوع، السيد الوزير الأول، نطلب منكم التدخل قصد تسوية هذه الوضعية.

3 – إعادة تجهيز جميع العيادات الصحية لولاية تمنراست وولاية إن ڤزام بتجهيزات عصرية وتوفير تجهيزات الاختصاص، لدينا عيادات قديمة بلا عتاد أو أنه قديم، نطلب منكم، السيد الوزير، اقتناء وتوفير تجهيزات جديدة حتى إذا قدم الأطباء المتطوعون إلينا وجدوها جديدة.

4 – السيد الوزير الأول، تشجيع تأطير أبناء المنطقة وترقيتهم بولايتي تمنراست وإن ڤزام، منذ 40 سنة ونحن نلاحظ إلى يومنا الحالي أن نسبة ترقية أبنائنا منخفضة جدا، بالرغم من مستواهم التعليمي، ما شاء الله، والتحاقهم بجميع المؤسسات والإدارات حتى....

.."تصفيق"..

(والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد يحيى شارف، فليتفضل مشكورا.

السيد يحيى شارف: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى.

بالأمس قمنا بإحياء الذكرى 62 لليوم الوطني للهجرة، تخليدا لشهدائنا الأبرار الذين تعرضوا للقتل الهمجي من طرف المستعمر الغاصب، وهذا ما يتعرض إليه اليوم إخواننا في فلسطين، من طرف الكيان الصيهوني الغاشم، في ظل سكوت المجتمع الدولي؛ ومن جهة أخرى، نشعر بالفخر بالانتماء إلى الدولة الجزائرية التي لطالما أعلنت موقفها الثابت تجاه القضية المحورية للأمة العربية، ولسوف تنتصر فلسطين بدعم الرجال والحكومات العادلة، كالجزائر، شعبا ودولة، وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

نناقش اليوم بيان السياسة العامة للحكومة ونثمن ما جاء في طياته وهذا ما يدل على المجهودات الجبارة التي تقوم بها الحكومة وعلى رأسها السيد الوزير الأول.

نناقش اليوم هذا البيان والشعب أصبح يعاني من مشكل تذبذب القدرة الشرائية، رغم المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الحكومة لمواجهة هذا المشكل، وما زاد الطين بلة ندرة بعض المواد الاستهلاكية الأساسية التي يحتاجها المواطن البسيط في وجبته اليومية التي أصبحت شبه منعدمة في الأسواق.

السؤال المطروح، سيدي الوزير، ما هي التدابير والإجراءات التي اتخذتها وسوف تتخذها الحكومة لمحاربة مشكل احتكار المواد الاستهلاكية من طرف بعض اللوبيات، مما أدى إلى ندرتها؟

السيد الوزير،

في قطاع الصحة:

نثمن مجهودات الوزارة الوصية في دعم القطاع عبر ربوع الوطن، إلا أنه، سيدي الوزير، نحيطكم علما أن ولاية سيدي بلعباس، عرفت منذ أشهر زيارة لجنة الصحة لمجلس الأمة وفي مهمة استعلامية لمعاينة الحالة المزرية التي آلت إليها عدة مستشفيات عبر ربوع الولاية، قامت اللجنة بإعداد تقرير مفصل للحكومة والتي بدورها شكلت لجنة

وزارية مشتركة في مهمة استعجالية لمعاينة حالة القطاع والبحث عن السبل لمعالجة الاختلالات، وذلك بأخذ المقترحات الضرورية، ولكن للأسف، إلى حد الساعة لم تظهر أي مؤشرات لمعالجة هذه الاختلالات.

ولعّل أبرزها، ما تعاني منه دائرة سفيزف التي عانت من ويلات الإرهاب في العشرية السوداء.

بالأمس القريب قمنا بإحياء ذكرى استشهاد 11 معلمة ومعلم على أيادي الإرهاب الوحشي بمنطقة عين أدن التابعة لدائرة سفيزف.

سيدي الوزير، للعلم، أن عدد سكان دائرة سفيزف يتجاوز 50000 نسمة ورغم هذا التعداد السكاني الكبير ما زالت الدائرة تحوز على عيادة استشفائية واحدة فقط وهي في حالة مزرية، لهذا طلبنا بصفة استعجالية إنجاز مستشفى 240 سريرا، ليلبي حاجيات ساكنة المنطقة.

كما نلتمس من سيادتكم، بصفة استعجالية، توفير جهاز سكانير للدائرة الذي يعتبر ضرورة ملحة، نتيجة لبعد المسافة التي تربطها بمقر الولاية.

ومن بين الاقتراحات كذلك، السيد الوزير:

– إنجاز مؤسسة متخصصة للأم والطفل لولاية سيدي بلعباس.

– مؤسسة استشفائية مختصة للاستعجالات الطبية والجراحية وكذا توفير العتاد اللازم للقطاع بالولاية، خاصة مع النقص الفادح لعدد سيارات الإسعاف.

أما في قطاع الأشغال العمومية:

السيد الوزير، نثمن مجهودات الوزارة الوصية في بعث وتعزيز شبكة الطرقات عبر ربوع الوطن، للربط بين مختلف المناطق وفك العزلة والحفاظ على الأرواح للتقليل من حوادث وأخطار الطرقات.

ومن أهم المقترحات:

– إنجاز الطريق الاجتنابي لمدينة سيدي بلعباس، نظرا لتوافد شاحنات الوزن الثقيل، مما يصعب حركة السير داخل الولاية، ويؤدي في أغلب الأحيان إلى حوادث المرور.

– كما نطالب بإنجاز الطريق المزدوج الرابط بين ولاية سيدي بلعباس وولاية عين تيموشنت للقضاء على حوادث المرور وخاصة في موسم الاصطياف.

– كما نطالب بإنجاز الطريق المزدوج بين دائرة ابن باديس والولاية الأم.

سيدي الوزير،

فيما يخص قطاع المالية:

نثمن مجهودات ما تقوم به وزارة المالية ونخصها بالشكر والدعم نتيجة الإنجازات التي حققتها لمعالجة الاختلالات بالميزانية وتوفير الأظرفة المالية لإنجاز عدة مشاريع حيوية منها إنجاز مشروع البنك الخارجي الجزائري بمعايير وجودة عالمية بمدينة سيدي بلعباس.

لهذا، نقترح على سيادتكم تصنيف هذا البنك كبنك جهوي للمنطقة، باعتبارها همزة وصل لولايات الغرب وكذا لتثمين المال العام الذي أنفق لإنجاز هذا المكسب المهم جدا.

كما نلتمس من سيادتكم، معالي الوزير، التسريع في المصادقة على مقترحات القوانين الأساسية لمختلف القطاعات العمومية، لبعث روح جديدة لهذه القطاعات وحل مشكل التصنيفات والترقيات وعدة مشاكل أخرى لموظفي هذه القطاعات الحيوية.

رحم الله شهداءنا الأبرار وتحيا الجزائر والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد رضا أوسهلة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رضا أوسهلة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة، صالح ڤوجيل المحترم،

الفاضل السيد الوزير الأول،

الفاضلة والأفاضل الوزراء،

الكريمات والأكارم أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام، الحاضرة معنا اليوم.

نلتقي، اليوم للمرة الثانية، في هذا الموعد الدستوري الذي يأتي في ظرف يأبى قلب أي جزائري وجزائرية أن تتصدى له إلا القضية الفلسطينية، لتتراجع لصالحها كل الأولويات، هي قضية إنسانية وإن تنكر لها الإنسان وهي قضية إسلامية وإن تغاضى عنها المسلم، فهي قضية عربية وإن تغافل عنها العرب فهي قضية جزائرية! كنا وسنبقى مع فلسطين ظالمة أو مظلومة، لا بل نحن مع فلسطين ظالمة أو ظالمة!

قضية تتقاطع في كل شيء مع القضية الصحراوية الغربية الجارة، من كفاح ونضال الشعبين الفلسطيني والصحراوي، بل وحتى أن الاحتلال الصهيوني والمغربي تحالفا فيما يشبه التوأمة الاحتلالية، فسبحان الله الذي يجمع الخبث مع الخبث!

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

إن الموقف الجزائري المبدئي من القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية الغربية وكل القضايا العادلة في العالم، الذي يمليه علينا رصيدنا التاريخي النضالي ويمليه علينا دستورنا في المادة 32 منه، ويمليه علينا شعبنا الأبي، لهو الموقف المبدئي الدؤوب الذي عبر عنه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منذ اعتلائه سدة الحكم، بأن استبق الأحداث ببصيرة وتبصر، حين تحدث عن تطبيع البعض، كخنجر في ظهر القضية الفلسطينية، ثم بأن حَمل على عاتقه، حِمْل لم الشمل الفلسطيني المعبر عنه في إعلان الجزائر.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

إن ثورتنا المجيدة كانت ولا زالت منهلا لنضال الكثير من شعوب العالم، ونحن في الجزائر، بعد النفط والغاز، بل قبل النفط والغاز، ثروتنا الأساسية هي تاريخنا وتاريخ هذه الأرض الضارب في جذور التاريخ وما قبل التاريخ، فتساؤلي: لماذا يتوقف تدريس التاريخ عند عتبات الجامعات في الجزائر؟ لماذا لا يلجها؟ أليس طالب الطب من حقه الاطلاع على تاريخ بلده في الطب الحربي، خلال ثورة التحرير؟ أليس لطالب الحقوق الاطلاع على تاريخ بلده، في القضاء الثوري والمحاكم الثورية؟ وهكذا مع طلاب مختلف الشعب والاختصاصات، ثم لماذا لا يتم رفع معامل مادة التاريخ في كل الأطوار، الابتدائي والمتوسط والثانوي؟ هناك من دول العالم التي لا تملك تاريخا، إنما اصطنعته لنفسها ورفعت معامل التاريخ لدى طلبتها وتلاميذها، تحفيزا لهم لدراسة التاريخ، لماذا لا نفعل نحن ونحن كلنا تاريخ؟!

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

لقد اطلعت بتمّعن على بيان السياسة العامة للحكومة واستمعت لعرضكم المستفيض، القيم، الوافي والكافي زوال البارحة وأنا أثمن عاليا كل ما جئتم به، تنفيذا لمخطط عمل الحكومة وتجسيدا للتعهدات (54) لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

لذلك، سيدي الوزير الأول، أهنئكم، شخصيا، على العمل المنجز في الظروف الصعبة، المعقدة، المحيطة بالعمل الحكومي، وطنيا ودوليا، وفي صعوبة ترتيب الأولويات، أعلي فيكم الرزانة والتبصر والتريث في إنجاز الملفات وأتمنى لكم المزيد من التوفيق في تنفيذ القليل مما تبقى، القليل مما تبقى تنفيذه من تعهدات رئيس الجمهورية (54)، وأعتقد أنه بات من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يعي ويدرك الجميع أن اصطفاف ووحدة الجبهة الداخلية أصبح حتمية، بالنظر إلى المكائد والدسائس التي تحاك لنا في مخابر القريب والبعيد؛ وهذا لأن الجزائر كنموذج لا تروق لهم، لا تروق لهم، الجزائر الرافضة للاستدانة من الخارج، لا تروق لهم الجزائر المتضامنة مع كل القضايا العادلة، لا تروق لهم الجزائر ذات الدور الدبلوماسي المحوري في المنطقة، لا تروق لهم الجزائر العضو في مجلس الأمن، العضو في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، لا تروق لهم الجزائر ذات أقوى جيش في المنطقة، الجيش الوطني، سليل جيش التحرير الوطني، عن جدارة واستحقاق؛ ولذا نحييه ونحيي تفاني قيادته في إعلاء شأن قواتنا المسلحة وأدائها.

ختاما، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير الأول، أتلو على مسامعكم الفقرة الثانية من ديباجة الدستور وهو جزء لا يتجزأ من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

"لقد عرفت الجزائر في أعز اللحظات الحاسمة التي عاشها حوض البحر الأبيض المتوسط، كيف تجد في أبنائها، منذ العهد النوميدي والفتح الإسلامي، حتى الحروب التاريخية من الاستعمار، روادا للحرية والوحدة والرقي وبناة دول ديمقراطية مزدهرة، طوال فترات المجد والسلام".

ذلك دأب شعب هذه الأرض، ذلك دأب الشعب الجزائري وعلى الدرب سائرون، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، نفنى نحن وتحيا الجزائر.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد نبيل خوالدية، فليتفضل مشكورا.

السيد نبيل خوالدية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول والطاقم الحكومي المحترمون،

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

قال الله عز وجل في محكم تنزيله: «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم» (البقرة: 120).

من بلاد الشهداء نقول لإخواننا في غزة، قد صغرنا أمامكم ألف قرن وكبرتم خلال شهر قرونا، فألف تحية وألف سلام ورحم الله شهداء غزة، وأفتخر بانتمائي إلى بلد لم يطبع ولم يساوم وظل، حكومة وشعبا ، مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.

السيد الوزير الأول، لقد آثرت على نفسي الجلوس خلفكم، حتى تكون كلماتي إلى آذانكم أقرب، نعي جيدا حجم التحديات وتنوعها ونعي كذلك حجم الإرث الذي على عاتق رئيس الجمهورية وعلى عاتقكم، خاصة مع تزامن عهدة الرئيس بظرف اقتصادي دولي متدهور ولن ننكر أبدا النية الطيبة ولا الجهد المبذول للدولة الجزائرية من أجل المحافظة على الطابع الاجتماعي.

السيد الوزير الأول، لقد جاء بيان السياسة العامة الذي بين أيدينا في شكل 5 محاور أساسية، أبرزتم من خلالها جهود الدولة الرامية إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن بلغة الأرقام وأنتم مشكورون على ذلك.

مداخلتي، السيد الوزير الأول، ستتمحور كذلك في خمسة محاور أو قطاعات على الصعيد المحلي، باعتباري ممثلا لساكنة ولاية قالمة.

قبل ذلك، أود أن أتطرق إلى بعض الملفات التي تخص فئات معينة من المجتمع الجزائري، والملف الأول يتعلق بالعقود المنتهية (DAIS) (PID) التابعة لوزارة التضامن، نناشدكم، السيد الوزير الأول، ومن خلالكم السيد رئيس الجمهورية، إيجاد حل نهائي وجذري لهذا الملف.

الملف الثاني، يتعلق بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه والذين ينطبق عليهم المثل القائل: «جاء يسعى ودر تسعة».

السيد الوزير الأول، إن تجسيد مبدأ المساواة وعدم التمييز وكذا مبدأ تكافؤ الفرص مكفول دستوريا، من شأنه بسط القناعة لهؤلاء والرضا.

ثالثا: عقود العمل لدى القطاع الاقتصادي أو ما يعرف بعقود (CTA) إن عملية الإدماج لم ترق إلى المستوى المطلوب، خاصة في القطاع الاقتصادي، لذا نرجو وضع ميكانيزمات جديدة، من أجل امتصاص هذه الفئة غير المدمجة.

الملف الرابع، يخص القائمين بالإمامة في مناصب عمل دائمة أو مراجعة منحتهم الشهرية.

كذلك لا أنسى ملف الأساتذة المتعاقدين بعد الإدماج والمنتهية عقودهم للسنة الدراسية 2022 – 2023، بتجديد عقودهم أو إعطائهم الأولوية في التوظيف.

السيد الوزير الأول،

ولاية قالمة مسها التجميد، فيما يقارب 120 مشروعا تنمويا في شتى القطاعات ولكم أن تتصوروا لو أن هذه المشاريع تجسدت على أرض الواقع، لكن والحال ليس كذلك، اليوم أنا أحمل قائمة تضم 18 مشروعا، أي ما يمثل نسبة 10٪ كانت محل مراسلات من قبل السلطات المحلية، أملنا فيكم كبير في رفع التجميد عنها، خاصة في قطاع الري.

المحور الأول الذي سوف أتحدث فيه اليوم هو قطاع السكن، سيادة الوزير، في حقيقة الأمر، نحن بحاجة إلى برنامج هام في قالمة لصيغة السكن الإيجاري العمومي، طيلة ثلاث سنوات لم يتم توزيع إلا ثلاث وحدات سكنية أمام ما يفوق 25000 طلب في السكن العمومي في عاصمة الولاية وإلى حد اليوم ما زالت الوقفات الاحتجاجية أمام مقر الولاية والدائرة، وفي نفس السياق وفيما يخص السكن الريفي، فإن ولاية قالمة ببلدياتها (34) تعاني من نقص حاد في الوعاء العقاري، وعليه، السيد الوزير الأول، فإن تجسيد برنامج السكن الريفي مرهون بتوفر الوعاء العقاري، وعليه، نرى بأنه بات من الضروري مراجعة التعليمة المتعلقة بالترقية وتحرير الجيوب العقارية، خاصة في البلديات ذات

الكثافة السكانية الصغيرة.

2 – قطاع الري:

سيدي الوزير الأول، كنا قد رافعنا سابقا عن ضرورة وحتمية تمكين الولاية من سد ثان، كون السد الوحيد على مستوى الولاية لم يعد كافيا لتغطية حاجيات الشرب والسقي، خاصة وأن الولاية فلاحية بامتياز، أو على الأقل، ربطها بسد بني هارون بولاية أم البواقي، الولاية المجاورة وتسهيل عملية منح رخص حفر الآبار، لأن الوضع أصبح حقيقة مقلقا.

3 – قطاع الأشغال العمومية:

ولاية قالمة، السيد الوزير الأول، هي ولاية محورية تتوسط العديد من الولايات، إلا أن مداخلها ومخارجها ظلت على حالها، حيث إلى حد الساعة، لا يوجد طريق مزدوج يربطها بباقي الولايات أو الطريق السيار شرق – غرب، ويبقى الطريق المزدوج قالمة –عنابة، الملف اللغز بالنسبة لساكنة قالمة، كذلك، السيد الوزير الأول، هناك نقطة تتعلق بمحطة الخدمات المتعلقة بالشطر الأخير للطريق السيار شرق – غرب، الموجودة في إقليم ولاية قالمة، إلا أن تسميتها كان باسم ولاية أخرى وهذا ما يحُز في نفوسنا، فلا نحن تم ربطنا بالطريق السيار ولا تم تسمية المحطة باسم «كلاما» لذلك، نطالب، السيد الوزير الأول، بفتح تحقيق استعجالي ومستعجل في هذا الأمر وإنصاف الولاية المجاهدة.

4 – قطاع الصناعة:

عمال كل من مصنع السوناكوم ومصنع الخزف يستغيثون! فهم لم يتقاضوا....

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيدة مختارية شنتوف، فلتتفضل مشكورة.

السيدة مختارية شنتوف:

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم، والوفد الوزاري المرافق له،

أعضاء المجلس المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سيدي الوزير الأول المحترم،

لعل ما قدمتموه في مداخلتكم من دلائل وأرقام لنشاط عمل الحكومة خلال هذه السنة، يعد مؤشرا إيجابيا بشتى المقاييس، ويبعث فينا أملا في تحقيق أهداف الجزائر الجديدة التي جاء بمبادئها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

فبخصوص مجال العدالة:

لقد سجلنا التحسن في أداء المنظومة القانونية، وهذا بفضل اللجوء إلى تبسيط إجراءات الطعن بالنقض وإدراج أنماط بديلة لتسوية النزاعات وآليات قانونية للعدالة الإلكترونية وتعزيز العقوبات البديلة، بما يسمح بتخفيف النفقات العمومية، لكن حبذا لو تسرع الحكومة في وتيرة التعامل بها في باقي الولايات والمجالس القضائية، خصوصا في مجال إدخال الرقمنة.

أما فيما ورد بخصوص السياسة الاجتماعية للحكومة، فلا بد من الإشادة والتنويه بها، لأنها، فعلا، جسدت أبرز عناوين الدولة، ألا وهي دولة جزائرية اجتماعية متضامنة مع شعبها؛ وهو ما وقفنا عليه، من خلال الارتفاع المحسوس للأجور، في قطاع الوظيفة العمومية الذي خضع لعدة زيادات، خلال السنتين الماليتين (2022 و2023)، على أن تشهد زيادة أخرى، خلال السنة المالية 2024، وهو أمر إيجابي للغاية، من شأنه خلق الاستقرار للموظف الجزائري، وزيادة الإنتاجية.

السيد الوزير الأول المحترم،

نود التأكيد على التوجه الجديد الذي تنتهجه الدولة في مجال الطاقة؛ وهو ما تؤكده الأرقام الإيجابية، التي بلغتها قيمة الصادرات الوطنية للمحروقات، فضلا عن تلبية الطلب الوطني على المنتجات البترولية.

السيد الوزير الأول،

نود أن نسجل وبافتخار جهود الدبلوماسية الجزائرية، والتي باتت ترسم معالم واضحة للسياسة الخارجية الحكيمة؛ وهو ما وقفنا عليه خلال أزمة النيجر ومنطقة الساحل، عموما، فضلا عن مواصلة المساعي الحثيثة لتوحيد الصفوف بين العرب وإعادة التأسيس للعمل المشترك، ونتمنى بالمناسبة، أن تحقق أهدافها في استقلال فلسطين والانعتاق من نيران الاحتلال والظلم الصهيوني.

السيد الوزير الأول،

لا بأس أن أطرح أمامكم بعض الانشغالات التي لا تزال ترهق كاهل ساكنة ولاية الأمير عبد القادر، رغم أنني قدمتها للحكومة في مناسبات سابقة، لكن قبل ذلك،

أود أن أشكر وأبارك اهتمام رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتوجيهاته الأخيرة بخصوص ولاية معسكر، فقد تنفس الصعداء سكان الولاية بقراره ضرورة ربط الولاية بالطريق السيار شرق –غرب.

بالنسبة لقطاع الصحة:

حالة القطاع الصحي بالولاية كارثي وفي تدهور مستمر، كيف لا! وولاية بحجم ولاية معسكر، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليون نسمة ورغم كثرة بلدياتها، لا تتوفر على مركز استشفائي جامعي؟!

مع التذكير، السيد الوزير الأول المحترم، أن هنالك مستشفيات بالولاية (تغنيف، غريس، معسكر، المحمدية) شيّدت بنمط البنايات الجاهزة وهي مضرة بالصحة وتسبب مرض السرطان، لا تزال حيز الخدمة، فما بالكم مع تقادمها وتآكلها؟!

السيد الوزير الأول، هناك نقص فادح في عدد الأطباء الأخصائيين بولايتنا خاصة، وبمعظم ولايات الوطن، رغم هذا يبقى عدد مناصب التخصص في مجالات الطب ضئيلا جدا؛ لذا، نطلب فتح فرص أكثر للطلبة من أجل تمكينهم من التخصص.

نطلب أيضا، بالمناسبة، إعادة النظر في المعدل المشروط للالتحاق بكلية الطب والمحدد بـ 16.52، فهل يعقل أن يمنع طالب نجح في شهادة البكالوريا بمعدل 16.34 من الدخول إلى كلية الطب؟ فيضطر إلى إعادة السنة أو التوجه إلى اختصاص آخر، وهنا نخسر طبيبا يخدم الوطن!

السيد الوزير الأول،

قطاع العمل والتشغيل:

– نرجو إيجاد حل استعجالي نهائي للموظفين أصحاب العقود المنتهية وعقود ما قبل التشغيل، التابعين سواء إلى وزارة العمل والتشغيل أو إلى وزارة التضامن الوطني وإدماجهم في مناصب عمل دائمة.

نطلب إعادة النظر في قانون التقاعد النسبي «32 سنة خدمة» حتى نستطيع امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل.

السيد الوزير الأول،

في قطاع التربية الوطنية:

نطلب وبإلحاح شديد التكفل بمشكل النقل المدرسي والجامعي بين البلديات الذي يعاني منه تلاميذ وطلاب ولاية معسكر.

إسمحوا لي، بالمناسبة، أن أعرج إلى مديرية أملاك الدولة، لأثمن مجهودات مديرها وطاقمه، بإنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالعقار، تسهل عملية الحصول على الدفتر العقاري، سواء داخل الوطن أو خارجه، وكذا ابتكارها لتطبيق يوفر على المواطن عناء حمله لرزمة من الوثائق وتجنبه شبح البيروقراطية.

في موضوع الفلاحة:

كما تعرفون، السيد الوزير الأول، ويعرف الجميع، أن ولاية معسكر ولاية فلاحية بامتياز لخصوبة أراضيها وحيازتها على مؤهلات فلاحية معتبرة، ولكن، بالمقابل، نلاحظ تدني مستوى الحبوب وهو راجع للنقص الكبير في هياكل التخزين، فنطلب من سيادتكم التدخل لإيجاد حل لهذه المشكلة.

قطاع الأشغال العمومية:

نسجل، وبأسف شديد، ما يحصل بمطار غريس، حيث لا يعقل أن يبقى مغلقا دون نشاط إلى حد الساعة.. (بالرغم من التوجيهات الصادرة من طرف رئيس الجمهورية، بإعادة فتح جميع المطارات المتوقفة.

بودنا أيضا المطالبة بتطهير سد فرقوق بالمحمدية من الأوحال، نظرا لأهميته وضرورته في السقي، خاصة وكما نعرف جميعا، أن الولاية تزود ولايات الوطن بمنتوجها، خاصة منتوج الحمضيات.

في الأخير، ندعو الطاقم الحكومي إلى تكثيف الجهود، من أجل التعجيل في وتيرة الإصلاح الاقتصادي لتحسين القدرة الشرائية وضمان العيش الكريم للمواطن، ونتمنى لهم التوفيق والسداد في مهامهم النبيلة.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد رضوان بوغلابة، فليتفضل مشكورا.

السيد رضوان بوغلابة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي الأعضاء المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بمناسبة الذكرى المخلدة لمظاهرات 17 أكتوبر 1961 نترحم على الأرواح الطاهرة، دون أن ننسى شهداءنا في غزة، نسأل الله أن يسكنهم جنات الفردوس.

نثمن ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة، الذي جاء بمؤشرات جد إيجابية، من أجل تعزيز دولة القانون وتعزيز الإنعاش الاقتصادي والتنمية البشرية ومن أجل سياسة خارجية نشطة، تعزز مكانة الجزائر دوليا، وهذا يدل على السياسة الحكيمة لسيادة رئيس الجمهورية.

سيدي الوزير الأول،

نلاحظ، في الفترة الأخيرة، معاناة المواطن من ارتفاع الأسعار لجميع المواد، ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية، نطلب من سيادتكم وضع حلول استعجالية للخروج من هذه الوضعية.

بالنسبة لقطاع الصحة:

نشكر السيد وزير الصحة، على تسجيله مستشفى 120 سريرا، ببلدية متليلي، الشعانبة، و60 سريرا ببلدية زلفانة، ومصلحة الاستعجالات ببلدية منصورة، لكن تبقى بعض النقائص، المتمثلة في نقص الأطباء الأخصائيين وسيارات الإسعاف.

بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية:

– نطلب إتمام شطر ازدواجية الطريق الرابط بين ولاية غرداية وولاية ورقلة.

– كما نطلب مشروع ازدواجية الطريق الرابط بين ولاية غرداية وولاية المنيعة.

– إعادة تهيئة الطريق الوطني رقم 107، المسمى طريق اللواي، الرابط بين بلدية متليلي الشعانبة والطريق الوطني رقم 1.

– إنجاز طريق يربط بين بلدية الضاية بن ضحوة وبلدية حاسي رمل.

– وإعادة تهيئة الطريق الرابط بين بلدية زلفانة وبلدية القرارة.

بالنسبة لقطاع السكن:

كيف لولاية بحجم ولاية غرداية التي يتجاوز عدد سكانها 470000 نسمة أن تستفيد من 300 وحدة سكنية اجتماعية فقط.

زد على ذلك، معاناة المستفيدين من الإعانة المالية زائد القطعة الأرضية لبرنامج 2016، بسبب عدم كفاية المبلغ المالي لإكمال عملية البناء.

نطالب سيادتكم بالنظر في هذا الأمر، بزيادة في القيمة المالية للإعانة.

سيدي الوزير الأول، بخصوص هذه الإعانات، استفادت ولاية غرداية من 30000 قطعة أرض سنة 2016، لكن عندما تراها ليلا وكأنها آثار رومانية، أراضي مسطحة تتوسطها أعمدة، لم يتمكن الشباب من المتابعة؛ يجب أن نجد لها حلا، سيدي الوزير.

أما بالنسبة لقطاع الموارد المائية:

نطالب بإنجاز مصفاة لمياه الصرف الصحي ببلدية متليلي، الشعانبة، ولاية غرداية، نظرا لارتفاع عدد السكان المقدر بأزيد من 60000 نسمة، ونفس الطلب لكل من بلدية سبسب وزلفانة والمنصورة.

ولتفادي الفيضانات، نطالب بإنجاز سد مائي ببلدية متليلي الذي انتهت به الدراسة منذ سنة 2014 ولكن المشروع لم ير النور إلى حد الآن، وقد تعرضت هذه البلدية إلى الفيضانات سنة 2008، لكن دراسة السد موجودة ولم يتم إنجازه بعد!

بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة:

نتساءل عن كيفية تمويل الفرق الرياضية لولايات الجنوب، حيث نسجل انعداما تاما للتمويل؛ وكمثال عن ذلك: فريق بلدية متليلي لكرة اليد، القسم الأول الممتاز، أولمبي بلدية متليلي، راسلنا عدة جهات، قيل لنا عندما تصعد إلى القسم الممتاز نمولك والأوامر تأتينا من فوق، لا ندري من أين تصلهم هذه الأوامر! وجل شركات الجنوب تنشط في الجنوب، ولا نجد تمويل حتى فريق في الجنوب، نتساءل، سيدي الوزير، عن كيفية تمويل هذه الفرق في الجنوب؟ نطلب منكم التدخل؛ قرر الفريق الاستقالة بصفة نهائية، طلبنا منهم التريث قليلا إلى حين نجد حلا لهذه المسألة.

وأغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر الجزيل لجميع أعوان الحماية المدنية وعلى رأسهم السيد المدير العام العقيد بوغلاف بوعلام، إثر تدخلهم الاحترافي في فيضانات مدينة درنة بدولة ليبيا الشقيقة.

كما نشكر جميع عمال شركة سونلغاز على مستوى

التراب الوطني وعلى رأسهم السيد المدير العام على المجهودات الجبارة المبذولة خلال الفترة الصيفية، في عز ارتفاع درجات الحرارة.

هذه السنة لم نشهد انقطاع الكهرباء في منطقة الجنوب.

سيدي رئيس المجلس، يبلغك مجاهدو بلدية متليلي -وقد قدمت لائحة سنة 2020- بزيادة ثلاث ولايات وهي: دائرة متليلي، الدبداب وبوسعادة ويطلبون منكم إمكانية متابعة هذه القضية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الفاضل رئيس مجلس الأمة،

سيدي الوزير الأول، المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يقول الشيخ عبد الحميد بن باديس، رحمه الله: «إن القدس أخت مكة والمدينة، من خانها خانهما، ولا عذر له مطلقا».

ويقول الشيخ البشير الإبراهيمي، رحمه الله: «أيظن الظانون أن الجزائر بعراقتها في الإسلام والعروبة تنسى فلسطين».

للأسف، لقد نسيها المطبعون الخونة، ونافقها الغرب المتصهين، وبقيت الجزائر على العهد الذي قطعت، فيا صاحب الحق إما أن تحيا منتصرا أو أن تموت شهيدا في سبيل حقك الذي دافعت، رحم الله شهداء فلسطين، وأيد الأحياء منهم بالنصر المبين الذي وعد.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

للسنة الثانية على التوالي، تتاح لنا فرصة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، بعد غياب طويل دام أكثر من عشر سنوات؛ وهي، بلا شك، فرصة لنا لنطلّع على حصيلة نشاط حكومتنا، لتدعيم المكتسبات وتوجيه الملاحظات، وطرح التساؤلات حول انشغالات المواطن، التوافق للتخفيف مما يعانيه في حياته اليومية، وهو جزء هام من مهام البرلماني الذي عادة ما يجتهد للوقوف عند الثغرات، ويحاول اقتراح الحلول للمشاكل التي يطرحها على الحكومة. من هنا، يمكن تحقيق مستوى من التناغم بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية الذي يؤكد عليه البيان، فلكم منا جزيل الشكر وأبلغ التقدير، السيد الوزير الأول المحترم، على هذا العرض المتكامل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

ونحن نناقش هذا البيان، لعل من المفيد أن نشيد بما شهده قطاع العدالة من تحديث وعصرنة، وكذا تجسيد ما حملته التعديلات الدستورية الأخيرة في مجال المؤسسات الدستورية التي تجسدت على أرض الواقع، دون أن ننسى التقدم الحاصل في مجال عصرنة أداء الإدارة العمومية وتحسينه الذي يبقى بحاجة إلى جهد أكبر لبلوغ مستوى الطموحات المرجوة في هذا المجال. أما في مجال الإنعاش والتجديد الاقتصاديين، نثمن توجه الدولة في تطوير القطاعات الاستراتيجية وتثمين الإنتاج الوطني وغيرها، آملين أن يكون قانون الاستثمار الذي صادقنا عليه، داعما لبلوغ الاكتفاء الذاتي وترقية الصادرات وتوفير مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا والعمل على استيعابها، من خلال توطين استثمارات وطنية وأجنبية جادة، شاملة لكافة مناطق الوطن، ضمن رؤية تنموية مستدامة، تمكننا من إقلاع اقتصادي حقيقي خارج قطاع المحروقات المتذبذب في أسعاره.

أما ضمن المحور المتعلق بتعزيز الرصيد البشري وتحسين الحماية الاجتماعية، فيشهد تطورا كبيرا، من خلال مساعي الدولة، لغرض تحقيق معايير الحياة وما تنطوي عليه من جودة التعليم والرعاية الصحية الكافية وتوفير السكن وحماية القدرة الشرائية وتحسين نظامي الضمان الاجتماعي والتقاعد.

علاوة على ما سبق، إسمحوا لي، السيد الوزير الأول المحترم، أن أعرض بعض الملاحظات والتساؤلات:

1 – نثمن مواقف الجزائر الثابتة تجاه القضايا الإقليمية والدولية؛ وعلى وجه الخصوص القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، لا سيما في اجتماع وزراء الخارجية العرب الأخير.

2 – الدعوة إلى تسخير كل الإمكانات المادية والبشرية، التي يحتاجها الجيش الوطني الشعبي، في ظل ما يشهده عالم السلاح من تطور تكنولوجي وتكوين بشري نوعي.

3 – شكلت المخدرات تحديات عميقة، بتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، الأمر الذي يقتضي تضافر جهود جميع مؤسسات المجتمع والاستفادة من التجارب الدولية، مع أهمية مراجعة التشريعات على النحو الذي يساهم في القضاء على هذه الظاهرة.

4 – نثمن اجتماعية الدولة، مطالبين بتسريع توجيه الدعم إلى مستحقيه.

5 – تثمين قرار السيد رئيس الجمهورية بإنجاز ملاعب كبيرة بالجنوب.

6 – الدعوة إلى إجراء تحقيق في أسباب تأخر إنجاز مشروع السكة الحديدية بين تقرت وحاسي مسعود.

7 – مطار هواري بومدين ما زال بعيدا عن مواكبة المطارات الكبرى في العالم.

8 – ضرورة التدقيق في الحجم الساعي الفعلي، وهذا موجه إلى مديري الجامعات، الذي يقدم بالمؤسسات الجامعية، مع تقييم وتقويم البرامج التعليمية في مختلف القطاعات المكلفة بذلك وتطبيق التقنيات التربوية العصرية لتغليب النوعية على الكمية.

9 – ننبه إلى خطورة هجرة أعداد رهيبة من كفاءاتنا البشرية في مختلف التخصصات، من أطباء وباحثين وأساتذة ومهندسين وتقنيين، كون هذا النزيف لا يقل أهمية عن تهريب الأموال.

10 – تقديم منح دراسية في مجال التعليم العالي والشؤون الدينية والجيش الوطني الشعبي، لبعض الدول الإفريقية الصديقة، باعتبار إفريقيا عمقا استراتيجيا.

11 – حل مشكل التشغيل بشكل نهائي بالجنوب، في ظل تجاهل بعض المؤسسات البترولية لقوانين الجمهورية والعمل على تساوي المرتبات لنفس المناصب، في ظل ما تمارسه مؤسسات المناولة بضربها قوانين الجمهورية عرض الحائط.

12 – تحسين النقل الجوي بولايات الجنوب من حيث عدد الرحلات وحجم الطائرات.

وفي نهاية مداخلتي، لا يسعني إلا أن أجدد شكري للحكومة، على سعيها الدؤوب لمعالجة المشكلات اليومية للمواطن، منوها بالجهود الجبارة المبذولة من السيد رئيس الجمهورية، في ظل ما يحاك ضد الجزائر من دسائس خسيسة، ذات أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية، في عالم مشحون متسم بعدم الاستقرار، راجيا له التوفيق والنجاح في بلوغ طموحات الشعب الجزائري، التواق لحياة كريمة في جزائر آمنة، مستقرة، يأتيها رزقها من كل مكان، مختتما بقوله عز وجل: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

شاكرا لكم كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد أحمد شيتو، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد شيتو: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول، المحترم، ومن خلاله السيدات والسادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

إطارات مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد اطلاعنا على بيان السياسة العامة للحكومة؛ فإن الدولة أعطت أهمية بالغة لجميع القطاعات وذلك تطبيقا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية؛ وتلكم هي متطلبات الجزائر الجديدة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، إلا أن بلدية تين زاوتين ما زالت تعاني من شح المياه الجوفية، مما نتج عنه أزمة حادة في تزويد الساكنة بالماء الشروب، وعليه، نكرر طلب مشروع جلب المياه من منطقة تنزر وقت.

نطالب بإنجاز الشطر الثاني لمشروع حماية مدينة إن قزام من الفيضانات؛ ومن هنا نحيي الجيش الوطني الشعبي والحماية المدنية وجميع الأسلاك الأمنية الذين وقفوا جنبا إلى جنب مع السلطات المحلية والمجتمع المدني في الفيضانات التي ضربت المدينة، الصيف الماضي، والتي مرت بسلام والحمد لله.

– الإسراع في إنجاز الطريق الوطني بين ولايتي تمنراست وإن قزام على مسافة 220 كلم.

– إنجاز طريق إن قزام –تين زواتين.

– الترميم المستمر للطريق الرابط بين ولاية تمنراست ودائرة تين زواتين.

المناجم: نثمن سياسة الدولة الرشيدة للنهوض الاستراتيجي بقطاع المناجم، الذي كان فيما مضى ضربا من الخيال. إن هذا القطاع لا يقل أهمية عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، وزيادة على القفزة النوعية في انطلاق المشاريع المنجمية: منجم غار جبيلات ومشروع الزنك والرصاص والفوسفات... إلخ من الإنجازات.

نطالب باستغلال منجمي الذهب تيريرين وتيريك، مما لهما من أهمية اقتصادية وتوفير مناصب شغل للساكنة.

فيما يتعلق بالاستغلال الحرفي للذهب، نطالب بزيادة توزيع رخص جديدة للشباب من أجل امتصاص البطالة.

بما أن أشغال مدرج مطار تين زواتين في طور الإنجاز، نطالب بضرورة انطلاق أشغال الشطر المتعلق بالهندسة المدنية (Taxiway et Batiment).

كما نطالب بتحيين أسعار البيتيم، نظرا لارتفاعها في السوق المحلية من أجل تجنيب الشركة الوطنية المكلفة بالإنجاز الخسائر المادية المعتبرة، الناتجة عن هذا الارتفاع.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي الوزير الأول،

ألح أيما إلحاح على ضرورة الإسراع في إنجاز وتجهيز مستشفيين 60 سريرا في إن قزام وتين زواتين، وهما المعول عليهما، كأول صرح صحي في الولاية الفتية.

وفي الأخير، نتمنى أن تؤخذ ملاحظاتنا بعين الاعتبار وذلك بإلحاق ولاية إن قزام بركب التنمية، على الأقل، بالولايات المستحدثة مؤخرا، لكونها تتذيل الترتيب في التنمية والهياكل القاعدية.

شكرا على كرم الإصغاء، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد حمزة سويسي، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة سويسي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، عمي صالح المجاهد،

السيد الوزير الأول، المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد اطلاعنا على بيان السياسة العامة للحكومة؛ نشكر السيد الوزير الأول، على هذا العرض المفصل، وهو شيء نثمنه كثيرا، لما حققه من عدة محاور، تمس حياة المواطن اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا. ومن أجل استكمال برنامج السيد رئيس الجمهورية، أجدني ملزما بدافع الواجب البرلماني أن أشير إلى بعض النقائص التي تستدعي من الحكومة التكفل بها وهي إن كانت ذات بعد محلي في ظاهرها، إلا أن تكرارها في كثير من ولايات الوطن يعطيها الصبغة الوطنية.

السيد الوزير الأول المحترم،

بداية، إلى متى تبقى سيارات المجاهدين عالقة بميناء العاصمة ولم تسو وضعيتها الجمركية؟ بالرغم من أنها في باقي الموانئ تمت جمركتها؛ وكنت قد راسلت مصالحكم للاستفسار وطلب تدخلكم لرفض مصالح الجمارك تسليمها لأصحابها، بحجة عدم تطابق بعض الوثائق مع السيارات وتم حجزها لمدة تفوق الشهرين ولا زالت رهينة بميناء الجزائر العاصمة، مما يزيد من مصاريف رسوها في الميناء والتي ستكون عبئا إضافيا على أصحابها.

السيد الوزير الأول، دفع أصحاب هذه السيارات وهم مجاهدون 500 مليون سنتيم، لكن تأخر رسوها في الميناء يتطلب دفع ضعف المبلغ، كلفت بنقل انشغال هؤلاء المجاهدين إلى السيد الوزير الأول، وكذا عمي صالح المجاهد.

في قطاع السكن:

– نطالب، السيد الوزير الأول، بالتدخل السريع لتوزيع السكنات الجاهزة بولاية ورقلة والمقدرة بـ 4000 وحدة سكنية، منها 2000 ببلدية عين البيضاء، و2000 بمدينة حاسي مسعود الجديدة، بالرغم من الخرجات المارطونية والزيارات التفقدية للسيد وزير السكن، والاجتماعات الدورية التي يعقدها مع اللجان التقنية والمديرين الولائيين، قصد ضمان استكمال السكنات في أجالها وحرصه على استكمالها قبل الفاتح من نوفمبر المقبل. وهذه معطيات تبشر بالخير للمواطن، حتى نوفر له العيش الكريم في مسكن يليق به.

في قطاع العمل:

نطالب، السيد الوزير الأول، بالتدخل للنظر في قضية العمال المسرحين في شركات المناولة، السيد الوزير الأول، يوجد عمال يعملون لمدة 5 سنوات أو 10 سنوات في شركات المناولة ولما يصلون سن (55) سنة، يتم تسريحهم دون الاستفادة، لا من منحة التقاعد ولا يقبل توظيفه في شركة أخرى، نطلب منكم السيد الوزير الأول، على الأقل، ألا تسرح شركات المناولة العمال حتى يصلوا إلى سن التقاعد.

نطالب، السيد الوزير الأول، بإيجاد حل لعمال شركة (SPAS) شركة تابعة أو فرع بشركة سونلغاز على المستوى الوطني، هذه الشركة، معالي الوزير الأول، يعمل بها عمال لمدة 20 سنة وفي حالة ما إذا وجدوا لديه وثيقة خطأ... هناك حوالي 17 ألف عامل على مستوى الوطن سرحوا، منهم من بلغ(55) سنة ومنهم (57) سنة.

في قطاع الشباب والرياضة:

نطلب من السيد الوزير الأول، دعم الفرق الرياضية المحلية الناشطة في القسم الأول والثاني لكرة اليد وكرة القدم، خاصة إتحاد ورقلة بتخصيص شركات وطنية بترولية ناشطة في المنطقة بدعمها ورعايتها للتطور الرياضي الجماعي، كباقي مناطق الوطن.

بالنسبة لقطاع النقل:

يعاني سكان ولاية ورقلة والولايات المجاورة لها من نقص كبير في عدد الرحلات الجوية تجاه المناطق المختلفة وغياب شبه كلي للطائرات المتوسطة والكبيرة، بالرغم من الإقبال الكبير على النقل الجوي، بسبب بعد المسافات بينها وبين المدن الأخرى، كالعاصمة ووهران وتمنراست وعنابة وكل الولايات، وهل لشركة الخطوط الجوية الجزائرية برنامج لمضاعفة الرحلات بطائرة البوينغ؟ سيدي الوزير الأول، نطلب منكم توفير طائرات «البوينغ» بدلا من طائرات (ATR) صغيرة الحجم، علما أنه لا يمكن لهذه الأخيرة نقل المرضى إلى المستشفيات في الشمال.

وما سبب إلغاء الرحلات من ورقلة إلى تونس؟

وبالنسبة إلى مستشفيات ولاية ورقلة فهي مهملة، وخاصة مستشفى محمد بوضياف، الذي يرأسه مدير كبير في السن، سوف يحال على التقاعد، نود لو يستبدل بمدير آخر.

وفي الأخير، أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد حمة شوشان، فليتفضل مشكورا.

السيد حمة شوشان: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكرام.

بداية، اسمحوا لي أن أنوه بمثابرة السيد الوزير الأول، على ترسيخ تقديم بيان السياسة العامة للحكومة في موعده كل مرة؛ وهذا ما يدل على مدى التزامه باحترام الأحكام القانونية التي تنظم العلاقة بين مؤسسات الدولة خدمة للمصلحة العليا للوطن.

فالشكر له ولطاقمه الحكومي والشكر موصول أيضا لوسائل الإعلام، التي تعمل جاهدة لإيصال المعلومة للمسؤولين وللمواطنين في حينها وتساهم هكذا في ترسيخ وتوطيد هذه التقاليد الحميدة.

السيد الوزير الأول،

إنني ما زلت أؤمن بضرورة إنشاء هيئة وطنية للتخطيط، تكون أداة فعالة لتنوير أصحاب القرار وتمكنهم من متابعة تنفيذ القرارات وتصحيح الخلل، إن وقع، مع مراعاة الأهداف المسطرة لكل قطاع.

وإن كان لا بد من طرح بعض الاهتمامات بهذه المناسبة، رغم أنكم تعرضتم في البيان وفي كلمة التقديم إلى جل النقاط المطروحة على الساحة الوطنية، وكانت لكم الشجاعة بالاعتراف بالنقائص التي ما زالت تعيق السير الحسن لبعض القطاعات ووعدتم بالعمل على التغلب عليها تدريجيا، إلا أنه بودي أن أطرح عليكم بعض الملاحظات علها، إن أخذت في الحسبان، تساهم في تحسين الوضع لقطاع حيوي يمس مباشرة حياة المواطنين، ألا وهو المتعلق بمنظومة الصحة والضمان الاجتماعي والتضامن الوطني.

إن هذه المنظومة، وبالرغم من الإمكانيات المالية التي تخصصها لها الدولة والمجهودات المبذولة، خاصة في الفترة الأخيرة، فإنها ما تزال في نظر الكثير عاجزة عن الاستجابة المرضية، على الأقل، ولا أقول الاستجابة الكاملة، لحاجيات السكان من وقاية وعلاج وتكفل.

نحن نلاحظ، على سبيل المثال، أن الكثير من المرضى، حتى ولو تعلق الأمر بتدخل استعجالي، يحوّلون، بسبب نقص الأسِرة أو الطواقم الطبية أو اللوازم العلاجية، من المستشفياتِ العمومية إلى العيادات الخاصة التي تحدد أسعار خدماتها كما تشاء، فتُدخل بذلك الرعب في قلوب شريحة المرضى وأهاليهم الذين لا يملك أغلبهم ما بوسعه اللجوء إلى هذه العيادات الخاصة. وهنا نلتفت إلى دور منظمة الضمان الاجتماعي، فهي تتصرف في أموال العمال بكل حرية .."**تصفيق**".. (والأرجح بعيدا عن أي رقابة، حيث تعتبر ميزانيتها، الميزانية الوحيدة التي لا يراقبها البرلمان، وبطاقة الشفاء لا تصلح إلا لتعويض الأدوية والرابط بين الصحة والضمان الاجتماعي هو ما سماه قانون المالية بالتعاقدية التي أقرها قانون المالية لسنة 1992، وحتى إلى اليوم لم تعرف طريقا للتطبيق، فأين الخلل يا ترى؟

كان من المفروض أن نطبق نظاما صحيا يجعل من المستشفيات العمومية والخاصة معنية بالتأمين عن المرض -على حد سواء- فمن يملك بطاقة شفاء من المفروض أن يختار المؤسسة التي يرغب فيها ولا فرق بين الخاص والعام، وإذا عجز واحد منهما، تتدخل الدولة أو الخزينة العمومية لتغطية العجز، فيصبح آنذاك المستشفى مؤسسة لإنتاج العلاج وتسعى لتحقيق أكبر قدر من العلاج.

السيد الوزير الأول،

لا أريد أن أنهي كلمتي دون أن أتعرض إلى وضعية فئة أتشرف بالانتماء إليها وهي فئة المجاهدين وذوي الحقوق، حبذا لو نظرتم إليها بمزيد من الاهتمام والرعاية لتحسين وضعيتها المادية والمعنوية ليتمكن ما تبقى منها، وبالخصوص الضعفاء منهم، إكمال حياتهم في عزة وكرامة واطمئنان؛ وبالله التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الباري بوزنادة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الباري بوزنادة: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل ومن خلالكم الطاقم الحكومي،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذا الشعب يوما أراد الحياة

فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد لليل أن ينجلي

ولا بد للقيد أن ينكسر

وللحرية الحمراء باب

بكل يد مضرجة يدق

يقول تعالى: «أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإنّ الله على نصرهم لقدير» (الحج: 39).

بكل ألم وحرقة ننعي شهداءنا، شهداء غزة وكل فلسطين وشهداء جريمة الحرب البشعة بالمستشفى المعمداني بغزة، التي تعبر عن همجية العدو وإفلاسه، وإفلاس المنظومة الغربية التي تقودها أمريكا.

إنها لحظات تحتاج من الجزائر بلد المليون ونصف المليون شهيد وكل أحرار العالم:

1 - المزيد من الدعم، الرسمي والشعبي، المادي واللوجيستي والمعنوي، لدعم صمود من يصنعون شرف الأمة وعزتها وملحمة التحرير الجديدة ويصنعون نوفمبر فلسطين.

2 - ملاحقة هذا العدو الجبان الغاشم وتعريته وكل من

أيده وكشفهم في كل محفل.

3 – تجريم التطبيع تجريما قانونيا، كأحد مظاهر الممانعة والثبات على موقف الجزائر الحر.

السيد الوزير الأول،

بين أيدينا بيان السياسة العامة للحكومة؛ ومع كثرة الأعمال والإنجازات المقدمة في البيان فهم مشكورون على المجهودات المبذولة. مثمنا العديد من الإنجازات الواضحة كالرقمنة واسترجاع الهوية وجودة العمل الدبلوماسي ورفع الأجور والتحكم في ضبط التوازنات الكبرى، رغم العديد من التحفظات، إلا أنه من واجبنا أن نذكركم بأن الحكومة عملت في هذه السنة في مناخ جد إيجابي:

– شبه إجماع واستقرار سياسي.

– وفرة مالية غير مسبوقة ناجمة عن ارتفاع مداخيل المحروقات.

– الميزانية الأضخم في تاريخ الجزائر.

لكن بالعودة إلى أهم المعايير التي تقاس بها نجاعة السياسة العمومية، وهو عنصر رضا المواطن، نجد المفارقة الصعبة بأن المواطن الجزائري، في أغلبه «مهوش مرتاح»، بل «راهو تعبان».

السيد الوزير الأول،

للأسف، ما زال الواقع وحياة المواطن تدين بشدة بيان السياسة العامة:

– إنهيار كبير في القدرة الشرائية للمواطن والتي تزداد سنة بعد سنة، هذا الانهيار ليس للطبقة الهشة فقط، بل تعدت إلى الموظف في أبسط أمور حياته.

فندرة المواد وغلاؤها وندرة بعض الأدوية والطوابير التي لا تنتهي يوميا، أمر أصبح مستغربا وكأنه مرض مزمن، استعصى على الحكومة حله!

– المواطن ليس راض عن الخدمات الصحية وغير راض عن حالة الطرقات، وغير راض عن البيروقراطية التي لا تعبر إلا على الرغبة في العودة إلى سلوكيات الفساد والرشوة.

– المواطن غير راض، لأنه كان ينتظر في 2023 سنة إقلاع اقتصادي، يجد بأن قانون العقار الموجه للاستثمار يصادق عليه بعد 15 شهرا، في بطء غير مفهوم وغير مبرر!

– عدم إتمام رقمنة قطاع المالية أمر يبعث على التساؤل وهو القطاع الأساسي لبعث التنمية.

السيد الوزير الأول،

1 – إن إيجاد حل عادل للدكاترة الأجراء وتوظيفهم بالجامعات، هو أمر ملح وضروري لتحقيق تكافؤ الفرص وإعطاء الأمل لهذه الشريحة الهامة.

2 – إيجاد حل للتوقيت الصيفي الذي ما زال يؤرق عمال وموظفي الولايات الصحراوية، من حيث بداية تاريخ التطبيق الذي يجب أن يكون في الفاتح من شهر جوان من كل سنة بشكل تلقائي؛ والتنصيص على ذلك وإيجاد صيغة عملية في الحجم الساعي.

3 – إعادة النظر في المبلغ الممنوح لإعانات السكن الريفي، 100 مليون، غير الكافية، في ظل الارتفاع الفاحش لمواد البناء.

السيد الوزير الأول،

إن الولاية الجديدة «المغيّر» في أمس الحاجة لإنزال وزاري مكثف في كل القطاعات الحساسة، على سبيل المثال لا الحصر:

قطاع الري:

الذي ينتظره فلاحو الولاية وكل الساكنة في تجسيد دراسة محطات التصفية للمياه الزائدة والمتداخلة مع مياه الصرف بولايتي المغيّر وتقرت والتي تؤثر على أكثر من 400 ألف مواطن بهما، هذه الدراسة الهامة المنتهية منذ أكثر من 8 سنوات. ومن أجلها كان نزول كبير للوزراء، سابقا، لتحريك هذا الملف الاستراتيجي بالمنطقة، والذي يشكل:

1 – خطرا يهدد الفلاحة في أكبر واحة للنخيل بالجزائر 5 ملايين نخلة.

2 – وخطرا صحيا ناجما عن مخاطر الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

وفي قطاع الصحة:

مع احتراماتي لكل المجهودات المبذولة في قطاع الصحة، إلا أن الصحة ما زالت تعاني بالولاية:

– مستشفى 120 سريرا بجامعة، حلم ساكنة الدائرة، الذي لم يعرف إلى حد الآن، الانتهاء والتجهيز، رغم انقضاء سنوات طويلة وهم في هيكل لا يليق بالصحة.

– وكذلك تجهيز العيادة المتعددة الخدمات بالنسيغة المغلقة، رغم انتهاء الأشغال بها منذ أكثر من سنتين. وكذلك الشيء نفسه بالنسبة لعيادة سيدي خليل، المفتوحة منذ 3 سنوات، لكن للأسف، من دون برمجة التجهيزات.

.."تصفيق"..

(– ونحن في أمس الحاجة إلى تسجيل مستشفى 60 سريرا ببلدية سيدي عمران وعيادة متعددة الخدمات بمازر الزاوية، وعاصمة الولاية في أمس الحاجة إلى مستشفى يليق بهذه الولاية المستحدثة.

في قطاع الأشغال العمومية:

– ما زال ساكنة الولاية يأملون في أن تكون ميزانية 2024، سنة الانتهاء من ازدواجية طريق الموت، الطريق الوطني رقم 3، وإعادة الاعتبار للطريق المهترئ (48أ) في شقه بين بلدية المرارة والشقة تقرت.

السيد الوزير الأول المحترم، أتمنى لكم كل التوفيق في أداء مهامكم، أشكركم؛ والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد ميلود حنافي، فليتفضل مشكورا.

السيد ميلود حنافي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على طه الأمين.

السيد الفاضل، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

الإخوة الحاضرون كل باسمه وكل بصفته،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، أود أن أترحم على شهداء مجازر 17 أكتوبر 1961 وأبارك أعمار مجاهدينا الأخيار، وفي مقدمتهم المجاهد صالح ڤوجيل، والذي نتشرف أن نعمل تحت قيادته بكل فخر واعتزاز، في هذه القبة المباركة التي جمعت نخبة النخبة لمجلس الأمة الصوت الصادح والصادق للأمة، التي يترأسها السيد عبد المجيد تبون، المؤمن الإيمان الراسخ بأم القضايا، قضية فلسطين الحبيبة وعاصمتها القدس الشريف، هي قناعته المستمدة من قناعة الشعب الجزائري الحر، الثائر والذي امتثل عن قناعة راسخة لنص الآية الكريمة: «قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين» (التوبة: 14). ومن هنا أترحم أيضا على أرواح ضحايا الغطرسة الصهيونية في غزة الجريحة الصادمة في وجه العدوان الصهيوني الغاشم، الذي عرى دون حياء مفاهيم حقوق الإنسان الزائفة، لأجدد فخري بموقف بلادي الثابت في دعم الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي انقلب فيه الكثيرون من المهرولين للتطبيع وأداروا ظهورهم للشعب الفلسطيني الأعزل. وهنالك جمعت الجزائر الفرقاء بموقف مشرف لرئيس الجمهورية الذي انسجمت كل تدخلاته مع قناعة الشعب الجزائري.

وبالعودة إلى بيان السياسة العامة للحكومة، أود أن أوجه التحية إلى السيد الوزير الأول نظير ما يقوم به، رفقة أعضاء الطاقم الحكومي والسلطات العليا للبلاد، لتجسيد توجيهات رئيس الجمهورية، الذي استرجع ثقة الشعب الجزائري بعد سلسلة الإجراءات التي مست الإصلاح الإداري والقضائي والاقتصادي التي كانت النواة الحقيقية لبناء وتقوية اللحمة الوطنية في هذه الظروف الصعبة التي لم تثن من عزيمة الدولة بالحفاظ على طابعها الاجتماعي.

إن وثيقة السياسة العامة للحكومة، جاءت لتؤكد حرص السلطات العليا للدولة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على مواصلة تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة، من خلال تحسين القدرة الشرائية للمواطن والتكفل بالفئات الهشة وتدعيم أنظمة الضمان الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، فإنني أثمن حصيلة نشاط الحكومة، ولا سيما في الشق الدبلوماسي والإجراءات المتخذة، من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وفي الشأن المحلي، نثمن كل المشاريع التي استفادت منها ولاية بشار، ولا سيما المشاريع الكبرى، مشروع السكة الحديدية، وتكملة مشاريع بوسير لضمان الأمن المائي. وهنا نشد على يد السيد والي الولاية الذي يصر على قطع الطريق أمام محاولات الفساد المتكررة من طرف المرتزقين بالوظيفة، الذين أبتليت بهم ولاية بشار المجاهدة ويسعى جاهدا لإقلاع التنمية الفعلية في الولاية مع المخلصين من أبنائها، وأخص بالذكر نجاحه في التصفية النهائية لملف السكن الاجتماعي الذي كان عالقا لعدة سنوات.

أما في مثل هذه القبة لم ننس، سيدي الرئيس، سابقا، بأنهم زرعوا اليأس في نفوس الجزائريين بكلمة صادمة هم قائلوها «ما عندناش باش نخلصو الخدامة». أما في الجزائر الجديدة وبقيادة الرئيس عبد المجيد تبون، نادى بصوت عال ألّن تحول جائحة كوفيد 19 والصدمات الاقتصادية المتكررة عن تسديد أجور ومنح العمال؛ وأضاف قائلا: «لن تلجأ الجزائر إلى الاستدانة مهما يكن من أمر، حفاظا على القرارات السيادية للدولة».

نعم، إنها الجزائر الجديدة التي حلم بها شهداؤنا الأبرار وتصورها السيد رئيس الجمهورية الذي أوفى بالتزاماته، التي لطالما تشاغفت لها أفئدة الجزائريين.

وفقكم الله جميعا لخدمة الجزائر وشعبها العظيم، تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عزوز ناصري، فليتفضل مشكورا.

السيد عزوز ناصري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الوزير الأول،

عند اطلاعي على مضمون بيان السياسة العامة للحكومة، الموزع علينا، لاحظت، قارئا، أن هذه الوثيقة موجهة أصلا إلى المجلس الشعبي الوطني، ولم يذكر مجلس الأمة في طياتها، رغم المرجعية الدستورية المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة 111 من الدستور؛ وأرى، السيد الوزير الأول، أن هذا السهو لا يؤثر بشيء على سلامة مضمون البيان، شريطة استدراكه.

السيد الوزير الأول،

يشكل بيان السياسة العامة للحكومة محطة متميزة، تتجدد كل سنة، وتتضمن في طياتها، ليس فقط النشاطات والأعمال التي أنجزتها مختلف القطاعات، بل أيضا الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والأمني للبلاد، مقرونا بالحجج الرقمية، فهو يعرض بصدق الحصيلة السنوية لتنفيذ البرنامج السياسي لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

إن المؤشرات والبيانات المدرجة في بيان السياسة العامة للحكومة، لخير دليل على إرادة السلطات العليا في البلاد للخروج نهائيا من اقتصاد الريع، بفضل التحكم في صرف المال العام واستثماره في القطاعات الحيوية التي تضمن الأمن السياسي والاقتصادي والغذائي والأمني للبلاد وتخلق مناصب الشغل، مثل الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة والسياحة والمناجم، هذا القطاع البكر.

لقد تم عرض هذه الحصيلة، قبل أيام، على الرقابة الشعبية لنواب المجلس الشعبي الوطني الذين صادقوا عليها بالإيجاب.

إن هذا التصويت الإيجابي على بيان السياسة العامة لحكومتكم، لهو خير دليل على وجاهة عرضكم، لما فيه من دلالة ملموسة على وفائكم بإنجاز ما توعدتم به في شهر سبتمبر 2021، عند عرضكم لمخطط عمل الحكومة.

فمن جهته، يمارس مجلس الأمة، رقابة سياسية وأدبية على أعمال الحكومة بالتعبير بوفاء على انشغالات المواطنين، في إطار المسعى الذي رسمه رئيس الجمهورية، بوضع المواطن في قلب اهتمامات السلطات العمومية.

السيد الوزير الأول،

في هذا الإطار وتفاديا للتكرار، أثمن، بعد إذن زميلاتي وزملائي، ما جاء في مداخلاتهم السابقة من التحذير من التذبذب في وفرة المواد الغذائية وغلاء ثمنها بسبب ندرتها أحيانا، ومن الارتفاع الفاحش في أسعار اللحوم البيضاء والحمراء، رغم التراجع المنحصر في بعض الأقاليم دون الأخرى؛ ومن الانقطاع الفجائي في تمويل الصيادلة ببعض الأدوية، فضلا عن التوزيع المتذبذب للماء الشروب، ناهيك عن رداءة الجودة في شبكة الإنترنت التي تمثل عصب سياستكم، السيد الوزير الأول، في تعميم وفرض الرقمنة كأداة في عصرنة العمليات البنكية ومتابعتها وكوسيلة لمكافحة التزوير وسير الجلسات دون الحضور الوجاهي للأطراف والقضاء على البيروقراطية وبسط أساليب الرقابة العصرية وتسيير حاجيات المواطن عن بعد.

تمثل أيضا، السيد الوزير الأول، حالة شبكة الطرقات انشغال المواطنين وسببا في تزايد حوادث المرور، لا في الريف فقط بل وفي قلب المدن؛ والترقيعات لصيانتها تدوم، في بعض الحالات، زمن مرور المرقع.

وعن الباب المتعلق بتعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة،

يبدو لي، السيد الوزير الأول، أن قطاع السجون لم يأخذ حقه وهو في حاجة ماسة إلى عناية بسبب قدم المؤسسات العقابية وبغرض إخراج ما تبقى منها من داخل العمران الحضري للمدن.

وعن الجلسات المتنقلة، أوصي، السيد الوزير الأول، بضرورة تزويدها بجميع الوسائل، منها، نقل القضاة وأعوانهم وتخصيص قاعات للجلسات وتوفير الأمن عند انعقادها، حتى لا يفشل هذا المسعى، الرامي إلى تقريب القضاء من المواطنين.

وعن العمل المعياري، أسجل بارتياح، السيد الوزير الأول، التزام الحكومة بإصدار المراسيم التطبيقية في ظرف 60 يوما من تاريخ صدور القانون بالجريدة الرسمية.

السيد الوزير الأول،

لقد صرّحتم أنه تم إنجاز ما يقرب من 75٪ من البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، فما تمثله 25٪ المتبقية لتجنيد الرجال والوسائل الضرورية لاستكمالها قبل موعد الانتخابات الرئاسية القادمة، فتكتمل بذلك تعهدات السيد الرئيس وينطلق بناء ما بعدها.

.."**تصفيق**"..

(نتطلع، السيد الوزير الأول، إلى رؤيتكم، في العام المقبل، إن شاء الله. أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد شفيق سي علي، فليتفضل مشكورا.

السيد شفيق سي علي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم،

السيد الوزير الأول والسادة الوزراء المحترمون،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، وإذ نندد بالمجازر التي ارتكبها ولا يزال المحتل الصهيوني يرتكبها ضد أهالينا في فلسطين، لا سيما في غزة، والتي تؤكد إجرامه وعجزه في الوقت نفسه عن مواجهة المقاومة.

فإننا على يقين بأن هذه الجرائم والمجازر لن تنال من عزم المقاومة ولا الشعب الفلسطيني الذي يعشق الشهادة والحياة العزيزة فوق أرضه ووطنه، ونؤكد على أن دعمنا الكامل للمقاومة مستمر ولن يتوقف إلا برحيل المحتل عن أرض فلسطين ومقدساتها.

وفي نفس السياق، نتأسف عن سكوت بعض المنظمات الدولية، لا سيما التي تعنى بحقوق الإنسان والتي لطالما نفثت سمومها تجاه الجزائر، في حين تقف صماء تجاه ما يحدث من جرائم ضد الإنسانية!

وإذ نشيد بعمل الحكومة في تجسيد الالتزامات المتخذة في مخطط عملها من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامي أساسا إلى تعزيز دولة القانون والحوكمة وترقية بروز نموذج اقتصادي جديد وتدعيم التنمية البشرية والطابع الاجتماعي للدولة، إلى جانب تفعيل النشاط الدبلوماسي وتعزيز الأمن الوطني.

فإننا نقر بأن تقييم السياسات العمومية يخضع لمعايير معروفة ومتفق عليها دوليا، من أهمها: الانسجام، الملاءمة، الفعالية، النجاعة. وما يهمنا أكثر، هو الأثر واستدامته، أي تأثير هذه السياسات على نوعية حياة المواطن، لأن المستهدف الأول من السياسات العمومية هو المواطن بالدرجة الأولى وهو محصلتها النهائية.

من هنا، ندعو سيادتكم إلى اتخاذ المزيد من إجراءات حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمل على تكثيف التنسيق فيما بين القطاعات المختلفة للوقوف على متابعة تنفيذ المشاريع.

سأركز في تدخلي على قطاع واحد -لضيق الوقت- وهو قطاع السكن؛ واختياري له نابع من كونه تربع على قائمة القطاعات التي عرفت رفع التجميد عن عملياتها والمقدرة بـ 66٪.

معالي الوزير،

ندعو سيادتكم إلى إعادة النظر في المرسوم التنفيذي الذي يشترط على المواطن المطالب بسكن اجتماعي ألا يتجاوز دخله الشهري 24000 دج، فهو محروم، واقعيا، أقول وليس قانونا، من جميع الصيغ السكنية، فيا ترى أجر 24000 دج وحتى 40000 دج، هل يسمح للمواطن بتسديد تكاليف: الكراء والكهرباء والغاز، الماء، تمدرس الأطفال، الأكل والشرب.. حتى يقوم بتوفير أموال لاقتناء سكن غير اجتماعي، أي من صيغ أخرى؟

كما نطالب منكم، إعادة النظر في الإجراء المتعلق بمنع تشييد التجمعات السكنية الريفية، الذي كان من بين المتضررين منه مواطنو بلديتي: بني صاف وعين تموشنت، فقد تحصلوا على مقررات الاستفادة، لكن للأسف، لم تشيد سكناتهم إلى يومنا هذا، بسبب هذا الإجراء. وسأوافيكم -معالي الوزير- بملف مفصل حول هذه القضية، عن طريق اللجنة المختصة.

كما نذكركم -معالي الوزير- أن السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أوضح خلال إشرافه على إفتتاح أشغال لقاء الحكومة مع الولاة في 2022 على أن نحو 82٪ من المشاكل التي كانت مطروحة في مناطق الظل قد حلت، معربا عن أمله في أن تعرف المشاكل المتبقية طريقها إلى الحل مطلع 2023. وقد أشار إلى أن التكفل بهذه المناطق، من خلال مشاريع فك العزلة وتوفير ضروريات الحياة، من هياكل التمدرس والمياه والطاقة والنقل قد كلف ملايير الدينارات، والحمد لله، أغلب هذه الإنجازات قد شيدت بفضل المتابعة الميدانية لولاة الجمهورية الذين كانوا في المستوى وأثبتوا جدارتهم.

لكن -معالي الوزير- لا زال ملف السكن مطروحا بهذه المناطق، فعلى سبيل المثال، عدة بلديات بولاية عين تموشنت، مثل: تمزوغة، المساعيد، سيدي ورياش، ولهاصة الغرابة، كل أراضيها تعتبر أراضي شياع، وتواجههم عراقيل في الحصول على رخص البناء، مما يلغي الهدف الذي من أجله شيدت مشاريع فك العزلة، بالرغم من أنها كانت تسير بوتيرة جد عادية، سابقا، وهذا بيت القصيد، بدليل، لم تطرح ولا قضية، سواء على مستوى الإدارة المحلية أو العدالة، بل بالعكس تم تشييد الآلاف من السكنات الريفية من طرف سكان هذه المناطق، لهذا، نطلب، معالي الوزير الأول، مراعاة خصوصيات كل ولاية، منح صلاحيات أكثر للسادة الولاة، لأن أهل مكة أدرى بشعابها، هؤلاء الذين ضحوا بأنفسهم أثناء الثورة التحريرية وقدموا أرواحهم شهداء للواجب الوطني في مرحلة ما بعد الاستقلال.

.."تصفيق"..

(ومن هنا، نغتنم هذه الفرصة، لتوجيه تحية إجلال وتقدير للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وكل أسلاك الأمن المشتركة، على ما يقدمونه من تضحيات، خدمة للبلاد والعباد.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد بلعياشي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بلعياشي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستغل هذه السانحة لتجديد دعمنا للقضية الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني الغاشم، من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المباركة وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. كما نبارك ما تم اتخاذه من طرف القيادة العليا للبلاد لدعم الفلسطينيين والتي تثبت، مرة أخرى، أن الجزائر بلد الأحرار ورمز الدفاع عن المظلومين والمستضعفين.

السيدات والسادة الحضور، يمثل عرض بيان السياسة العامة للحكومة، فرصة لمجلسنا الموقر، للاطلاع على النتائج المحققة لمختلف القطاعات الحكومية، خلال الدورة التشريعية السابقة والآفاق المستقبلية المرسومة وجها لوجه.

في هذا الإطار، نثمن قرارات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الرامي إلى رفع التجميد عن الترقيات لأكثر من 300 ألف موظف، حيث إن هذا القرار الذي يدخل في التزاماته، بتحسين ظروف جميع العمال، سيسمح بزيادة أجورهم وتقدمهم في مسارهم المهني وهو ما من شأنه المساهمة في تحفيزهم وزيادة مردوديتهم، وبالتالي، تحسين الخدمة العمومية.

كما لا يفوتني أن أنوه بالإجراءات المتخذة الهادفة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، لا سيما من خلال التحويلات الاجتماعية المخصصة في هذا الشأن، رغم تقلبات أسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية، بفعل الأحداث والتحولات الجيوسياسية وفي العالم، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، إلا أن هذه الإجراءات تحتاج إلى تعزيز وبعضها يحتاج إلى مراجعة، بهدف خفض أسعار

السلع والخدمات في السوق الوطني؛ وذلك من خلال فتح الأسواق وإغراقها بالاحتياجات الأساسية للمواطن، لا سيما المواد الغذائية، الخضر، الفواكه، اللحوم، الأدوية، الأدوات المدرسية، الملابس والبقوليات التي يشهد بعضها ندرة في الأسواق والبعض الآخر ارتفاعا حادا في الأسعار؛ وهذا بعد التغلب على أزمة الزيت والحليب والسكر، الأمر الذي سيساهم في انخفاض واستقرار أسعارها، في إطار التوازن بين العرض والطلب.

تفعيل دور المصالح المختصة، من أجل التأكد من وصول دعم الدولة إلى الفلاحين الموالين والذي يجب أن يكون وفق حجم نشاطهم، لا سيما دعم أغذية الماشية والدواجن.

إقامة مناطق امتياز فلاحي في كل الولايات وتدعيم الصناعات الغذائية التحويلية، بالشراكة مع الدول الرائدة في هذا المجال، وذلك بالتنسيق مع وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية، باعتبارها الوزارة الوصية على السادة ولاة الجمهورية ووزارة الخارجية المدعوة هي الأخرى إلى توجيه سفراء الجمهورية لإبراز مقومات الاستثمار في الجزائر والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

السيد الوزير الأول الفاضل، بصفتي ممثلا عن ولاية تلمسان، هذه الولاية الحدودية التي تتربع على مساحة 9017 كلم^2، وبساكنة تقدر بأكثر من 1300000 نسمة و20 دائرة و53 بلدية، تحتاج إلى عناية خاصة من طرف سيادتكم ومختلف المصالح العاملة تحت سلطتكم وتقديم يد المساعدة من طرف الإدارة المركزية للسيد الوالي الوافد الجديد للولاية، السيد يوسف بشلاوي، الذي التمست فيه ساكنة تلمسان إرادة كبيرة في العمل وصرامة تترجمها المجهودات التي يبذلها.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

1 – قطاع الصحة، التربية، المياه والسكن من الأولويات، وعليه، ومن هذا المنبر ندعو السادة وزراء الدوائر المعنية بإجراء زيارة ميدانية إلى تلمسان والوقوف شخصيا على انشغالات قطاعاتهم بجدية، من أجل تحسين الخدمة العمومية وإغلاق جميع المشاريع المفتوحة، لا سيما المناطق النائية والمعزولة وهذا من منطق التزامات السيد رئيس الجمهورية للتكفل بمناطق الظل.

2 – في إطار ترقية الاستثمار المحلي بمختلف أشكاله، تبرز الضرورة الملحة لبعث السياحة الحموية لولاية تلمسان، لما تحوزه من إمكانيات ومؤهلات طبيعية كبيرة في هذا المجال، تمكنها أن تصبح وجهة سياحية بامتياز داخليا وحتى خارجيا، مع رفع جميع العراقيل البيروقراطية عن المستثمرين بالولاية.

3 – قطاع الأشغال العمومية، التسريع في وتيرة إنجاز الطرق وتسجيل مشاريع جديدة، تجريف وتوسيع ميناء الغزوات وإنجاز محطة بحرية لائقة جديدة بالمواصفات العالمية بالميناء، لتحسين التكفل بالمسافرين، لا سيما موسم الاصطياف حين عودة أفراد الجالية الوطنية المقيمة بالخارج إلى أرض الوطن.

4 – قطاع الرياضة، إيلاء عناية خاصة لفريق وداد تلمسان (WAT) فأبناء وداد تلمسان يناشدون سيادتكم.

سيدي الرئيس المحترم، سيدي الوزير، هناك أكثر من 80 مشروعا مهيكلا مجمدا بولاية تلمسان، نرجو من سيادتكم الموقرة التدخل لرفع التجميد عنها.

في الأخير، أختم بهذه الأبيات:

بكت عيني واحترقت وجداني
عندما رأيت مجزرة المعمدان
قصف المحتل فأحرق إخواني
بوحشية فاقت أفتك حيوان
لنصركم قريب بمشيئة الله
وعد قطع في آيات القرآن
ولإن زاد ظلم هذا العدوان
فقريبه نهاية الكيان الجبان
وتعود فلسطين لكم وطنا
وتعود لنا محجا وخير الأوطان
تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

.. "**تصفيق**"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الحفيظ حميدات، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحفيظ حميدات: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، تحية صمود للمقاومة الفلسطينية الباسلة، ونقول لبني صهيون، قتلة الأنبياء والرسل وقتلة الأطفال والبراءة: «تلك الأيام نداولها بين الناس» ونقول لكم: «نهايتكم قد اقتربت بإذن الله تعالى ونتأسف لحال الأمة الإسلامية التي لم تحرك ساكنا».

السيد الوزير الأول،

بعد الاطلاع على محتوى بيان السياسة العامة للحكومة، نثمن مجهودات الدولة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لبناء الجزائر الجديدة، رغم التغيرات الجيوسياسية التي أثرت على ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي.

السيد الوزير الأول،

إذا تحدثنا عن ولاية البيض، بحكم موقعها الاستراتيجي، بوابة الجنوب، يمكن أن تكون قطبا فلاحيا ورعويا بامتياز لم تحظ بحقها من البرامج التنموية والمشاريع الاستراتيجية، خلال البحبوحة المالية في الفترة الماضية.

السيد الوزير الأول،

لدي بعض الأسئلة منها:

– متى ينطلق البرنامج الاستدراكي الخاص بولاية البيض (Programme de mise à niveau)؟

– لقد تم تسجيل عملية إنجاز طريق، يربط بين دائرة الرقاصة وبرج للماي خلال سنة 2013 – 2014، يرجى منكم رفع التجميد عن هذا المشروع لفك العزلة بين البلديتين.

نتكلم، في كل مرة عن استيراد المواد الغذائية، عار علينا! ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي نطلب من سيادتكم:

– تخصيص أراض لزرع هاته المواد وتعزيز الصناعات التحويلية ذات الصلة.

– نطلب من سيادتكم التعجيل بفتح البوابة الإلكترونية، من أجل الاستثمار الفلاحي، خاصة في ضاية البقرة، دائرة البريزينة.

– ما مصير الاستثمار الفلاحي في مدينة بوقطب؟

بالنسبة لملف التعليم العالي والبحث العلمي:

رغم قرار السيد رئيس الجمهورية، المتضمن توظيف حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير في مناصب جامعية، تم استثناء الأجراء منهم، رغم أن هذه الفئة تملك تجربة وخبرة كبيرتين والجامعة في حاجة ماسة إليها، وعليه:

– نطلب إعادة النظر في هذا الملف، خاصة في ظل العجز الرهيب الذي تعاني منه الجامعة.

فيما يخص ملف العمل والتشغيل:

– توصيتنا بخصوص هذا القطاع هي مراجعة سن التقاعد «32 سنة عمل» حتى نستطيع امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل وضخ دماء جديدة في جميع القطاعات.

ملف البريد والمواصلات:

– إن ترتيب الدولة الجزائرية على مستوى العالم، من حيث سرعة الإنترنت، بالنسبة للهاتف النقال 110 وبالنسبة للهاتف الثابت 105، الأمر الذي يستدعي بذل مجهود أكبر من طرف السلطات الوصية لتحسين خدمة الإنترنت.

وفي الأخير، ندعوكم، السيد الوزير الأول المحترم، إلى زيارة ولايتنا، ولاية البيض، للوقوف على الانشغالات والنقائص المسجلة على مستوى الولاية، لا سيما قطاع الصحة وقطاع النقل، لا سيما السكة الحديدية والطرقات.

وفي الأخير، شكرا على حسن الإصغاء والمتابعة، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

..**"تصفيق"**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد عبد الحميد بوشرمة.. غائب! إذن آخر متدخل هو محمد رباح وهو آخر متدخل، فليتفضل مشكورا، لديك ثلاث دقائق.

السيد محمد رباح: شكرا سيدي الرئيس، لدي 20 دقيقة لأني آخر متدخل..

سيدي المجاهد الفاضل، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة الوزير الأول وطاقمه الحكومي المرافق له،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لماذا طوفان الأقصى؟

منذ سنة ونصف السنة، جلب الصهاينة من تيكساس

الأمريكية خمس بقرات حمراء يحضرون لذبحها بعد بلوغها سن سنتين، وإذا تم ذبحها وحرقها وذر رمادها فهم يعتقدون أنها تطهرهم من النجاسة، وبذلك يحق لهم اجتياح الأقصى وهدمه وبناء الهيكل وهم مدعومون من المسيحية الصهيونية الذين يعتقدون أن المسيح لا ينزل إلا بعد بناء الهيكل.

هذه هي حقيقة الصراع ولقد أنقذت المقاومة بهذه العملية الأقصى ورفعت رأس الشعوب الإسلامية والعربية عاليا التي كان حكامها ينوون التطبيع، وإن شاء الله، سيطبق عليهم قول الله تعالى: «سيهزم الجمع ويولون الدبر» (القمر 45). أترحم على شهدائنا في فلسطين، كما أترحم على شهداء مظاهرات 17 أكتوبر وهنيئا لهم، إن شاء الله، الجنة.

السيد الوزير الأول،

ولأن بيان السياسة العامة للحكومة هو سياسي بامتياز، كما قال السيد المجاهد صالح ڤوجيل، أود أن أوجه رسالة إلى هؤلاء وأولئك الذين يدعون أن حزب جبهة التحرير الوطني هو آلة انتخابية، نقول لهم بالفم المليان: «جبهة التحرير هي جبهة الرجال والمواقف وجبهة التحرير هي جبهة المبادئ والأهداف وجبهة التحرير هي التاريخ والقيّم».

صحيح، نحن نجيد التعبئة والتجنيد وهذا يعود إلى مرافقتنا للمواطن، وصدقنا معه، ولقد هبت جحافل المناضلين والمواطنين في 2019 إلى نصرة الرئيس تبون وإن عاد عدنا وإن قرر طبقنا وإن سار اتبعنا!

السيد الوزير، وانطلاقا من تطابق الرؤى بين حزب جبهة التحرير الوطني وبرنامج السيد الرئيس، خاصة في الشق الاجتماعي وهذا وفق بيان أول نوفمبر، ولقد صرّحتَ، السيد الوزير، أن 20٪ من ميزانية الدولة مخصصة للدعم الاجتماعي، في ظل انكماش النمو وتراجع التجارة الدولية وتزايد الفقر وندرة المواد الغذائية وغلائها في الأسواق العالمية، ونحن نمر بسنوات عجاف، فإننا نشيد عاليا ببيان السياسة العامة للحكومة ونثمن ما جاء فيه؛ وهذا لا ينكره إلا جاحد أو حاقد أو حاسد. وما الترسانة القانونية إلا دعم لدولة الحق والعدل والقانون، ولقد أجمع علماء الاجتماع أن الشعوب لا تثور ضد الفقر، بل تثور ضد الفساد، الرشوة والمحسوبية. وحينما نتكلم عن الشق الاجتماعي أدعو السيد الرئيس وأنا ابن ولاية المدية، كما قال جرير ذات يوم للخليفة عمر بن عبد العزيز:

«إنا لنرجو إذا ما الغيث أخلفنا

من الخليفة ما نرجو من المطر».

سيدي الوزير الأول، نحن نعاني أزمة ماء في ولاية المدية، فإني أرجو، من خلالكم السيد رئيس الجمهورية، ربط محطة فوكة بولاية المدية، وذلك الربط بين فوكة والمدية موجود، بين الشفة والبليدة والمدية موجود ما ينقصنا سوى 15 كلم، وأنا أنتظر أن تبشر بها أبناء ولاية المدية، قبل مغادرتك القاعة، إن شاء الله.

سيدي الوزير الأول، قضية الاقتطاع من الأراضي الفلاحية؛ سنتان وأنا عضو بمجلس الأمة، أتابع ملف اقتطاع ثانوية ومتوسطة لصالح بلدية ثلاث دوائر، تلقينا آخر إجابة من السيد وزير الفلاحة مردها أن هذا الملف لدى مصالح الوزير الأول، لذا يجب أن تستقبلني، سيادة الوزير الأول، بخصوص الاقتطاع لمحطة تصفية المياه بالبرواقية.

السيد الوزير الأول، فيما يخص إحصاء الموالين، لقد أجرت وزارة الفلاحة إحصاء شاملا ودقيقا للمواشي والأبقار وطلب من مربيها الانخراط في التعاونيات وتقديم وثائقهم، فيما بعد، السيد الوزير، نحن بولاية المدية نحتاج إلى 40 ألف قنطار من الأعلاف للموالين المتواجدين بالولاية بصفتها منطقة موالين بامتياز، ولايتنا والجلفة والأغواط، ولكن تنعدم بولاية المدية المطاحن وتلك الموجودة لا تعمل إلا بنسبة وبمقدار 5000 فقط! المطاحن موجودة في البليدة فقط، الخواص أو أصحاب المطاحن الخاصة بولاية البليدة يرفضون منح هذه المادة للموالين بولايتنا، هذه هي المضاربة الحقيقية، لأنك، السيد الوزير، أمرت أن تباع مادة النخالة بـ 180 ألف سنتيم، وهم يبيعونها بـ 350 ألف سنتيم، وبالتالي، صاحب المطحنة الذي يأخذ 400 قنطار، أي 40٪ يبيعها يوميا بـ 70 مليون سنتيم، لذلك أطلب منك فتح تحقيق.

فيما يخص قطاع التربية: أعبر عن ارتياح الجزائريين لسببين: السبب الأول أن التربية بين أياد آمنة، وبالتالي، يستبعد استهداف الهوية الوطنية وثوابت الأمة. أما السبب الثاني فهو انتهاج الرقمنة التي أوصى بها السيد الرئيس في التوظيف وهو ما مكّن من القضاء على التوظيف بالمحسوبية والجهوية والقرابة والرشوة. وجب فقط تصحيح بعض النقاط، مثل: احتساب الخبرة وكذا مراعاة تحويل

أفراد الجيش والإداريين.

بخصوص قطاع التعليم العالي: مطالبة الدكاترة وحاملي الماجستير بفتح...

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ بارك الله فيك. على أي حال، سنواصل جدول أعمالنا غدا، إن شاء الله، على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.

سنواصل مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة مع متدخلين آخرين، تليها مداخلة رؤساء المجموعات البرلمانية، ثم رد السيد الوزير الأول وأخيرا المصادقة على اللائحة السياسية غدًا، إن شاء الله، الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والثلاثين مساء

محضر الجلسة العلنية العاشرة
المنعقدة يوم الخميس 4 ربيع الثاني 1445
الموافق 19 أكتوبر 2023

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول؛
- السيد ابراهيم مراد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد لعزيز فايد، وزير المالية؛
- السيد محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيد عبد الحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية؛
- السيد كمال بداري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة صورية مولوجي، وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيد عبد الرحمن حماد، وزير الشباب والرياضة؛
- السيد كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيدة كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد محمد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد الطيب زيتوني، وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد محمد لعقاب، وزير الاتصال؛
- السيد لخضر رخروخ، وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيد طه دربال، وزير الري؛
- السيد يوسف شرفة، وزير النقل؛
- السيد مختار ديدوش، وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد عبد الحق سايحي، وزير الصحة؛
- السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيدة فازية دحلب، وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- السيد ياسين المهدي وليد، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة؛
- السيد يحي بوخاري، الأمين العام للحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة
والدقيقة الخمسين مساء

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد الفاضل الوزير الأول، كما أرحب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة، أرحب أيضا بالطاقم الإداري المرافق لأعضاء الحكومة وأرحب بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين وأرحب بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم مواصلة المناقشة العامة حول بيان السياسة العامة للحكومة وما بقي من تدخلات الإخوة أعضاء مجلس الأمة، وهم 10 تدخلات تقريبا، ثم تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية وبعدها رد السيد الوزير الأول على التدخلات التي جاءت خلال المناقشة بصفة عامة، لتكون في الاختتام، إن شاء الله، لائحة سياسية عامة حول بيان السياسة العامة للحكومة.

نواصل المناقشة العامة والكلمة للسيد عبد الرحمان قنشوبة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: شكرا، بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا رسول الله.

ابتداء، ندعو الله أن ينصر شعب غزة وفلسطين كلها على المحتلين الصهاينة، أعداء الأمة، ويبقى موقف الجزائر ثابتا لا يتغير، ويترجم ذلك الموقف الرسمي المشرف للدولة الجزائرية، وتترجم ذلك أيضا المسيرات الحاشدة التي يجوبها الشعب في هذه اللحظات في كل المدن الجزائرية.

بشأن بيان السياسة العامة للحكومة، تجدر الإشارة إلى أن مخطط عمل الحكومة، يندرج ضمن استمرارية تجسيد الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية التي باشرها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وضمن جهود الحكومة المعتبرة في إصلاح كل القطاعات، ويجدر بنا في هذا السياق تثمين هذا العمل وهذا الجهد، غير أننا نسجل بعض الملاحظات:

في قطاع الاستثمار: نحن ننتظر بشكل دائم إعادة بعث مشروع مصنع الإسمنت بعين الإبل بالجلفة.

في قطاع الصحة: لا زال القطاع يتخبط في بعض المشاكل، منها سوء الخدمات الصحية، وأيضا ندرة عدد كبير من الأدوية الضرورية، وهو واقع لا يمكن إنكاره، ولعل مخدر جراحة الأسنان يعد مثالا قويا وواضحا على هذا الواقع الغريب، ونتمنى أن يكون الدواء من أولى الأولويات عند فتح مجال الاستيراد للمواد المهمة، الذي أوصى به رئيس الجمهورية مؤخرا.

في قطاع التشغيل: كثير من الفئات العمالية تم تسوية وضعيتها أو هي على وشك التسوية، ولم تبق إلا فئة العمال المنتهية عقودهم، التابعة لوزارة التضامن (PID AIS) الذين لم تسو وضعيتهم، لذا نهيب بالسيد الوزير الأول، أن يدمجوا وتحل إشكاليتهم.

في قطاع التربية: في هذا القطاع، يبدو أننا لا زلنا ننتهج سياسة الحشو التي تخلت عنها الكثير من الدول في مناهجها الدراسية، وأولت اهتماما في السنوات الدراسية الأربع، الأولى، للمحادثة والقراءة والكتابة والتعبير الشفهي والإملاء والحساب والتربية الإسلامية ولغة أجنبية واحدة، ولتكن الإنجليزية؛ ونقترح بدء دراستها في السنة الثالثة، مثلا.

لقد تم إرهاق أبنائنا في السنوات الدراسية الأولى بكثير من المواد التي لا يحتاجون إليها في هذه المرحلة العمرية، مثل التربية المدنية والتاريخ والجغرافيا ولغتين أجنبيتين، بل إنها أصبحت تشكل عبئا حقيقيا على التكوين الأساسي للطفل في لغته الوطنية وفي الحساب الذي يعد مادة أساسية.

لقد تحولت بيوت الجزائريين إلى مدارس وتحول الأولياء إلى مدرسين، ناهيك عن دروس الدعم التي أثقلت كاهل الأولياء، وفي أثناء ذلك لا يجد أطفالنا المساكين الوقت حتى للعب الذي هو حقهم المشروع، لذلك كله، يطالب الجزائريون بحذف هذه المواد وتخفيف البرامج وتسوية المناهج.

نشير أيضا إلى الانشغال الوطني الأخير، المتعلق بأساتذة التربية البدنية، في طور الابتدائي، الحاملين لشهادة «ليسانس علوم وتكنولوجيات النشاطات البدنية والرياضية»، الذين تم إقصاؤهم من التوظيف بسبب عبارة «تكنولوجيا» رغم أنهم تلقوا نفس التكوين ودرسوا نفس المقاييس التي درسها زملاؤهم المتحصلون على نفس الشهادة، وتحت تسمية تغيرت بعد سنة 2015، وهي «علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية»، والذين تم قبول توظيفهم، وسؤالنا لماذا لم تدرج اللجنة المشتركة بين وزارة التربية والمديرية العامة للوظيفة العمومية هذه الفئة؟ على هذا الأساس ننتظر أن يتم تدارك هذا الأمر وإعادة الحق إلى أصحابه.

في التعليم العالي: تعد التنظيمات الطلابية شريكا

اجتماعيا يدلي برأيه في تسيير الشأن الطلابي؛ ولكن في أغلب الجامعات في الوطن، نرى أن بعض التنظيمات أصبحت تعطل المؤسسة الجامعية عن أداء دورها العلمي والبيداغوجي، وباتت قضية غلق المؤسسات الجامعية، وهي في الأصل مرافق عمومية لا يجوز قانونيا وأخلاقيا واعتباريا المس بها وبحرمتها، فضلا عن التجرؤ على غلقها، باتت هذه القضية من المعضلات المستعجلة التي ينبغي على الوصاية حلها في العاجل، لأنها أصبحت بحق هاجسا يؤرق الطالب والمسؤول والأستاذ والموظف والعامل، وإنها تدفعنا أن نتساءل بمرارة: متى يوضع حد نهائي لهذه الممارسة؟ ألا توجد وسائل أخرى للممارسة الطلابية والمطالبة بالحقوق غير غلق المؤسسة الجامعية؟

(قضية حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير الذين ينتظرون التوظيف، مثل أقرانهم من حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير غير الأجراء، والسؤال المطروح: لماذا تم إقصاء هؤلاء، رغم علم الجميع بالعجز في التأطير الذي تعانيه جامعاتنا؟

المنشآت الأساسية للطرق والطرق السريعة:

ينتظر ساكنة الجلفة والأغواط والجنوب إعادة إطلاق الأشغال في الطريق المزدوج الجلفة، سيدي مخلوف الذي أصبح يعرف بطريق الموت، لما يعرفه على مدار السنة من حوادث مرورية.

في الختام، ومن خلال المجالات السالف ذكرها، نود التنويه إلى أن مسألة التغيير، رغم أهميتها، فإنها لا تتأتى إلا بعد صبر ومصابرة، فبعد المصابرة على مظاهر الفساد والإفساد سيكون لزاما علينا جميعا أيضا الصبر ومن باب أولى على الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية ومن السيد رئيس الجمهورية، وهذا غير بعيد عما بذله أبناؤنا ومجاهدو ثورة التحرير الذين لولا المرابطة والمصابرة ولولا إخلاصهم لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه وما ننعم به من استقلال اليوم، فكما قيل على قدر الإخلاص يكون الخلاص، ويبقى الجهد مستمرا والأمل قائما وبالله التوفيق.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ الكلمة الآن للسيد العربي مواز، فليتفضل مشكورا.

السيد العربي مواز: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، سيدنا ونبينا محمد، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وبعد؛

السيد الرئيس المحترم، صالح ڤوجيل،

معالي الوزير الأول الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء الأكارم،

زميلاتي، زملائي الأعضاء المحترمون،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أما بعد؛

إن المتصفح لبيان السياسة العامة للحكومة، سيكتشف منذ الوهلة الأولى، حرص السلطات العليا للبلاد على الاستمرار في تكريس الطابع الاجتماعي للدولة، من خلال التركيز على رفع القدرة الشرائية للمواطن، خاصة في ظل الارتفاع الجنوني لأسعار السلع الاستهلاكية في الأسواق العالمية، وأسعار نقلها، وانعكاساتها السلبية على السوق المحلية، ولذلك لا يسعني إلا أن أثمن الزيادات في الأجور المطبقة، اعتبارا من شهر جانفي الفارط 2023، والتي تخص رفع الحد الأدنى لمنحة التقاعد، وإعادة تثمين المعاشات والمنح التي تفوق أو تساوي 20000 دينار وتقل عن 50000 دينار وضمان زيادة دنيا قدرها 2000 دينار لكافة الفئات المعنية، التي شملت أيضا منح آبائنا المجاهدين، من خلال إعداد مشروع مرسوم رئاسي، يتضمن إعادة تثمين منح كبار المعطوبين وذوي حقوق الشهداء وذوي حقوق المجاهدين والضحايا المدنيين وضحايا المتفجرات وذوي حقوقهم، بكلفة إجمالية تقدر بـ 11 مليار دينار في سنة 2023 وبـ 22 مليار دينار في سنة 2024.

وفي نفس الإطار ودائما في إطار جهود الدولة الرامية إلى تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، فقد شهدت الأجور في قطاع الوظيفة العمومية عدة زيادات، خلال السنتين الماليتين 2022 و2023، على أن تشهد زيادة أخرى خلال السنة المالية 2024، حيث مست هذه الزيادات قرابة 3 ملايين موظف وعون متعاقد بعنوان السنة المالية 2023، وهو ما تطلب رصد غلاف مالي يتجاوز 34000 مليار سنتيم سنويا، إضافة إلى مبلغ مالي آخر يتجاوز 25000 مليار سنتيم، رصدته الدولة فقط للرفع من منحة البطالة من 13000 دج

إلى 15000 دينار. وعلاوة على كل هذا، فقط تم الشروع في إعداد مشاريع مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بالموظفين، التابعين لقطاعات: الصحة والتربية الوطنية والتعليم العالي.

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول،

الحضور الكريم،

لا شك أن الحكومة قد جعلت من المواطن محور سياستها العامة، ولذلك لا يسعنا، كأعضاء، إلا أن نشد على يدها ونبارك مسعاها، كيف لا، ونحن نرى بأعيننا تجسيد الكثير من المشاريع الرامية للقضاء على بعض المشاكل المستعصية نهائيا! خاصة مشكل الماء الشروب باللجوء إلى مبادرة تحلية مياه البحر الرائدة، وهي المبادرة التي يمكن أن تستفيد منها حتى الولايات الداخلية ومنها ولاية تيسمسيلت، التي نتمنى أن يبدأ التفكير في تزويدها بهذه المادة الحيوية، انطلاقا من سواحل تنس بولاية الشلف. هذا ولم يقتصر الاهتمام بالمواطن على الجوانب المادية فقط، إنما شمل أيضا الجوانب المعنوية المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية؛ وذلك ترسيخا للأحكام الجديدة للدستور. وقد تم في هذا الإطار إصدار عدة قوانين، كتلك المتعلقة بممارسة الحق النقابي وبالنزاعات الجماعية للعمل وتسويتها، وممارسة حق الإضراب، مما سمح بإصلاح الإطار القانوني الساري لممارسة هذه الحقوق والحريات، قصد تكييفه مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر ومع المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال؛ وهنا، أحيي معالي وزير العدل، على حرصه على الذهاب بإصلاحات قطاع العدالة إلى مبتغاها. من جانب آخر، سجلنا بارتياح مساعي الحكومة لتسهيل إجراءات إنشاء الجمعيات وكذا المرافقة في تقدم المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، كمنبرين هامين للقوى الحية في المجتمع، وهما نتاج الإصلاحات الجوهرية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، دون أن أنسى المجهودات المتعلقة بترقية حق المواطن في الإعلام الحر والنزيه والمسؤول.

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول،

الحضور الكريم،

نشهد هذه الأيام، بين الحين والآخر، فتح خط جوي جديد، فقبل حوالي أسبوع تم فتح الخط الذي يربطنا بالعاصمة دوالا الكاميرونية؛ وقبلها فتح خطوط أخرى مع عاصمة جنوب إفريقيا جوهنسبورغ ومع العاصمة الاقتصادية لروسيا لنينغراد وقريبا فتح خطوط جديدة، مع العاصمة الفنزويلية كاراكاس والعاصمة الإفوارية أبوجا وعواصم موريتانيا وبوركينا فاسو ومالي والسنيغال وإثيوبيا؛ وهي خطوط تجعل من مطار الجزائر الدولي واحدا من أهم مطارات القارة الإفريقية، وهذا كله يدخل في إطار تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية لانفتاح الجزائر على عمقها الإفريقي.

في الأخير، وإن كنت لا أستطيع أن أستعرض كل ما تحقق من إنجازات في ظرف وجيز، فإنني أختتم كلمتي هذه بتحية خالصة.. "**تصفيق**".. (لجهود الجيش الوطني الشعبي، في الحفاظ على السيادة الوطنية وحماية المناطق الحدودية والدفاع عنها، وحرصه على القيام بمهامه الدستورية في ضوء توجيهات رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، خاصة مع التطورات المسجلة في محيطنا الإقليمي وما يمكن أن تشكله من تداعيات على أمن واستقرار بلادنا.

شكرا على حسن الإصغاء وكرم المتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله).

السيد الرئيس: شكرا للسيد العربي موازـ الكلمة الآن للسيد حمزة آل سيد الشيخ، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة آل سيد الشيخ: بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلق الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة الموقرون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد فاضت قلوبنا بمشاعر الحزن والقلق والاستفزاز، نتيجة المجازر الشنيعة في إبادة أهلنا في غزة وفلسطين من طرف الكيان الصهيوني الجبان، المجرم، قاتل الأطفال والنساء والمدنيين العزل في بيوتهم، ووصل به الأمر إلى حد الدناءة والحيوانية، إلى قصف المستشفى، ليرتقي أكثر من

500 شهيد به، حيث وصل إجرامهم إلى انتهاك الأعراف الدولية والإنسانية.

فما أشبه الأمس باليوم، فذكرى 17 أكتوبر تذكرنا بهمجية الاستدمار الفرنسي الوحشي ضد الجزائريين المهاجرين العزل.

فالسؤال يطرح: هل سيغفر الله لنا كمسلمين وعرب، بقاءنا متفرجين على إخواننا في غزة يبادون دون رحمة؟!

أما بالنسبة لبيان السياسة العامة، فإننا نثمن ما قامت به الحكومة من إصلاحات عميقة، وندعوها إلى الإسراع في تنفيذ وإنجاز مشروع القرن الذي أمر به السيد رئيس الجمهورية، وهو استغلال منجم غار جبيلات وكذا مشروع السكة الحديدية غار جبيلات، تندوف، بشار، نحو الجنوب الغربي الذي سيبعث الحياة بعدة ولايات، وله مردودية وأثر كبير جدا على الاقتصاد الوطني، وكذلك طريق تندوف نحو زويرات بموريتانيا، الذي سهل للجزائريين دخول غرب إفريقيا.

بالنسبة للطريق الوطني رقم 1 في شطره الرابط بين الجلفة وتمنراست، إلى متى يبقى على حاله يحصد الأرواح والممتلكات؟

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

تعتبر الفلاحة عصب الحياة وشريان الاقتصاد الوطني؛ وهنا ننوه إلى موضوع منح الأراضي الفلاحية، سواء بصيغة الاستصلاح أو صيغة الامتنان الذي يعرف انسدادا كبيرا وتراكم الآلاف من الملفات التي تنتظر الفصل فيها، خاصة في الولايات الجنوبية.

وكذلك نلفت نظركم إلى الإهمال الكبير الذي يطال واحات النخيل بالجنوب وهي معرضة للموت والزوال، وهو ما يشكل ضررا كبيرا على الاقتصاد الوطني لأن عددها بالآلاف.

وإذا سلطنا الضوء على التراث الثقافي الوطني، يبقى حبرا على ورق!

فلدينا عدة قصور عتيقة تحاكي الحضارة الوطنية وتاريخ المقاومة الشعبية والتي تخفي داخلها ثقافة الجزائر، لكنها في الحقيقة مهددة بالزوال والاندثار، نذكر منها، على سبيل المثال: القصر العتيق بمدينة متليلي الشعانبة ولاية غرداية، وقصر سيدي حمزة ببلدية بريزينة ولاية البيض، وقصر سيدي الشيخ بمدينة أربوات ـ البيض سيدي الشيخ، وقصر الشيخ بوعمامة بمقرار ولاية النعامة، وهي الآن مهملة ومتروكة للمنحرفين والآفات الاجتماعية.

سيداتي، سادتي،

هل هناك أهم من تاريخنا وثقافتنا لحمايته، خاصة أن أجيال اليوم مهددون بعدة محاولات لإغراقهم بالمخدرات والمهلوسات، من جهة، وإهمال التراث الثقافي والتاريخي، من جهة أخرى؟! فمن الضروري إصلاح ما يمكن دون إلقاء اللوم على أية جهة.

وعلى ذكر الموروث الثقافي والديني والتاريخي، نبلغكم تحيات أبناء المقاومة الشعبية لأولاد سيدي الشيخ والشيخ بوعمامة، أكبر قلاع العلم والجهاد، وكل من ينتمي إليها من كل أنحاء وطننا العزيز والتي تسجل بمرارة عدم وجود أي صرح علمي أو تاريخي بها.

فلعلم الجميع، أنه كانت بالزاوية المركزية للطريقة الشيخية بالأبيض سيدي الشيخ في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، جامعة آل سيدي الشيخ ومدرستها القرآنية وقد تخرج منهما آنذاك الكثير من المشايخ والعلماء، فهي اليوم تحتاج منكم إنصافا مستحقا وهو بناء معهد إسلامي وتاريخي يحمي الأجيال ليبقوا متمسكين بفكر أجدادهم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

تعتبر الزوايا المرجعية الرئيسية للأمة وصمام الأمان لها، فقد كانت القلاع الحصينة على الاستعمار الفرنسي الذي حاول سلخ الشعب الجزائري من هويته الوطنية ومن عروبته وإسلامه وعقيدته وموروثه الثقافي الجزائري لمدة 132 سنة.

فالواجب علينا اليوم في الجزائر المستقلة، أن ننهض بهذه المؤسسات الروحية وتقويمها ونعطيها مكانتها المستحقة لكي تمارس دورها الطبيعي داخل المجتمع؛ وذلك ببلورة قوانين خاصة بها لحمايتها والحفاظ عليها، خاصة أن جلها لا يملك دخلا يكفيها نفقتها اليومية.

وفي الأخير، نبلغكم رسالات حاملي شهادة الدكتوراه الأجراء الذين يسعون إلى الالتحاق بالجامعة الجزائرية للتدريس بها؛ وشكرا جزيلا.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا للسيد حمزة آل سيد الشيخ؛ الكلمة الآن للسيد الحاج نور، فليتفضل مشكورا.

السيد الحاج نور: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة إطارات الدولة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن بيان السياسة العامة، المعروض أمامنا اليوم، طبقا لأحكام المادة 111 من الدستور للفترة الممتدة من سبتمبر 2022 إلى غاية أوت 2023 عبر محاوره الخمسة، دليل على تكريس الديمقراطية والحوكمة وتجسيد دولة القانون.

وإننا نثمن المجهودات المعتبرة للحكومة في المجال القضائي والسياسي والاجتماعي، للنهوض بالدولة في جميع الميادين، تنفيذا لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي لم يدخر جهدا منذ انتخابه، بتجسيد وعوده التي قطعها على نفسه أمام الشعب الجزائري على الصعيدين الخارجي والداخلي.

أما على الصعيد الخارجي، فإن مبادئ الدولة الجزائرية ثابتة تجاه القضايا العادلة في المجتمع الدولي، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية. إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان غير مسبوق ووحشية الكيان الصهيوني الغاصب، الذي ضرب بكل الأعراف الدولية والإنسانية عرض الحائط، ليرتكب أبشع جرائم الحرب بقصفه المستشفيات المدنية وتقتيله الأطفال والمدنيين والعزل، ليصدم الرأي العام العالمي، وليجعلنا نتساءل: أين حقوق الإنسان؟! أين هي المنظمات الدولية؟! أين الأمم المتحدة؟! أين الدول العربية والإسلامية وحتى المسيحية؟! أين ضمير كل إنسان حي؟! نحمد الله ونفتخر بأننا جزائريون، كما نشيد بقيام رئيس الجمهورية بلم شمل الفصائل الفلسطينية والحث على توحيد قيادتها، من أجل تحرير فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وما خروج الشعب الجزائري اليوم عبر كامل ربوع الوطن إلا دليل عن تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني، وليعبر عن رفضه القاطع للكيان الصهيوني المحتل، فله منا كل الاحترام والتقدير!

أما على الصعيد الداخلي، فإن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، همه وشغله الشاغل رفع الغبن عن المواطن البسيط، من أجل توفير شروط العيش الكريم، وقد تجسد ذلك من خلال قرارات شجاعة كقرار الإدماج، منحة البطالة، الإعفاء الضريبي على الدخل، الزيادة في رواتب قطاع الوظيف العمومي، رفع التجميد عن الترقية، الإبقاء على دعم المواد الأساسية، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين وفتح الاستيراد لتلبية المتطلبات الضرورية.

كما أنه لم يغفل الجانب الاقتصادي، فقد عمل السيد رئيس الجمهورية على إصلاحات غير مسبوقة، بسن عديد القوانين التي من شأنها تنويع المداخيل للخزينة العمومية والابتعاد عن الريع البترولي، وذلك بسن قانون الاستثمار وقانون الصفقات العمومية وقانون المقاول الذاتي متبوعة بمراسيم تنظيمية، تجعل اقتصادنا على الطريق الصحيح، بعيدا عن الممارسات السابقة المشبوهة وغير المحسوبة.

وعلى صعيد الأمن والدفاع الوطني، يقوم السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، بالمهام المنوطة به، وفقا للدستور، من أجل عصرنة الجيش الوطني الشعبي، وجاهزيته لحماية الشعب والوطن من كل عدوان وجعله قوة إقليمية.

يتحتم علينا في هذا الوضع الدولي المعقد والعصيب، أن نعمل، شعبا وجيشا وحكومة، على تقوية الجبهة الداخلية، لجعل الجزائر الجديدة مستقلة، سياسيا واقتصاديا وقوة عسكرية، لأننا في عالم لا يحترم مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير، ولا المواثيق الدولية، إنما يعترف بالقوة العسكرية التي تمتلك سلاح الردع.

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي المرافق له، على تقديم بيان السياسة العامة للحكومة، أمام مجلسنا الموقر، متمنيا لهم التوفيق في أداء مهامهم.

شكرا على كرم الإصغاء تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج نور؛ الكلمة الآن للسيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

بعد تفحصنا لمحتوى بيان السياسة العامة للحكومة، اتضحت لنا بعض الملاحظات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

نثمن ما جاء به مضمون هذه الحصيلة، خاصة عندما نقارنها بالتعهدات التي جئتم بها في برنامج السنة الماضية، حيث اتضح جليا أن النسبة الكبيرة قد تم تحقيقها في مجالات مختلفة، لكن تبقى بعض الملاحظات تخص ولاية تندوف، وقبل سردها، نذكر بأن القرارات الهامة التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية، بخصوص هذه الولاية قد جسدت على أرض الواقع، بعدما كانت حلما لساكنة هذه الولاية:

أولها، انطلاق دراسة مشروع جلب الماء جنوب ـ جنوب، مشروع خط السكة الحديدية المزدوج، الرابط بين ولايتي بشار وتندوف، تجديد مشروع غار جبيلات، استكمال مشروع المعبرين الحدوديين الجزائري الموريتاني، الانطلاق في دراسة الطريق الرابط بين تندوف وشومل الموريتانية.

السيد الوزير الأول،

جاء في تقريركم بأن عدد فروع البنوك قد ارتفع إلى 1720 فرعا عبر الوطن، فمن هنا نتساءل عن حصة ولايتنا؟ في ظل اختيار منطقة حرة تجارية بالولاية وفتح سوق نحو إفريقيا الغربية، خاصة البنوك العمومية، البنك الخارجي، القرض الشعبي الوطني، الذي كان مبرمجا فتحه سنة 2021.

سيدي الوزير الأول،

ما مصير الانشغال الذي تمت مراسلتكم به من طرف أكثر من 20 عضوا بمجلس الأمة الخاص بدراسة وإعادة النظر في المرسوم المطبق على المؤسسات المصنفة بالجنوب؟

لا يعقل، معالي الوزير، أن صاحب محطة «زفت» أو «محروقات»، يدفع نفس المبلغ الذي يدفع في الشمال! مثلا لدينا بعض المحطات في الجنوب ونظرا للحدود، يفرض الوالي إعطاء حصة قليلة، مثلا 10 أطنان من المحروقات لصاحب المحطة، ويدفع نفس الرسوم، مثله مثل المحطات في الشمال، الواقعة على الطريق السيار، الذي يُفرغ من 4 إلى 5 صهاريج في اليوم!! هذا لا يعقل معالي الوزير!! ولقد راسلناكم، وأنت بدورك مشكور، فقد راسلت وزير المالية، الذي بعث إلينا بمراسلة، وذهبنا إلى وزيرة البيئة، لكن معالي الوزير الأول، لقد بقيت بين وزير المالية ووزيرة البيئة، نظرا لقانون المالية 2024، فنطلب منكم، سيدي الوزير، إعادة النظر في هذا الموضوع.

بخصوص الإطارات الأربعة التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سابقا، الذين تم إنهاء مهامهم بتاريخ 7 جوان 2023، بسبب الهيكلة الجديدة، نلتمس من سيادتكم دراسة إمكانية إدماجهم، والولايات المعنية هي: عين الدفلى، الوادي، تندوف والشلف.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: في إطار تحقيق التوازن البروتوكولي في الزيارات الرسمية، نطلب مراسلة ولاة الجمهورية بهذا الصدد، بعض الولايات تراعي تطبيق هذا البروتوكول بشكل صحيح، مثل ولاية بجاية، أو عند تنظيم البروتوكول من طرف الرئاسة.

تفعيل تعليمة الوزارة المشتركة بين وزاراتي الداخلية والمالية والسكن رقم 1 المؤرخة في 7 جوان سنة 2014 المتعلقة باستحداث جهاز خاص بولايات الجنوب والهضاب العليا، لتحديد مجالات تسيير مناطق النشاطات الصناعية وإعادة تهيئة مخططات التجزئة في مختلف الصيغ لخلق مداخيل للوكالات العقارية.

إعادة النظر في سعر المتر المربع والمقدر حاليا بأكثر من 1 مليون سنتيم في ولاية تندوف، أيعقل، معالي الوزير، المتر الواحد من الأرض في ولاية تندوف بسعر 1 مليون؟!

وزارة الصحة:

– فتح تحقيق في مشكلة اتفاقية وزارة الصحة مع وزارة التعليم العالي، بخصوص شهادات دراسات في علم الحساسية، ما ذنب الطلبة؟! وهل أركان الاتفاقية تحققت؟

– إلزامية إيجاد حلول لتشجيع قدوم الأطباء الأخصائيين إلى مناطق الجنوب، وذلك بتوفير الشروط اللازمة لاستقرارهم، ونطلب لجنة تحت إشراف الوزير الأول، حتى تحدد المسؤوليات، إما وزارة الداخلية وإما

وزارة الصحة، لأن الأطباء سكناتهم غير صالحة وليس هناك مجال لتشجيع الأطباء في الجنوب.

– تسجيل عملية إنجاز 120 سريرا بتندوف.

– تحويل مستشفى مدينة حاسي خبي، المجهز بكل التجهيزات إلى مستشفى مختلط.

– إيجاد طريقة مثلى لاستقبال مرضى الجنوب.

تدعيم ولايتي بحصة إضافية من اعتمادات فتح صيدليات جديدة، خاصة بالمنطقة، تأكيدا على مراسلة السيد الوالي.

النقل:

دعم الرحلات الموجهة إلى الجنوب، بإضافة رحلات جديدة وإعادة النظر في التوقيت.

السيد الوزير الأول،

من خلال عهدتي في البرلمان وعهدتي في مجلس الأمة، توصلت إلى حقيقة، أن الخلل في تنظيم رحلات إلى الجنوب هو دعم الحكومة لهذه الشركة، فكيف يتقبل سكان الجنوب بأن الأسطول الجوي غير كاف، في حين تبرمج رحلات إلى الخارج!؟

فتح خطوط جنوب ـ جنوب.

فتح خط «طاسيلي» بولاية تندوف.

عدم تكرار المواقع لحجاجنا الموسم الماضي، 20 ساعة هم في مطار بشار، ينتظرون حتى الليل لكي يُعطيهم مدير الخطوط الجوية رحلة في الليل! قال لهم: إذا دفعتم، فإني سأجلب لكم رحلة في الصباح، وإذا لم تدفعوا، فإنكم ستنتظرون حتى الليل؛ هذا ما يُفعل بحجاجنا!

وزارة العدل:

الإسراع في فتح فرع محكمة بلدية أم العسل، لتقريب الإدارة من المواطن.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الكلمة الآن للسيد محمد العربي سليماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

«ربّ اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول والطاقم الوزاري المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من هذا المقام، نترحم بدورنا على كل الشهداء في فلسطين وننديد بالتصرفات الصهيونية الشنيعة، التي تتصاعد يوما بعد يوم، كما نثمن قرار السلطات ومساندتها في الهّبة الشعبية التي جابت شوارع كل الولايات، من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، تعبيرا عن الرفض الشعبي العارم للعدوان الصهيوني الذي يطال الفلسطينيين، بتواطؤ مفضوح، وتنسجم هذه الهّبة مع مختلف المواقف الرسمية التي أعلنتها الجزائر، نصرة للقضية الفلسطينية بكل الوسائل وعبر مختلف المنابر الإقليمية والدولية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد تابعنا ببالغ الاهتمام والتمعن عرضكم المستفيض لبيان السياسة العامة للحكومة؛ وإن الملاحظة الأولى التي نراها من خلال عرض هذا البيان، هي إلمامه بمختلف القطاعات والجوانب، وقد كان يفترض أن تساهم هذه الميزانية في إحداث تغيير أكبر وفي نقلة نوعية للوصول إلى تحقيق متطلبات الشعب.

بداية، نثمن الدور الذي تقوم به الدبلوماسية الجزائرية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خاصة دعم الجزائر الدائم والمستفيض للقضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والصحراء الغربية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

دعنا نتكلم بلغة من القلب إلى القلب، معالي الوزير، نحن اليوم ـ والله ـ نعلم أن أعلى هرم في السلطة يقدم مجهودات لا ينكرها إلا جاحد، لكن كلما نزلنا إلى الأسفل، فإننا نجد هذه القرارات تنقص وتنقص.. حتى يأتي عون في مؤسسة أو مكان ما، ويعرقل مشروع دولة! فلنحاول أن ننظر في هذه الأمور حتى نقضي عليها. هناك بعض الوزراء عندما نطلب

مقابلتهم، من كثرة الانشغالات يحددون مواعيد مقابلتنا إما العاشرة ليلا أو السابعة صباحًا، المديرين العامين كذلك، لكن عندما تنزل نحو الأسفل فستجد هناك بيروقراطية!! لا أقول الكل، لكن البعض هم من يعرقل هذه المشاريع!

السيد الوزير الأول،

من هذا المقام، نود أن نعرج على المؤشرات الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية لعمل الحكومة، دون إغفال النقائص الموجودة وبعض الاقتراحات والحلول الممكنة، وإذ نبدأ بهذه المطالب الشعبية، أولا:

ضرورة إنشاء دائرة جديدة بولاية المنيعة في بلدية حاسي الفحل، فولاية المنيعة أصبحت مع ولاية وهران دائرة في نفس اليوم، دائرة وهران ودائرة المنيعة، واليوم أين وهران وأين المنيعة؟!

نحن نتمنى، معالي الوزير، حاسي الفحل، هذه التي تبعد عن الولاية الأم بـ 160 كلم، أن تكون بها، على الأقل، دائرتان، دائرة المنيعة ودائرة حاسي الفحل وثلاث بلديات، بارك الله فيك؛ وكذا إدراج ولاية المنيعة في مصاف ولايات الجنوب الكبير، معالي الوزير، والله، قرارات الاستفادات التي استفاد منها الجنوب الكبير ما تمسنا وقرارات الشمال أيضا لا تلحقنا؛ وأقول لك أيضا، لقد جئنا في الوسط، كل الحدود تبعد عنا بـ 1000 كلم، معالي الوزير، نحن نحاول... سأضيف أمرا آخر، كم من مرة نقدم على الاطلاع على هذا المجال المتعلق بقرارات الجنوب الكبير، فيُقال لنا لا، أنتم لستم في الجنوب الكبير، ونفس الأمر في قرارات الشمال!!

كما نلتمس من سيادتكم، النظر في قضية حاملي شهادات الدكتوراه والماجستير الأجراء المقصيين وإنصافهم؛ وكذا خريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية (PID) و(DAIS)، إذ لا تشملهم لا منحة بطالة ولا عمل، معالي الوزير، والنظر في قضيتهم هل ستكون أو لا تكون؟

كما ننقل إليكم، السيد الوزير الأول ومن خلالكم إلى كل الوزراء، بعض المطالب المستعجلة:

نشكر قطاع الصحة، لما قدمه خلال بيان السياسة العامة للحكومة السنة الماضية، كتوسعة مصلحة الكلى، سيارات الإسعاف... وبعض الأمور التي تجسدت ونحن نثمن هذا الشيء! بالإضافة إلى أن السيد الوزير قد بشرني بتسجيل مستشفى 120 سريرا، بولاية المنيعة، وهذا شيء نثمنه أيضا، بارك الله فيكم، لكن ينقص مستشفى 60 سريرا لبلدية حاسي الفحل، هذا الانشغال، معالي الوزير، يجب تسجيله، لأن بلدية حاسي الفحل فيها مستوصف وليس حتى بمستشفى، كما نقول!

في قطاع الفلاحة، تكلمنا، معالي الوزير، سابقا بخصوص السماح بدخول الأبقار والإبل، ذات السلالات الإفريقية إلى ولاية المنيعة، عندما تدخل هذه الأبقار والإبل، فنحن في منطقة فلاحية، ليس لدينا لا مصانع ولا غير ذلك! إننا نحرث الذرة العلفية وننتظر كسادها، والله لم نجد سبيلا لبيعها، على الأقل، عندما تدخل هذه الأبقار، نحن من يعلفها ونحن من يسمنها ونقيم مذابح لها وما علينا سوى جلب اللحوم إلى العاصمة، مثلما هو الحال في أدرار وتمنراست، هذه النقطة، معالي الوزير، سجلها من أجلنا.

نشكر كذلك قطاع الفلاحة، في تسهيل الكهرباء الفلاحية وكل هذه الأمور...

النقل الجوي، طائرة البوينغ هي من الضروريات، معالي الوزير، والله طائرة البوينغ منعدمة تماما في ولاية المنيعة، إضافة إلى هذا يمنع على المريض الصعود على متن طائرة (ATR)، ومرضانا الآن كيف لنا أن نجلبهم؟! على الأقل، طائرة بوينغ واحدة في الأسبوع، لم نطلب اثنتين أو ثلاثا، طائرة واحدة فقط، بالإضافة إلى زيادة الرحلات.

كما نثمن قطاع الرقمنة التي لاحظناها في كثير من القطاعات، ما شاء الله، فالرقمنة تسير في كل القطاعات كالتكوين والتعليم العالي «صفر ورقة» والعدالة... وكل القطاعات التي تعمل بالنظام الرقمي، كما نشكر السلطات المحلية وعلى رأسها السيد.

..**"تصفيق"**..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد العربي سليماني؛ الكلمة الآن للسيد لخضر مولاي سعدون، فليتفضل مشكورا.

السيد لخضر مولاي سعدون: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، نترحم على شهداء غزة والأطفال العزل والأبرياء، والخزي والعار لمن طبع وطبل والتاريخ يسجل ولا يرحم، وموقف الجزائر ثابت وواضح، ومسيرات اليوم أكبر شاهد وكل ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة.

ونحن نناقش بيان السياسة العامة للحكومة، أود أن أعود قليلا قبل مجيئي إلى هذا المجلس الموقر، أين كنت مهندسا باحثا بمجمع سوناطراك، قسم الإنتاج لمدة 12 سنة، وسجلت العديد من الاختراعات بالمعهد الوطني للملكية الصناعية (IPANI) وكنت من أحسن المخترعين في العالم العربي في مسابقة نجوم العلوم التي نظمتها دولة قطر الشقيقة (Stars of Science).

وبعد نداء السيد رئيس الجمهورية لانخراط الشباب في العمل السياسي لبناء الجزائر الجديدة، لبينا النداء وتركنا حقول النفط والغاز والمخابر والامتيازات والإغراءات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ولم ولن نهجر هذا الوطن، فتصدرت نتائج الانتخابات الولائية، والفضل يعود إلى الإصلاحات السياسية التي باشرها السيد رئيس الجمهورية والرجال المخلصون الذين نلت ثقتهم، فحملوني هذه الأمانة التي عرضت على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها.

فالمطلب الشعبي الأول هو إعلان مدينة عين البيضاء ومدينة عين مليلة ولايتين منتدبتين وذلك بعد توجيهات السيد رئيس الجمهورية بمجلس الوزراء المنعقد مطلع هذا الأسبوع.

فعين البيضاء هي أكبر مدينة بالولاية والمنطقة، عددا وكثافة سكانية، دائرة (Département) منذ سنة 1956 (Commune pleine) منذ 1868، ويعود إنشاء المدارس بها إلى سنة 1862 مثل لوصيف مباركة، وكانوني الطيب التي درس بها المجاهد رضا مالك، رئيس الحكومة الجزائرية السابق، مدينة محمد العيد آل خليفة، مدينة الفنان والشاعر العربي والإفريقي الأول الذي غنى على مسرح الأولمبياد بباريس سنة 1936 وهو عيسى الجرموني.

عين البيضاء بوهران، سميت تكريما للعالم والمعلم السعيد زموشي، ابن مدينة عين البيضاء، جراء تضحياته بالمنطقة، وكان مالك بن نبي مرشحا لانتخابات المجلس العام، ممثلا لدائرة عين البيضاء وتبسة وخنشلة وهذا ما دونه في مذكراته 1939. تقع بها أكبر قاعدة جوية بإفريقيا، ألم يحن الأوان أن تعلن كولاية منتدبة لاستدراك السنوات العجاف وضحية البيروقراطية لعدم توازن توزيع المشاريع التنموية لعقود؟!

عين مليلة القطب الصناعي والاقتصادي بامتياز، طال انتظار فتح المستشفى الجوهرة 240 سريرا ونطلب أن يكون مختلطا مع الصحة العسكرية، أما عن مستشفى إبن سينا بأم البواقي، فالوضعية التسييرية كارثية وتحتاج إلى تدخل مستعجل، المستشفى الوحيد للطفولة والأمومة بومالي لا يملك أخصائيا للتوليد أكثر من شهر، أما الثانوية الرياضية بأم البواقي، نرجو أن تكون معهد تكوين لإطارات التربية للولايات المجاورة.

أما الآن فأحتاج إلى التركيز في الأرقام والاقتراحات، في محور الطاقة لبيان السياسة العامة والتصدير خارج المحروقات.

يقدر إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر 25000 ميغاواط ونستهلك 14000 ميغاواط، منذ الاستقلال وصلت الذرة إلى 17.44 جيغاواط يوم 03 / 07 / 2023 ومنه فائض الإنتاج يقدر بـ 10 ميغاواط الذي يمكن تصديره إلى القارة الأوروبية والدول الإفريقية عبر خط شبكة نقل بين القارتين؛ وهي سابقة في تاريخ القارة السمراء وحتمية لا بد منها، مع بداية دخول إنتاج الطاقات المتجددة، فمتوسط سعر (1KWH) في أوروبا سنة 2023 قدر بـ 0.3 أورو، وبالتالي، قيمة فائض الإنتاج في السوق الأوروبية تقدر بـ 10 ملايير دولار سنويا، نعم، 10 ملايير دولار سنويا.

أما عن النظرة الاستشرافية العالمية للسنوات القادمة في التكنولوجيات الحديثة مثل: الدراجة الهوائية الكهربائية، السيارة والحافلات والشاحنات والجرارات والقطارات الكهربائية، الطائرات المسيرة (Drone) والدبابات الكهربائية والطاقات المتجددة، فكلها تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية مشتركة وهي:

- البطاريات الكهربائية (Les Batteries a base de lipopolymer).
- (Les convertisseurs statiques ou les onduleurs).
- المحركات الكهربائية الخاصة (Brochless motor).

وجب الإسراع في تصنيع نموذج جزائري، لمواجهة

التسارع التكنولوجي الرهيب؛ وذلك بالاعتماد على الكفاءات الوطنية في الداخل والخارج، وأقترح فوج عمل في هذا الشأن بين كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصناعة، وزارة الطاقة والمناجم، وزارة المؤسسات الناشئة.

أما عن الرقمنة، فالملاحظ أن عديد الوزارات خطت أشواطا كبيرة، على غرار وزارة العدل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة السكن، وزارة الداخلية ووزارة التربية إلخ.. إلا أننا ندعو وننبه باستعمال نفس التكنولوجيات بكل القطاعات ودمجهم لاحقا وتجنب الصراع التكنولوجي بين الأنظمة المستعملة لتقليل التكاليف والحماية من القرصنة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا للسيد لخضر مولاي سعدون؛ على ذكر شخصيات مدينة عين البيضاء، أذكرك فقط بالشيخ بلقاسم البيضاوي، والحاج علي الحركاتي، المجاهد.

السيد لخضر مولاي سعدون: نعم.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ الآن الكلمة للسيد عبد الرحمان بلعيد، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان بلعيد: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، إننا نثمن جهودك، سيادة دولة الوزير الأول وطاقمك الحكومي، لما التمسناه من صدق في نيتكم في التغيير والمضي قدما نحو جزائر جديدة، كما أعلن عنها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية.

في إطار السياسة الخارجية، نرفع القبعة للدولة الجزائرية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية، على عدم حيادها عن مبادئها، المتمثلة في الوقوف مع القضايا العادلة، ومنها القضية الفلسطينية؛ وهذا رغم الضغوطات الخارجية، وما هبة الشعب الجزائري اليوم في مسيرته المليونية إلا دليل على موقف الدولة الجزائرية من القضية الفلسطينية.

في الجانب الوطني:

نثمن مبدأ الدولة الاجتماعية وهذا بتكريس الطابع الاجتماعي وحفظ كرامة المواطن وذلك بـ:

- رفع القدرة الشرائية.
- التكفل بالفئات الهشة.
- عمليات التوظيف الهائلة التي مست المتعاقدين في العديد من القطاعات.
- عمليات الرقمنة التي يولي لها رئيس الجمهورية أهمية كبيرة ولكن، للأسف، لم نلمسها إلا في بعض القطاعات، من بينها: التربية، التعليم العالي والعدالة.
- لكن بالرغم من هذه الإيجابيات، هناك بعض الملاحظات التي يجب التركيز عليها ومناقشتها للمضي قدما:
- بالرغم من رفع القدرة الشرائية للمواطن، إلا أن المواطن غير راض على المستوى المعيشي، نظرا للغلاء الفاحش في المواد واسعة الاستهلاك وهذا ما يطرح عدة تساؤلات.
- قانون الاستثمار الذي لم يفرج عن جميع نصوصه التنظيمية، الذي شكل عائقا في وجه المستثمرين.
- إستمرار البيروقراطية في بعض الإدارات واستمرار العقلية القديمة الهدامة.
- من ناحية مبدأ تكافؤ الفرص: مشكلة أصحاب العقود المنتهية وهم شباب جزائريون تم إقصاؤهم من الإدماج، على غرار زملائهم، بحجة انتهاء عقودهم، ولهذا نرجو من سيادتكم أن يتم النظر في وضعيتهم.

أيعقل، سيادة الوزير الأول، أن دكاترة يقصون من مسابقات التوظيف في الجامعات وهذا هو مكانهم الطبيعي، بحجة أنهم أجراء وهم في وظائف أقل بكثير من مستواهم العلمي؟!

في الجانب المحلي، سيدي الوزير:

نتمنى للسيد الوالي، الوافد الجديد إلى ولاية المغير، نحيلة لعرج، التوفيق في مهامه ونتمنى أيضا التوفيق للسيد عيسى عيسات، المغادر إلى ولاية أم البواقي.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

بما أنني ممثل ولاية المغيّر، أضم صوتي إلى صوت زملائي أعضاء البرلمان بغرفتيه لولاية المغيّر، بخصوص ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 الذي كان المحور الهام في مداخلاتنا في بيان السياسة العامة وقانون المالية، وهو الذي أصبح مطلبا شعبيا لساكنة الولاية.

في ردكم على انشغالات السادة النواب، ذكرتم أنه تم تسجيل ازدواجية هذا الطريق في شطره المار بولاية المغيّر، في ميزانيتي 2024 و2025، وهنا نتساءل: هل سيتم تسجيله بالكامل أم أشطر منه؟

وقد أصبح من الضروري أيضا تقوية الطريق القديم غير الصالح في أجزاء كبيرة منه، وأصبح يشكل خطرا كبيرا على مستعمليه.

في مجال الفلاحة:

كما تعلمون ـ السيد الوزير الأول ـ ولاية المغيّر بها أكبر واحة على المستوى الوطني تفوق 2.5 مليون نخلة، وتعتبر ولاية المغيّر، في منطقة وادي ريغ، أخفض منطقة على المستوى الوطني، وهذا ما انجر عنه مشاكل كبيرة، وأهم المشاكل التي تعاني منها هذه الولاية هو صعود المياه الذي يهدد الولاية برمتها؛ وما زاد من تفاقم هذه الظاهرة هي المياه المستعملة التي تصب في خنادق المياه الزائدة للنخيل، ما نتج عنه:

- موت النخيل.
- إهتراء البنية التحتية من سكنات وطرقات.
- أجزاء كبيرة من الطريق الوطني رقم 3 أصبحت غير صالحة بسبب صعود المياه.
- تلوث بيئي.
- تهديد صحة المواطن.
- هناك دراسة موجودة منذ 2011 لمشروع محطات معالجة المياه المستعملة والمياه الزائدة للنخيل، في السابق كان المبرر لعدم إنجاز هذا المشروع هي الضائقة المالية للبلاد.

سيدي الوزير الأول،

- من فوائد هذا المشروع:
- حماية ثروة النخيل التي تمثل 90٪ من مداخيل ساكنة الولاية، يعني الساكنة كلها تعيش على النخيل.
- المحافظة على المياه الجوفية للأجيال القادمة، أي ننقص كمية استعمال المياه.
- المحافظة على البنية التحتية.

سيادة الوزير الأول،

في هذا المجال، نقترح إرسال لجنة وزارية مشتركة، تضم عدة قطاعات من الفلاحة، الري، الصحة، البيئة، للوقوف على هذا المشكل، سيادة الوزير، الوقوف على هذا المشكل في عين المكان ومشاهدة خطورته، حيث يهدد الولاية بكاملها، سيادة الوزير.

في مجال الصحة:

للأسف، المواطن المغيري جد ناقم على وضعية الصحة في الولاية، حيث إن المواطن المريض وفي الحالات الحرجة ينتظر يوما أو يومين لإيجاد سرير في مستشفيات الولايات المجاورة، حيث أصبحت غرفة الإنعاش من أهم مطالب الساكنة.

سيدي الوزير،

في قطاع البيئة:

الولاية برمتها لا تحتوي على مفرغة عمومية كل المفارغ عشوائية.

في مجال النقل:

- افتقار مقر بلدية الولاية إلى محطة نقل المسافرين.
- محطات النقل بالسكة الحديدية عبارة عن مواقف لا تحتوي على أدنى شروط الراحة.

نتمنى أن تكون هناك استجابة من سيادتكم لمطالب ساكنة هذه الولاية.

تحيا فلسطين، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان بلعيد؛ الكلمة الآن للسيد سمير زوبيري، فليتفضل مشكورا.

السيد سمير زوبيري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي المحترمون،

زميلاتي وزملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بالبدء، نوجه تحية إجلال وإكبار إلى المقاومة الفلسطينية التي تكتب صفحات عزنا، لما قدمته من بطولات في ساحة المعركة ضد العدو الصهيوني المجرم، هذا العدو الذي لم يجد من وسيلة للرد سوى لجوئه إلى ارتكاب جرائم حرب ضد الأبرياء العزل والأطفال.

كما أحيي الشعب الجزائري كافة على الخروج كرجل واحد ليقف إلى جانب إخوانه في غزة وفلسطين عامة، وليثبتوا للعالم أجمع أن الشعب الجزائري وحكومته ورئيسه داعمون للقضية الفلسطينية، القضية العادلة، وقد قالها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون: «لن نطبّع مع اليهود ولو أكلنا التراب».

رحم الله شهداء غزة ورحم الله شهداء فلسطين عامة.

استمعنا بالأمس، وبكثير من الاهتمام إلى عرض مفصل لبيان السياسة العامة للحكومة، من طرف السيد الوزير الأول، وإذ نسجل بارتياح كبير الحصيلة الإيجابية للأداء الحكومي طيلة سنة كاملة مضت ونتطلع لأخرى قادمة بكثير من الأمل يحدونا، حيث لمسنا مدى التقيد بتطبيق الحكومة للالتزامات (54) لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لا سيما المقاربة الاقتصادية التي تقوم على تنويع الاقتصاد وتشجيع الإنتاج الوطني وترشيد الاستيراد وتعزيز الاستقلالية السياسية والاقتصادية وتشجيع المؤسسات الناشئة وتكريس الطابع الاجتماعي للدولة؛ وهو ما يوحي لنا ببوادر تلوح في الأفق للجزائر الجديدة التي نصبو إلى تحقيق أهدافها.

سيدي الوزير الأول،

وددت في مداخلتي هاته أن أتطرق إلى بعض الانشغالات التي تعنى بالتنمية المحلية لولاية البويرة والعوائق التي تواجه طريقها والتي وجب معالجتها وتداركها مستقبلا.

فيما يخص الشأن الصحي: هناك انشغال حيوي لساكنة ولاية البويرة؛ والمتمثل في إمكانية إنشاء مستشفى جامعي، ما من شأنه الإسهام في تقديم خدمات مريحة للمرضى، خصوصا أن الولاية تتوفر على هياكل جاهزة لتجسيد هذا المشروع؛ ونود أيضا أن نطلب منكم، سيدي الوزير الأول، توفير خدمة الطوارئ الطبية (SAMU) التي تفتقر إليها الولاية للأسف الشديد!

كذلك نرجو منكم تسجيل مستشفيات بكل من بلديات: الهاشمية والقادرية وحيزر وبئر غبالو.

هناك كذلك طلب الرفع من وتيرة الإنجاز لكل من مستشفيات: عين بسام وبرج خريس ومشدالة.

كذلك هنالك استفسار، سيدي الوزير، عن أمر مهم حول الإجراءات المعمول بها في التكفل بالمرضى والحالات الاستعجالية، على وجه الخصوص، وهو عن سؤال المرضى عن مكان إقامتهم؟!

فما هو تفسير هذا التصرف، سيدي الوزير الأول؟

وهذه حادثة حدثت معي شخصيا، سقط ابني في العاصمة، نقلته إلى مستشفى بني مسوس، فأخبروني بنقله إلى البويرة، سألوني من أين أنت؟ من البويرة، إذن، فلتأخذه إلى البويرة! والسيد الوزير على علم بها ذلك الوقت، ووقعت في 7 أو 9 جوان 2023.

نرجو منكم تسجيل عملية إنجاز طريق مزدوج على مستوى الطريق الوطني رقم 18، يربط بين بلديتي بئر غبالو والبويرة.

كذلك تسجيل عملية إنجاز محول بالطريق السريع شرق ـ غرب نحو بلدية القادرية.

كذلك تزخر ولاية البويرة بمؤهلات سياحية جبلية وغابية جبارة، لكن لا زالت لم تستغل بعد، وهذا جراء قلة الاستثمارات فيها، فضلا عن بعض المشاريع التي لم يرفع عنها التجميد، وهو حال جبل ثالة رانا، وجبل ديرة اللذين يعتبران وجهتين سياحيتين جبليتين بامتياز، ولكن، للأسف، لم تستغلا بعد، نظرا لقلة البنية السياحية التي تتناسب وهذه الإمكانيات. لعله بات واضحا أن توجه الدولة نحو جلب الاستثمار وترقيته من أهم السياسات التي تبني الجزائر عليها منظومتها الاقتصادية، وعلى هذا الأساس، فإننا ندعوكم، سيدي الوزير الأول، إلى إيلاء الاهتمام بمنطقة النشاطات الصناعية في ذراع عيشة، بلدية بئر غبالو، ولاية البويرة، وكذا المنطقة الصناعية بالهاشمية، وهو ما سيجلب حتما مشاريع استثمارية تنهض بمقدرات

الولاية الاقتصادية وخلق مناصب الشغل، ونرجو منكم أيضا تسجيل أو خلق مناطق نشاطات صناعية بكل من مشدالة وأحنيف والشرفة.

كذلك، سيدي الوزير، قطاع التربية بالولاية بدوره يعاني ظاهرة الاكتظاظ؛ ونرجو من سيادتكم تسجيل متوسطة ببلدية بودربالة وبلدية بئر غبالو.

وسؤالنا أيضا: ما هو مصير المدارس الخاصة، التي لم تحصل على اعتمادها بعد عبر القطر الوطني، رغم جاهزيتها وحصولها على شهادة المطابقة لاستقبال التلاميذ وخلق مناصب شغل؟

كذلك قطاع الداخلية:

سؤال: ما هو مصير المشروع الوطني ببلدية الأصنام، الخاص بمركز تدريب وتكوين أفراد الحماية المدنية والذي يعتبر الأول من نوعه في إفريقيا، لو يتم تجسيده، مع العلم، أنه قد تم اختيار الموقع وإنشاء بعض الهياكل، إلا أنه لا زال يراوح مكانه.

.."**تصفيق**"..

..(إنشاء مراكز متقدمة ببلديتي معاله وسحاريج وزبربر المعروفة بحرائق غاباتها، مثل الصائفة الماضية كحل استباقي.

نرجو من سيادتكم الترخيص للصيادين لاقتناء سلاح الصيد من خارج الوطن.

ما هو الإجراء المتخذ للتنازل عن البيوت لشاغليها، خاصة التابعة للبلديات وتسريع وتسهيل الإجراءات الخاصة بتسوية البنايات، فيما يعرف بقانون 08 ـ 15 الذي يعرف ركودا وجمودا.

قطاع الري: هناك مشكل انعدام العقار، وجب الاقتطاع من العقار الفلاحي لبلديتي عين بسام وسور الغزلان، بودنا أن نشكر وزير الري على استقباله وتواصله الجيد معنا ونرجو تسجيل عمليات لتغطية واد سور الغزلان وواد بشلول، تفاديا للفيضانات والأمراض المتنقلة).

السيد الرئيس: شكرا للسيد سمير زوبيري؛ الكلمة الآن للسيد عز الدين هبري، فليتفضل مشكورا.

السيد عز الدين هبري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

أولا، أضم صوتي إلى صوت الشعب الجزائري وزملائي أعضاء مجلس الأمة، بالتنديد بما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق، من حملة إبادة جماعية على يد الكيان الصهيوني الغاشم، وأترحم على جميع أرواح الشهداء الذين سقطوا في ساحة الشرف في بلاد الأقصى الشريف؛ وأترحم على كل شهداء الجزائر.

أما فيما يخص مداخلتي حول بيان السياسة العامة للحكومة، نتفق جميعا على أن بيان السياسة العامة الذي قدمته الحكومة يعكس عملا جادا وجهدا حقيقيا في مختلف الميادين وبشكل خاص في الشق الاقتصادي وتعزيز روافده، لتحفيز النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية وتعزيز ازدهار البلاد، وهذا من خلال سن وإصدار حزمة من القوانين كالقانون النقدي والمصرفي، والقانون الذي يحدد القواعد المتعلقة بالصفقات العمومية والقانون الأساسي للمقاول الذاتي، ويظهر لنا هذا تفاني الحكومة في تحقيق التنمية والاستدامة الاقتصادية وتعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتطوير والابتكار.

وكذلك رقمنة جل القطاعات، منها قطاع التربية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ضمن سياسة صفر ورقة، ومن خلال هذه الجهود، نشهد تحولا حقيقيا نحو نظام تعليمي متطور، يعتمد بشكل كبير على الابتكار التكنولوجي ويهدف إلى تمكين الطالب وتوفير فرص تعلم شاملة ومتنوعة. إن هذه الخطوات تعكس التزام الحكومة بتحسين جودة التعليم والتعلم.

رغم كل هذه المجهودات المبذولة، إلا أننا نتطلع دائما إلى مزيد من العمل الجاد لتحقيق تطورات إيجابية أكبر ورفاهية في كل المجالات؛ وهذا بتنفيذ المشاريع ذات البعد الاستراتيجي لتحريك عجلة اقتصاد البلاد للعمل على الإنتاج أكثر، وكذلك حماية القدرة الشرائية للمواطنين، في ظل الارتفاع المحسوس في كل المنتوجات، خاصة ذات

الاستهلاك الواسع، نتيجة الصراعات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم، وهذا من خلال الاعتناء أكثر بالقطاع الفلاحي ودعمه وإشراك الطاقات الشبانية في مختلف المجالات.

وبمبدإ التقويم، يطيب لنا أن نشير إلى بعض النقائص التي تعاني منها ولايتي، تيبازة، التي شهدت في 25 ماي المنصرم يوما أسود، جراء الفيضانات التي عرفتها، خاصة الجهة الشرقية؛ والتي ألحقت بها أضرارا كبيرة، مما استوجب التدخل العاجل للدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لاحتواء الوضع وإعادة إسكان المتضررين خلال 48 ساعة وتعويض الآخرين بمبالغ مالية؛ وكذلك الشكر موصول إلى السلطات المحلية للولاية وعلى رأسها السيد والي الولاية أبو بكر الصديق بوستة ورؤساء البلديات ورؤساء الدوائر الذين وقفوا وقفة رجل واحد لتجاوز المحنة والحمد لله.

إلا أنه، من جهة أخرى، نجد أن هناك تأخرا في بعث الاعتمادات المالية المخصصة لإنجاز المشاريع المسجلة بعد الفيضانات الأخيرة، خاصة بعد تضرر البنية التحتية من شبكة المياه وشبكة الصرف الصحي وبعض الطرقات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

فيما يخص قطاع السكن، ولاية تيبازة تنقصها حصة من السكنات بصيغة السكن الاجتماعي، توجد عشرات الآلاف من الملفات في رفوف الدوائر؛ وكذلك تماطل في تسوية ملفات القانون رقم 08 ـ 15.

السيد الوزير الأول،

هناك بعض العمارات، الأشغال موقفة بها منذ 2017، خاصة في حي بن دومي بفوكة.

السيد الوزير الأول،

إنجاز محول في الطريق المزدوج للولوج والخروج من الطريق المزدوج إلى فوكة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

تكملة الشطر الثاني من الطريق المزدوج حجرة النص ـ الداموس لخلق ديناميكية وحركة اقتصادية أكثر فعالية، خاصة أن المنطقة معروفة بالإنتاج الفلاحي في شعبة الخضروات وتواجد سوق الجملة لهذه الشعبة بالداموس وتوافد التجار من عدة ولايات؛ وهذا لتسهيل نقل المنتوجات وتسويقها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

مجمع طونيك لصناعة الورق والكرتون، هذا الصرح الصناعي كان يشغل أكثر من 3000 عامل ويغطي حاجيات السوق الوطنية من هذه المادة بـ 43٪ واليوم لا يلبي سوى 3٪ من الطلبات ويشغل 1300 عامل وهو في تدهور مستمر ويعاني من مشاكل جمة، العمال منذ أكثر 4 أشهر دون رواتب، نتيجة الإهمال والتسيب، كذلك المركب الرياضي لإعداد المنتخبات تم إنجازه ولم يستغل بعد.

وفي الأخير، تقبلوا مني فائق التقدير والسلام عليكم.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا للسيد عز الدين هبري؛ الكلمة الآن للسيد رابح منعوم، فليتفضل مشكورا.

السيد رابح منعوم: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، والطاقم المرافق لكم،

الحضور الكرام،

سلام ربي فلاون، أزول فلاون.

تمنينا قبل عرض بيان السياسة العامة للحكومة لمناقشته على مستوى البرلمان، أن يتم إفادتنا، أو على الأقل، تقديم التقارير السنوية للأوضاع المالية لبنك الجزائر وكذا التقرير السنوي لمجلس المحاسبة حول قوانين تسوية الميزانية للسنتين الأخيرتين، لكي نتمكن حقا من التقييم الموضوعي والواقعي حول عمل الحكومة ومدى تنفيذها لبرنامج عملها، المعلن عنه في السنوات الأخيرة.

في نظرنا، دون الاطلاع على هذه التقارير التي تقوم بها هذه المؤسسة القضائية الرقابية وهذه المؤسسة المالية التي أصبحت شبه مستقلة عن الجهاز التنفيذي، لا يمكن التقييم الفعال لنشاط الجهاز التنفيذي، فلا تكفي حزمة أرقام الإنجازات المصحوبة بالشعارات والعبارات الإنشائية الواردة في مضمون وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة لمناقشة مدى تنفيذ وتجسيد مخططات عمل الحكومة.

فبهذه التقارير، على الأقل، يمكننا القول إن الجهاز

التنفيذي تمكن حقا من تغيير، ولو قليلا، منظومة تسيير الشأن العام، أم كما نقول بالعامية «بقيت دار لقمان على حالها»!؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

صراحة، تقييم أداء الحكومة يجب أن يقام على أساس تغيير ميكانيزمات تسيير المال العام ومدى نجاحها في مكافحة الرشوة وإضفاء الشفافية التامة وعلى مدى قدرتها في الانتقال من النشاط الموازي إلى النشاط المقنن والمنظم.

لا أحد ينكر إيجابية بعض الإجراءات والقرارات المتخذة في الجانب الاجتماعي، من رفع أجور الوظيف العمومي ومعاشات المتقاعدين وبعض المنح، مثل التي يستفيد منها الطلبة وذوو الاحتياجات الخاصة؛ وكذا إقرار منحة البطالة التي يستفيد منها فئة من الشباب طالبي العمل، ولكن هل تكفي هذه الإجراءات في المجال الاجتماعي؟ وتلك الإجراءات التقنية المتخذة في بعض القطاعات، مثل الرقمنة واستعمال التكنولوجيات الحديثة، لنصرخ عاليا بتحسين الأداء الحكومي!

سأكتفي بمثال وسأستعين حتى بتصريحات رسمية لبعض المسؤولين لتعليل ذلك.

فيما يخص ارتفاع القدرة الشرائية، غلاء الأسعار والتذبذب في توزيع بعض المواد الواسعة الاستهلاك؛ وعدم قدرة الدولة على التحكم في إنتاجها وتسعيرتها وحتى في استيرادها.

كيف يمكن التحكم، مثلا، في أسعار الخضر والفواكه والمواد الواسعة الاستهلاك ونحن ما زلنا عاجزين عن وضع حيز الخدمة الأسواق بالجملة، التابعة لمؤسسة «ماقرو» التي أنفقت الملايير لتشيّدها قصد تنظيم وتقنين هذه الأسواق، أي وضع هؤلاء التجار تحت سلطة القانون؟!

السيد الوزير الأول،

وفي ختام مداخلتي، لا بد أيضا من خوض جانب التنمية المحلية لولاية تيزي وزو، باختصار فقط، كوننا كان لدينا لقاء معكم ـ السيد الوزير الأول ـ أين تطرقنا إلى كل المشاريع التي تتطلب إعادة بعثها مستعجلا، لإعادة بعث التنمية المحلية في هذه الولاية التي عانت كثيرا من تأخير تجسيد عدة مشاريع حيوية اقتصادية وجد مهمة، لحل عدة مشاكل تعاني منها ساكنة قرى ومداشر هذه الولاية. ولعل أهمها مشكل المياه الذي تعاني منه بلديات الجهة الجنوبية للولاية وأخص دائرتي تيزي غنيف وذراع الميزان اللتين لا يصلهما الماء بسبب ضغط المياه، كون بلدية تيزي غنيف في آخر شبكة الربط، وبالتالي، طالبنا مرارا وتكرارا بربطهما بشبكة مياه البحر للمنطقة الشرقية لبومرداس، كونها محاذية للدائرتين وكذلك لتوفر شبكة الربط مسبقا وهكذا سنتمكن من حل مشكلة المياه في هذا الجزء من ولاية تيزي وزو نهائيا.

أما في الجانب الصناعي، أكرر وبإلحاح يجب رفع كل العراقيل التي تعاني منها المناطق الصناعية والنشاطات لوضعها حيز الخدمة.

أما في جانب الصحة، فقد كانت لدينا فرصة لإيفاد لجنة استعلامية إلى هذه الولاية وعاينت بكل دقة وضعية هذا القطاع في تيزي وزو، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار التقرير الذي أعدته لجنة الصحة لمجلسنا في هذا الغرض.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا للسيد رابح منعوم؛ الكلمة الآن للسيد محمد أمين ساحلي آخر الأعضاء المتدخلين، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد أمين ساحلي: شكرا سيدي الرئيس، قبل كل شيء، باسمي وباسم زملائي، أتوجه بشكر خاص للمجاهد صالح ڤوجيل رئيس مجلس الأمة، على تصدره لمسيرات دعم إخواننا الفلسطينيين، التي خرجت اليوم في كل ربوع الوطن.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على النبي الأمين والرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، «ربّ اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».

سيدي المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الصحافة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

هل حدث حقا؟! أقول هل حدث حقا ما شهدناه صباح يوم السبت 7 أكتوبر 2023؟! هو زلزال ضرب الصهاينة على مقياس المقاومة، سبت يذكرنا بملحمة العبور الأول ذات 1973، وها هم أبطال المقاومة يتمكنون من عبور جدران وأسلاك الحصار المضروب على أهلنا في غزة ويتوغلون كالأسود في مستوطنات العدو التي هجّر منها أهلها ليستوطنوها، فطوفان الأقصى قلّب موازين المعاهد العسكرية والكليات الحربية، لأن ما جرى ويجري ليس بين جيشين بل بين جيش يملك أفتك الأسلحة وبين أبطال يملكون الحق والإيمان، فسمعنا لأول مرة منذ 1948، مصطلح الهجوم الفلسطيني، عبارة ما كان لها من وجود في القاموس أجيالا وأجيالا، لتنهار واحدة تلو الأخرى، تلك الصورة النمطية لجيش الاحتلال المتباهي بأسطورة أنه لا يغلب، فشاهده كل العالم وهو يتعرض للإذلال، أقول، للإذلال.. "**تصفيق**"... على يد أبطال «القسام» فما استطاعت أن تفعل شيئا دوائر التجميل والطمس، وقد وثق الأبطال هجومهم بالصوت والصورة، فتداعت في لحظة مؤسسات الدعاية والترويج لأسطورة جيش الاحتلال، واستعادت الأشياء بسطتها، إنه طوفان أصحاب الأرض لاستعادة أرضهم وصد احتلال تمادى في طغيانه! فما حدث في طوفان الأقصى، ضرب في مقتل أطروحة العربي المهزوم، أقول أطروحة العربي المهزوم، طالب التطبيع، ويبدد الوهم الذي يراد تكريسه، بل لا حل في فلسطين سوى توسل سلام لا يأتي، فطوفان الأقصى أعاد طرح الحقيقة بكل بساطتها، وهي أنه ما ضاع حق وراءه مقاوم، بسم الله الرحمن الرحيم: «أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب» (البقرة: 214).

سيدي الرئيس،

بالعودة إلى بيان السياسة العامة للحكومة، فقد كانت قرارات السيد رئيس الجمهورية، ذات البعد والأثر الاجتماعي وترخيص للطابع الاجتماعي للدولة، من زيادات الأجور وتثمين المنح والإعفاءات الضريبية، لكنني أتساءل سيدي الوزير الأول، عن مصير ملف الدعم وإعادة النظر وتوجيهه إلى مستحقيه، وهو الملف الذي كان محل مناقشات واقتراحات عديدة في أكثر من مناسبة، لكنني لاحظت وقفة له هذه المرة، فما هو مصيره، السيد الوزير الأول؟ (سورة قريش: 4)

السيد الوزير،

دعني أكن صريحا وجريئا معك في الوقت ذاته، يوجد اثنان لا ثالث لهما، كما قال الله عز وجل: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (سورة قريش: 4) اليوم يجب على الحكومة.. ونحن لا نشكك في قدراتك، وأنت إنسان خلوق ونشهد لك شهادة لله، كما يقال.. "**تصفيق**".. سيدي الوزير، يجب أن يذهب الدعم إلى مستحقيه، فمن غير المعقول أن أناسا لديها أموال وتزاحم المواطن البسيط، إن شاء الله، دراسة معمقة حتى يوجه الدعم حقا إلى مستحقيه.

أما الأمر الثاني، وهو الشغل الشاغل لكل الجزائريين، وقد أعطيت لي كأمانة حتى أبلغها السيد رئيس الجمهورية، أعداء الله، أولا، وأعداء الوطن، عملاء الخارج والداخل، غزوا بلادنا بالمخدرات والمهلوسات والاتجار بالبشر، اليوم المواطنون البسطاء أصبحوا يخافون على أبنائهم، في الثانويات والمتوسطات والابتدائيات، خاصة عصابات الأحياء، سيدي الوزير، يا أخي، ماذا سأقول لك، لا بد من ردع حقيقي!.. "**تصفيق**"..

ثانيا، لقد أولى رئيس الجمهورية اهتماما خاصا لمعالجة ملف السكن بمختلف الصيغ والبرامج، وتحققت النتائج المشهودة، لكن النقطة التي أريد لفت الانتباه لها تتعلق بتحيين شروط الاستفادة من بعض الصيغ السكنية، خاصة العمومي الإيجاري، حيث يعتبر 24000 دج، شرطا تجاوزه الزمن بسبب الزيادات في الأجور، ما يتطلب إعادة النظر في شروطه وتحيينه.

ثالثا، لقد كان لقرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بتوظيف حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير، ورفع التجميد عن الترقيات في الوظيف العمومي، الأثر الإيجابي على شرائح واسعة من المجتمع، وهي قرارات ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

سيدي الوزير،

ماذا عن فئة الأطباء البطالين الذين يقارب عددهم 4000 طبيب، خاصة ونحن.. ألا تستحق هذه الفئة... اسمح لي، عمي صالح، خاصة ونحن نتحدث عن توطين الكفاءات

وحماية الأدمغة؟

ألا تستحق هذه الفئات قرارا كريما من السيد رئيس الجمهورية بتوظيفهم؟ علما أن المنظومة الصحية الوطنية بحاجة إلى تدعيم بشري، نوعي، من أجل تقريب الصحة من المواطن.

عاشت الجزائر شامخة أبية، المجد والخلود لغزة والجزائر والسلام عليكم .."**تصفيق**"..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد أمين ساحلي؛ الكلمة الآن للسيد لزرق بطاهر، رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار، فليتفضل مشكورا.

السيد لزرق بطاهر (رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء أجمعين.

السيد صالح ڤوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد أيمن بن عبد الرحمان الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء كل باسمه ووسمه وجميل صفاته،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة، إطارات الدولة المحترمون،

السيدات والسادة أسرة الإعلام المحترمون،

السادة الحضور المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بادئ ذي بدء، أستهل هذه المداخلة المتواضعة، أصالة عن نفسي ونيابة عن المجموعة البرلمانية للأحرار، أحيي على أساسها الدولة الجزائرية، رئيسا وحكومة وشعبا، على موقفهم الثابت تجاه القضية الفلسطينية، وإنه لشرف لنا أن ننتمي إلى هذا الوطن الذي يحافظ على مقدساته والبعيد كل البعد عن التطبيع، وإنها الدولة الوحيدة التي لم تنحز إلى أي طرف كان. ومن هذا المنبر، لا يسعني إلا أن أحيي الشعب الفلسطيني المقاوم على صموده أمام آلة الدمار الصهيونية، ونترحم على شهداء المقاومة الفلسطينية، وكما قال الله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: "ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون" (آل عمران: 169).

ونحن في كتلة الأحرار، نندد بأشد العبارات، بالاعتداءات المشينة على الشعب الفلسطيني الشقيق، كما نستنكر وبشدة السكوت والصمت الدولي تجاه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الأبي الذي أظهر بسالته في الدفاع عن وطنه وعن مقدسات الأمة العربية والإسلامية؛ وبهذا يكون قد رفع رأس كل العرب، وهنا لا يسعنا إلا أن نقول إنه أثبت عروبته وصان كرامة العرب، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، وتزامنا وتقديم بيان السياسة العامة من طرف الحكومة، تقف كتلة الأحرار وقفة خشوع وإجلال لشهداء نكسة 17 أكتوبر، وهو اليوم الذي خلده السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، كيوم وطني لذاكرة كفاح شعبنا المجيد، المجاهد وسمي بيوم الهجرة، ومن هذا المنبر، أحيي كل وطني غيور على وطنه ودينه وكفاح شعبه وتخليده لثورته المجيدة، دون أن ننسى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، حامي الحمى، رحم الله شهداءنا الأبرار وحفظ الله مجاهدينا الأخيار.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، أيمن عبد الرحمان المحترم،

إنه وبالرجوع إلى مناقشة تفاصيل بيان السياسة العامة لسنة 2023، التي يتقدم بها دولة الوزير الأول وللمرة الثانية، وفقا للمادة 111 من الدستور، نحن ككتلة الأحرار بمجلس الأمة؛ نسجل وبارتياح تام حرصكم وتفانيكم في تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، واحترام الدستور والتطبيق الصارم لقوانين الجمهورية، وهذا يزيدكم احتراما من طرف الشعب ومن طرف السلطة التشريعية وحرصكم على مواعيد تقديم هذا البيان وتقديمه في الآجال القانونية يزيد في تحسين العلاقة بين الحكومة والبرلمان بغرفتيه؛ وهذا ما سعى لتحقيقه السيد رئيس الجمهورية، سواء في دستور نوفمبر 2020 أو بموجب المراسيم التي تؤكد على العمل التشاركي بين المنتخبين والحكومة.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير الأول المحترم،

نحن في كتلة الأحرار، نثمن كل ما جاء في بيان السياسة العامة، الذي تم عرضه من طرف دولة الوزير الأول بتاريخ 17 أكتوبر 2023، ونصرّح بصوت مرتفع ليسمعه الجاحدون ويسمعه أعداء الجزائر في الداخل والخارج، أن هذا البيان جاء وافيا ومستوفيا لكل التوضيحات والتفاصيل التي

يحتاجها المواطن بصفة عامة ومنتخبوهم بصفة خاصة، بالتدابير والإجراءات والآليات والطرق البديلة، وما زادكم السيد الوزير الأول فخرا، اعترافكم في هذا البيان بالنقائص وما فشلتم فيه في بعض الميادين كان بتقديم البديل، وهذا لا يكون إلا شيمة من شيم الرجال.

وقبل الخوض في مناقشة بيان السياسة العامة حول المحاور الخمسة التي تفضلتم بها، فإننا نريد، سيدي الوزير الأول، أن نقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت.

وها نحن في كتلة الأحرار، نقول لكم تستحقون العلامة الكاملة في تحقيقكم ووفائكم بالوعود التي تقدمتم بها في بيان السياسة العامة لسنة 2022؛ وذلك بالقضاء على المضاربة وتوفير المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك؛ وكذا توفير المواد المدعمة، مثل الزيت والسكر والحليب والقضاء على الطوابير، وكل هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على الوفاء بالعهد، وقد ملأتم ما كان فارغا من الكأس. ونحن ككتلة الأحرار، باسمنا الخاص وباسم من نمثلهم، نقول لكم بوركتم، ونقول لكم قول الله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»؛ وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله» صدق رسول الله.

ونجدكم قد حققتم الوعود (54) التي قطعها على نفسه السيد رئيس الجمهورية وأهمها: كرامة المواطن، الشفافية، تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي، وكل هذه العوامل أدت إلى استقرار الدولة وبروزها على المستوى الدولي.

وبعد عودتنا إلى مناقشة بيان السياسة العامة، الذي هو بين أيدينا أو الذي تفضلتم بتحضيره حسب تطلعات المجتمع، مركزين على الاهتمامات الخاصة بالمواطن الجزائري والذي تم تحضيره حسب مجموعة من الأولويات التي تم عرضها في هذا البيان؛ والمتمثلة في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل وفي مجالات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني وكذا في مجال الصحة والمجال الأمني وكذا مجال التواصل مع الشركاء الدوليين؛ وكل هذا يصب في تحقيق:

1 ـ المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة.

2 ـ تقدم النمو الاقتصادي، مع تحقيق رفع التجميد عن المشاريع.

3 ـ تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

4 ـ تقوية الجبهة الداخلية للدولة.

5 ـ تكريس مبدأ الشفافية.

ومن هنا فإن الوثيقة المقدمة أمامنا اليوم، نعتبرها بمثابة التزام سنوي للاستكمال الحقيقي لوعود رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المتمثلة في (54) وعدا، والتي تمت منهجتها حسب خمسة محاور رئيسية وسوف نناقشها ونقدم لكم اقتراحاتنا؛ وذلك لا يكون عملا سياسويا أو شعبويا وإنما هو عمل تشاركي، من أجل تحسين الوضع العام والعمل السياسي المنوط بنا كمجموعة برلمانية للأحرار.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير الأول المحترم،

ـ نبدأ بتكريس دولة الحق والقانون والحوكمة:

إن الإصلاحات العميقة للعدالة وعصرنة الإدارة العمومية، كان لها في بيان السياسة العامة حصة الأسد، علما أن السيد وزير العدل، حافظ الأختام، كان حاضرا وبقوة أمام البرلمان بغرفتيه في الدورة الماضية وذلك بتقديم ترسانة قوية من المشاريع التي كان الغرض منها تقريب العدالة من المواطن وتحسين جودة العدالة وإصلاح المنظومة القضائية وتحسين الحياة اليومية والاجتماعية للقاضي وحماية مساعدي العدالة وتحفيزهم على تحسين الأداء القضائي والتنفيذ وحماية مكاتبهم، وكل هذا يصب في تعزيز استقلالية القضاء والحرص على تحقيق العدالة؛ وكان ذلك بإنشاء مشروع القانون العضوي للقضاء وإصلاح المجلس الأعلى للقضاء، تنظيم مهنة المحضر القضائي وحمايته، دمج موظفي البيع بالمزاد العلني إلى المحضرين القضائيين، مسايرة معظم القوانين مع الاتفاقيات الدولية، كل هذا العمل الجبار يحقق مبدأ المساواة أمام القضاء الجزائري ويصب في منحى الجزائر الجديدة.

دون أن ننسى جانب التوظيف، حيث تم توظيف 200 قاض، طالب في سنة 2022 و500 قاض، طالب لسنة 2023، مع 1390 موظفا في أمانات الضبط وأسلاك العدالة، مع العلم أنه تم إنشاء 6 محاكم استئنافية إدارية جهوية و12 محكمة تجارية جديدة و23 محكمة متنقلة على مستوى الجنوب.

ولمواجهة الأخطار كذلك، تم خلق قوانين مكافحة الجرائم السيبرانية؛ وكذا قوانين لحماية الأطفال من كل الأخطار والجرائم المعرضين إليها، وهذا ما يدل على استقامة العدالة

والعدل هو أساس الملك وإذا صلحت العدالة فإن المجتمع يكون صالحا.

وبهذا العمل الجبار من وزارة العدل، نحيي القائم على هذا العمل الجبار، السيد وزير العدل، حافظ الأختام، الذي يستحق منا كل التقدير والاحترام.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير الأول المحترم،

نحن في كتلة الأحرار، نبارك تنفيذ الحكومة التزام السيد رئيس الجمهورية في تعزيز الرقابة البرلمانية والعمل التشاركي بين الحكومة والبرلمان، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

– أجوبة الحكومة عن الأسئلة الشفوية والكتابية المقدمة من طرف أعضاء البرلمان بغرفتيه في آجالها القانونية.

– تسهيل عمل البعثات الرقابية البرلمانية ومتابعة الحكومة للتقارير المقدمة من طرف هاته البعثات وكذا المعاينات الميدانية البرلمانية.

أما فيما يخص الإنعاش الاقتصادي، فنحن نتابع عن كثب واهتمام دور الحكومة في تنفيذ قرارات السيد رئيس الجمهورية وكل القرارات المنبثقة من انعقاد مجلس الوزراء؛ وذلك برفع التجميد عن المشاريع وكذا رفع التجميد عن رخص الالتزام؛ وهذا خاص بجميع القطاعات في كافة أنحاء الوطن، مع العلم أن قطاع السكن أخذ حصة الأسد وهذا ما يحافظ على الطابع الاجتماعي للدولة وكذا رفع التجميد عن رخص الالتزام في قطاع الري بـ 113 مشروعا، ورفع التجميد عن 74 مشروعا في قطاع الفلاحة، دون أن ننسى قطاع الشباب والرياضة الذي أخذ على عاتقه 105 مشاريع، رفع التجميد عنها وذلك عن كل الولايات الجنوبية والهضاب العليا والباقي كان خاصا بالولايات الشمالية، زيادة عن الإعانات المقدمة من الدولة، فيما يخص الزوايا والمدارس القرآنية والمساجد داخل الوطن وخارجه، وقدّر عدد طلبة القرآن الكريم بمليون طالب.

أما فيما يخص الحفاظ على الذاكرة، فنحن في كتلة الأحرار، نبارك كل توجيهات السيد رئيس الجمهورية، منذ انتخابه، في إحيائه للذاكرة الوطنية وكذا الحفاظ عليها من أجل ترسيخ الهوية الوطنية والمحافظة عليها.

وهنا تحضرنا كل المبادرات، وكذا إحياء المحطات التاريخية وإنشاء مركز للبحوث التاريخية، والقيام بأفلام عن رموز المقاومات الشعبية، وكذا أفلام عن كل المراحل البطولية.

أما علاقة الذاكرة بالخارج، فقد أنشأت الجزائر منصة خاصة بأصدقاء الثورة الجزائرية وإنشاء منصة إلكترونية للذاكرة.

نحن في كتلة الأحرار، نعترف ونثمن سعي الحكومة، جاهدة، إلى إصلاح القطاع العمومي التجاري ووضع مخطط تنظيمي لإعادة بعثها من جديد وحوكمتها وذلك بإنشاء عقود لإطاراتها من أجل وضع حد لإفلاس هذه الشركات الكبرى، كما كانت سابقا، مع تحديد آلية رقابة على هذه الشركات، حيث قامت الحكومة بإنشاء مجلس مساهمة الدولة الذي، حسب البيان السياسي، عقد 5 دورات إلى حد الساعة، منذ إنشائه والذي من خلاله أسس إلى عصرنة شركة الخطوط الجوية الجزائرية بشراء 15 طائرة، كإضافة للأسطول الجوي الجزائري، مع عصرنة شركة نقل البضائع البحرية والجوية ووضع آليات رقابية للحفاظ عليها من جرثوم الفساد.

أما من ناحية القطاع الفلاحي، فنحن في كتلة الأحرار، نبارك تفطن الحكومة، بعد توجيهات السيد رئيس الجمهورية، لإنشاء وضبط مراكز لتخزين وأخرى لتبريد الإنتاج الفلاحي بجميع أنواعه وهذا يساهم ويحافظ على القدرة الشرائية للمواطن واستقرار السوق.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير الأول المحترم،

أما في الباب الثالث، نحن في كتلة الأحرار، نبارك ما جاءت به الحكومة في التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية؛ إذ سعت الحكومة إلى إعداد برنامج للتكوين والقضاء على البطالة والحفاظ على الطابع الاجتماعي والمجاني، سواء في قطاع التعليم بجميع أطواره وذلك بتحقيق نهضة علمية وثقافية لم يحصل لها مثيل سابقا، علما أن عدد المتمدرسين في الأطوار الأولى يفوق 11 مليون تلميذ، أو في الطور الجامعي الذي يفوق 3 ملايين، وكل هذا بتوفير الإطعام والنقل والإيواء من طرف الحكومة، وهذا نثمنه لأن الدولة تحافظ على طابعها الاجتماعي بامتياز.

الشيء نفسه بالنسبة لوزارة الصحة، فهي مشكورة على المجهودات الجبارة التي تقوم بها فيما يخص تحسين

الخدمات، وهذا ما وجد استحسانا من المواطن الجزائري، لهذا القطاع.

أما في قطاع الثقافة، فنرى أن الحكومة أعدت برنامجا لتدعيم المواقع الأثرية على المستوى الوطني، وإعادة التكفل بـ 19 مسجدا تاريخيا للمحافظة على الهوية الدينية والإسلامية والوطنية.

أما فيما يخص ميدان السكن، فإن الحكومة، وبناء على تعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، قامت بالتكفل بتوزيع السكن الترقوي لضعيفي الدخل مجانا. وهذا لا يوجد في أي دولة عالميا، زيادة على تكفل الحكومة ببناء مشاريع سكنية جديدة وذلك للقضاء على أزمة السكن بجميع الصيغ. وهنا لا يسعنا إلا القول، نحن في كتلة الأحرار، نثمن ونبارك السياسة المنتهجة من طرف الحكومة في ميدان السكن، وهذا للقضاء على البناء الهش، زيادة على متابعة قطاع السكن للمشاريع الكبرى التابعة للقطاعات الأخرى، مثل المرافق الرياضية الكبرى والمساجد الكبرى، وكل هذا يثبت نجاعة ومثابرة إطارات هذا القطاع الحي، ونشكر السيد وزير السكن، على كل ما قيل سابقا.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير الأول المحترم،

فيما يخص السياسة الخارجية، نحن في كتلة الأحرار، نثمن ما جاء في هذا الباب من البيان، فإن الدبلوماسية الخارجية بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تسهر على تعزيز دعائم السلم والاستقرار وثبوت المواقف والحفاظ على مكانتها الدولية وعدم الانحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كل هذه المبادئ جعلت الجزائر تحافظ على مكانتها دوليا، قاريا وإقليميا، وبين أشقائها العرب. وما يثبت ذلك هو انتخاب الجزائر، بالأغلبية الدولية، كعضو غير دائم للفترة 2024/2025، في مجلس الأمن الدولي؛ وكذا انتخاب الجزائر كعضو في مجلس حقوق الإنسان للفترة الممتدة بين 2023/2025 بهيئة الأمم المتحدة. وكل هذا ناتج عما تكرسه الجزائر، حفاظا على حقوق الإنسان في جميع الميادين، مع رفع مستوى الدبلوماسية إقليميا وقاريا ودوليا والتكفل بالجالية في جميع أنحاء الدول ونقل الجثامين من جميع الدول وإدخالها إلى الجزائر وإنشاء مخيمات صيفية للأطفال وأوليائهم من جميع أنحاء الدول للجالية، مع إنشاء هيئة تسمى هيئة الكفاءات العليا المعترف بها عالميا، وهذا شرف للجزائر الجديدة.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير الأول المحترم،

فيما يخص باب الدفاع الوطني:

إن الجيش الوطني الشعبي، حامي الحمى، سليل جيش التحرير الوطني، وبناء على توصيات وتوجيهات السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وزير الدفاع الوطني، القائد الأعلى للأركان، بلغ إلى تحقيق رهانات وإضفاء فعاليات الاحترافية والجاهزية والاستباقية والسعي قدما إلى احتلال الصدارة، وهذا بالقيام بالمناورات بالذخيرة الحية، من جهة؛ ومن جهة أخرى، يسهر الجيش الوطني الشعبي على الحفاظ على السيادة الوطنية والحماية الحدودية للوطن ومكافحة الإرهاب والمخدرات والهجرة السرية ومحاربة كافة الجرائم العابرة للحدود، ومن هذا المنبر، نحن في كتلة الأحرار، نحيي كل أفراد الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، من قيادة إلى آخر جندي مرابط على أقصى الحدود الجزائرية.

ومن هنا، فإن كتلة الأحرار، لها اقتراحات، نتمنى أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار على أساس توصيات فقط، من الدراسة العميقة لوثيقة بيان السياسة العامة وهي كالتالي:

1 ـ الرجاء وضع آليات رقابة لاستقرار السوق الوطني.

2 ـ وضع آليات رقابة للقضاء على الانتهازيين التجار الذين يسعون إلى غلاء السلع وارتفاع الأسعار، كما استطعتم القضاء على الطوابير والمضاربة.

3 ـ إعادة بعث ومنهجة المزارع النموذجية والمستثمرات الفلاحية وتوجيهها ومراقبتها.. (حتى تنتج ما يحتاجه السوق الوطني وكل حسب الجهة ونوعية التربة.

وفي الأخير، نثمن كل ما جاء في بيان السياسة العامة، وكلنا ثقة، إن شاء الله، في نهاية سنة 2024 سنجد الوعود التي قدمت لنا في هذه الوثيقة، محققة كما كان الحال في السنة الماضية.

شعارنا نفنى وتحيا الجزائر، شامخة أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار ومجاهدينا الأخيار.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزرق بطاهر، التدخل مكتوب وليس هناك مشكل؛ الكلمة الآن للسيد عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فليتفضل مشكورا.

السيد عفيف سنوسة (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي الفضليات، الزملاء الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

أستهل كلمتي، وإني أستصغرها أمام وحشية المجزرة التي ارتكبتها عصابات القتل والإجرام الصهيونية بقصفها عمدا لمستشفى لجأ إليه نساء وأطفال وعائلات في غزة، هربا من حملة الأرض المحروقة التي يمارسها الصهاينة على مدار أسبوعين، فراح ضحية هذا القصف الجبان أكثر من 800 ضحية بين شهيد وجريح، نعزّي أنفسنا فيهم، ونقف وقفة إكبار وتبجيل لأهلنا بفلسطين، وأبنائنا وإخواننا المجاهدين المرابطين في غزة الصبر، وفي كل ربوع فلسطين، كل فلسطين، نقاسمهم هذه الأيام نفحات المجد والإباء، وهم يضربون أروع أمثلة الصمود في وجه أبشع صور الوحشية والعنصرية واللاإنسانية، بمواجهتهم غير المتكافئة لحرب إبادة وتهجير وتصفية، في ظل صمت ونفاق وتواطؤ فاضح، يكشف الصورة القبيحة لسياسة الكيل بمكيالين، هذه الوحشية والعدوان الظالم على أهلنا في فلسطين تفرض وتستنهض كل معاني التضامن العربي، التي طالما كنا نسمعها في كل منبر، وما يسجله التاريخ غير قابل للطيّ أو النسيان.

السيد الرئيس،

فإذا كانت سنتا 2020 و2021 لبناء المؤسسات، وسنة 2022 سنة الإقلاع الاقتصادي، فإن سنة 2023 لتأكيد المنجزات والمكتسبات، فما عاشته الجزائر خلال السنوات الأربع الماضية هو ثورة حقيقية على كل الجبهات، ثورة إدارية، وتشريعية، ومؤسساتية، واقتصادية، ودبلوماسية.. ثورة لخّصت وتلخّص معنى الجزائر الجديدة في كل جوانبها ومجالاتها، فجزائر ما بعد ديسمبر 2019 ليست الجزائر التي قبلها، ولا ينكر أو يجادل في ذلك إلا جاحد أو حاقد.

فما حققته الجزائر من اختراقات وإنجازات غير مسبوقة، خلال سنوات معدودات، يؤسس لجزائر تتناسب مع تاريخها وحجمها ووزنها ومكانتها، وما كان ذلك ليتحقق لولا النظرة الاستشرافية والعمل المدروس، والأهداف الواضحة التي خطّها ووضعها السيد الرئيس في وثيقة التزاماته (54)، التي تقدم بها للشعب الجزائري، فنال بها تفويضه، وها نحن اليوم نجني ثمار 80٪ من تلك الالتزامات في شكل نتائج نعيشها ونلمسها ونراها عين اليقين.

فما تم عرضه أمامنا في بيان السياسة العامة للحكومة، من طرف السيد الوزير الأول، الذي نثني على احترافيته، ونثمّن عمله الدؤوب، وما سجلته الجزائر ليس خلال السنة الجارية فحسب، بل خلال السنوات الأربع الماضية، يرسم منحى تصاعديا في كل مؤشرات النتائج والأداء.

فاللون الأخضر هو الغالب للمُؤشرات الفلاحية والمائية والمالية والاجتماعية، وهي نتائج ما كانت لتكون لولا الأساس المتين الذي بني عليه مشروع الجزائر الجديدة.

وأولى هذه الأساسات، كانت تحصين الاستقلال الشامل للبلاد، من خلال تحقيق ثالوث الأمن الغذائي، المائي والدوائي؛ وتحصين الجبهة الداخلية بتكريس الصبغة الاجتماعية للدولة من خلال الاهتمام بالمواطن كرأس مال مستدام، والحرص على توفير الحياة الكريمة له بجميع متطلباتها من سكن وتعليم وصحة ودخل يحفظ كرامته، وهو ما ترجمته قرارات رفع الأجور وتثمين المنح وحماية القدرة الشرائية، متابعة برامج السكن، وتحسين عمل المنظومة الصحية، وجودة وديمقراطية التعليم، والعمل على وفرة الغذاء حتى في عزّ جائحة كورونا وفي عزّ أزمة الغذاء العالمية الناتجة عن الحروب الدائرة هنا وهناك.

هذه الأساسات التي حرص السيد رئيس الجمهورية على تثبيتها كانت إلى جانب التموضع والحضور الدبلوماسي للجزائر في محيطها وعمقها الاستراتيجي، إقليميا وجهويا ودوليا، وفق نظرة استشرافية، تهدف إلى حماية المصالح العليا للوطن، أولا، وتهدف أيضا لصون المبادئ الثابتة للدبلوماسية الجزائرية في الدفاع عن القضايا العادلة والتصدي لهضم حقوق المستضعفين، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، أمّ القضايا، وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

السيد الرئيس،

لقد سمح بناء المؤسسات، بدءاً بسنّ دستور 2020 وانتهاء باستكمال صرح المؤسسات الجمهورية، ديمقراطياً وبإرادة شعبية سيّدة، عبر استفتاء وانتخابات شفافة، سمح بتوجه الدولة بخطى ثابتة، مستندة على شرعية شعبية، يشدّها دعم ومرافقة الجيش الوطني الشعبي، لمباشرة بناء أركان الجزائر الجديدة، أعلنها الرئيس وتبنتها مؤسسات الجمهورية والتفّ حولها الشعب، لتعيش الجزائر خلال السنوات الماضية ثورتها الثانية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ثورة التجديد بعد ثورة التحرير المظفّرة.

أقول ثورة ثانية، لأنه لا وصف يليق بما تعيشه الجزائر على كل الصُعد، بناء وتأسيسا وتثبيتا، إلا وصف الثورة.

فالانتخابات الرئاسية، بتعدد مترشحيها على اختلاف عائلاتهم ومشاربهم السياسية ومسارها ونتائجها، ثورة.

ودستور 2020 بكل ما جاء به وما أسس له، ثورة.

وبناء مؤسسات الجمهورية من مجالس محلية، ووطنية، وهيئات، وسلطات بطريقة تمثيلية ديمقراطية شفافة مع مراعاة أخلقة الحياة السياسية والتنافس النزيه، بعيدا عن الضغط والإكراه والتوجيه القسري، ثورة.

وما سجلته المؤشرات المالية والاقتصادية من فائض مالي، والمحافظة على التوازنات الكلية للاقتصاد، وتجاوز حجم الصادرات غير النفطية بشكل تصاعدي من 5 ثم 7 وقريبا عتبة 10 ملايير دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، وهو الإنجاز الذي كان مجرد التفكير فيه قبل 4 سنوات ضربا من الخيال، ها هو اليوم أصبح حقيقة، بل المأمول هو بلوغ 15 مليار دولار في غضون سنة أو سنتين، هذا الإنجاز ثورة.

وما عرفته الجزائر من إصلاحات تشريعية شملت سنّ واقتراح قوانين مست الحياة السياسية والاجتماعية والإعلامية والاقتصادية والإدارية والقضائية والحريات، ثورة أيضا.

ومحاربة الفساد بالطريقة التي عشناها، حيث لا أحد يعلو على سلطة القانون والحق وأخلقة الحياة السياسية والحياة العامة، ثورة.

وما سجلته الجزائر دبلوماسيا من استرجاع لمكانتها وحضورها الدولي، واستعادتها لمحوريتها كبلد فاعل ومؤثر، ثورة أيضا.

ففي ظرف أربع سنوات فصلت الجزائر في خياراتها وصوبت بوصلتها ورسمت أهدافها، وهي اليوم تجني ثمار مسعاها وتترجم حرفيا عنوانها الكبير، جزائر جمهورية، جزائر ديمقراطية، جزائر شعبية وجزائر نوفمبرية.

فقد جسد السيد رئيس الجمهورية مفهوم السيادة للشعب، من خلال اعتماد الصندوق لاختيار ممثليه، محليا ووطنيا، دون إكراه أو توجيه.

وجسد مضامين الحياة الكريمة للمواطن، من خلال تحكمنا في ثرواتنا المالية والطبيعية واستغلالها وتوجيهها لصالح الوطن والمواطن بحوكمة ورشاد.

واستعدنا حضورنا في محيطنا الدولي، وعمقنا الاستراتيجي، وفق مبادئنا وتاريخنا ومكانتنا، فعادت الجزائر مقصدا لساسة العالم ومسؤوليه من مشارق الأرض ومغاربها، نتحدث بصوت عال، بعد غياب أو تغييب غير مبرر حينا، وغير مفهوم أحيانا.

السيد الرئيس،

إن الجزائر الجديدة توشك أن تحقق التحول الاقتصادي الذي تبناه رئيس الجمهورية، بفضل العمل الدؤوب على تحقيق الأمن الغذائي، حيث تجاوز دخل قطاع الفلاحة 33 مليار دولار، والتوجه نحو تفجير الطاقات الإنتاجية في الصحراء، خاصة في شعبة الحبوب لبلوغ الاكتفاء الذاتي في هذه الشعبة الاستراتيجية، وهو هدف منظور.

كما قطعت الجزائر خطوات كبيرة في مسار تحقيق الأمن المائي، من خلال تعميم استغلال محطات تحلية مياه البحر، عبر كل الولايات الساحلية، والتوجه نحو استغلال المياه الجوفية بالصحراء، ما يضمن سقي ملايين الهكتارات من المحيطات الفلاحية بولايات الجنوب الكبير، ذلك أن الأمن المائي والأمن الغذائي وجهان لعملة واحدة، وهما عنوان السيادة الوطنية.

وقصد تعزيز السيادة الوطنية، فإن الحكومة مطالبة بمضاعفة الجهد لتحقيق واستكمال الأمن الدوائي وهو ركن متين في أركان السيادة؛ وهذا بالعمل على رفع الإنتاج الدوائي الوطني، من جهة، وضمان استمرار توفير الدواء بالسوق الوطنية والقضاء على التذبذب الذي تعرفه السوق الوطنية، من جهة أخرى.

فتذبذب سوق الدواء وطنيا مشهد لا يصح ولا يليق بالجزائر الجديدة، التي نتطلع لبنائها.

سيدي الرئيس،

إن الجزائر التي أصبحت اليوم قوة إقليمية، ومركز ثقل في محيطها، بحاجة لواجهة إعلامية بحجم تطلعاتها، فنحن، مع الأسف الشديد، ولغاية اليوم نتجاهل أو نجهل استعمال قوتنا الناعمة المتمثلة في استغلال قطاعات السياحة والإعلام على تنوعه؛ واستغلال موروثنا التاريخي والديني، فيجب أن نخرج من قوقعة الإنكفاء على الذات، خاصة وأن لدينا تاريخا ثوريا مشرفا، هو جواز عبور، نطرق به عمقنا الإقليمي والجهوي؛ ولدينا أيضا موروث ديني عريق، يتمثل في الإسلام المعتدل؛ ولدينا المذهب المالكي ومراجع صوفية عالمية، كالطريقة التيجانية والقادرية وغيرها، التي لها امتدادات في بلاد عديدة، يمكننا استغلالها ضمن القوة الناعمة التي لا تقل أهمية في دورها عن القوة الاقتصادية، هذه القوة الناعمة غير المستغلة، يجب على الحكومة عدم إغفالها، فعدم تفعيلها منقصة في صرح الجزائر الجديدة التي نبنيها، ما يتطلب الاستدراك والتدارك، بل يجب العمل على هذا المحور بنفس العزم والحرص الذي عملنا ونعمل به على محاور الغذاء والماء والدواء.

سيدي الرئيس،

إن المكتسبات الدبلوماسية المحققة تحت قيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، منذ انتخابه سنة 2019 وإلى غاية اليوم، تجعلنا نشعر بالفخر، فالجزائر التي أصبحت مقصدا لرؤساء ومسؤولي عديد الدول، وزيارات الدولة التي أداها السيد الرئيس للعواصم المفتاحية في صناعة القرار؛ ونجاح الجزائر في جمع القادة العرب في قمة لمّ الشمل، وجهدها المبارك في توحيد الصف الفلسطيني؛ والتئام رؤساء برلمانات دول منظمة التعاون الإسلامي؛ وخطاب السيد رئيس الجمهورية في هيئة الأمم المتحدة مؤخرا، الذي أسمع به العالم صوت الجزائر الجديدة بكل عزّتها ومجدها، فمن محطة لأخرى تسجل الجزائر حضورها الدولي المشرف، مستندة على إرثها وتاريخها وقوتها، وآخر تلك المكتسبات انتخاب الجزائر بالإجماع عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويأتي هذا الانتخاب ليضاف إلى الإنجازات السابقة للجزائر الجديدة، لا سيما انتخابها كعضو بمجلس حقوق الإنسان وعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي.

كما انتهجت دبلوماسية الجزائر الجديدة، سياسة تعميق الشراكات والتحالفات الاستراتيجية وتعزيز الروابط الاقتصادية، في مسعى بناء شراكات كبرى، وفق مبدأ "رابح، رابح"، بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، من أجل تبوء مكانة ريادية في المنظومة الاقتصادية العالمية.

السيد الرئيس،

لقد كان الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني؛ وسيبقى أحد دعامات الاستقلال الوطني وركيزة صون السيادة الوطنية والدفاع عنها، فهو الجامع بين مختلف مقومات الأمة، ومنذ تولي السيد عبد المجيد تبون منصب رئاسة الجمهورية؛ وتحت القيادة الحكيمة للجيش الوطني الشعبي وهو يشهد مسارا تصاعديا، سيجعله في غضون السنوات القليلة القادمة في مصاف أقوى جيوش العالم، في ضوء التكوين العالي لإطاراته والتجهيز النوعي لوحداته، ضمن مسار الاحترافية التي انتهجها منذ سنوات؛ ويبقى عينا ساهرة وسدّاً منيعا للبلاد في ضوء التحديات والإكراهات الأمنية المحيطة والمفترضة، دون أن ننسى دوره المشهود في معركة البناء، من خلال تطوير الصناعات العسكرية ومساهمته في توسيع النسيج الصناعي للبلاد، هذا الصرح الوطني الشامخ يستحق منا كل الدعم والإشادة، نظير ما أداه ويؤديه صونا للوطن وحماية له.

والتقدير موصول لكل الأسلاك الأمنية والنظامية وأعوان الدولة الذين كانوا ولا يزالون دائما عنوانا لخدمة الوطن وإعلاء مصالحه في كل مجال وظرف.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، النصر لفلسطين، عاشت الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله .. **"تصفيق"**..

السيد الرئيس: شكرا للسيد عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي؛ الكلمة الآن للسيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، فليتفضل مشكورا.

السيد ساعد عروس (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة كل واحد باسمه ومقامه،

أساتذتي أعضاء مجلس الأمة من كل العائلات السياسية، لكم مني كل الحب والتقدير،

أسرة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة،

إطارات وموظفو ومستخدمو مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير الأول وبطاقمه الحكومي في رحاب مجلس الأمة، الذي يحتضن بكل اعتزار كل عام عرضا حول بيان السياسة العامة للحكومة؛ وهو تقليد وطني، دستوري، مشرف، يعكس الشفافية والوضوح والنزاهة في العمل الحكومي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الظرف العصيب الذي يمر به أهلنا في قطاع غزة والضفة الغربية والمنعطف المأساوي والخطير، الذي تمر به القضية الفلسطينية العادلة في مواجهة السعار الذي أصاب الكيان الصهيوني الإجرامي المحتل؛ وحرب الإبادة الجماعية والتهجير القسري، الذي يريد من خلال هذا الكيان الهمجي عبثا إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، أجدد أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، التنديد بهذا التصعيد والإبادة الجماعية التي يتعرض لها سكان غزة المحتلة، فالشعب الجزائري يدرك أن الظلم والاستبداد وعد إلاهي وهزيمة الاستعمار حتمية تاريخية لا يتحداها إلا جاهل مخبول، ودعمنا ومساندتنا اللامشروطة للشعب الفلسطيني الصامد وإيماننا الذي لا يخالجه شك في نصر قريب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد استمعنا إلى العرض الذي قدمه السيد الوزير الأول وتابعنا الواقع المعيش للإنجازات والمكاسب التي تحققت في هذه المجالات الحيوية، رغم الظروف الدولية العسيرة والتقلبات العالمية المتسارعة والاضطرابات التي شهدها العالم منذ أربع سنوات صحيا وسياسيا واقتصاديا ومناخيا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أربع سنوات، تخبط فيها العالم أجمع في أزمات حادة، عصفت بدول كبرى وسحقت دولا أخرى، وانقلبت موازين القوى، حتى كاد يتغير وجه العالم وتنبئ ببدء مرحلة تاريخية جديدة، يعاد فيها توزيع الفرص والثروة والقوة والمكانة الدولية، هذه الأربع سنوات مرت في الجزائر بردا وسلاما واستقرارا ونماءً.

توسعت فيها الخيارات وتواصلت ورشات العمل الإصلاحي الجبار والبناء المؤسساتي، تحت إشراف رئيس الجمهورية بكل عزم و حزم ورفعت خلالها بنجاح أكبر الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفق استراتيجيات وطنية رشيدة، أساسها الطابع الاجتماعي للدولة وحوكمة شديدة، قوامها الممارسة الكاملة للحقوق والحريات وسياسة خارجية مهيبة، أعادت الجزائر إلى مصاف القوى الكبرى وأنعشت مجدها الدبلوماسي وصيتهَا العالمي، وكرست قدسية السيادة واستقلالية القرار السِياسي والاقتصادي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أربع سنوات، نهضت خلالها الدولة الجزائرية كالعنقاء من تحت الرماد، استجابة لانتفاضة الشعب في حراكه الأصيل المبارك، لملمت جراحها ورأبت تصدعاتها، الناتجة عن سنوات من الفوضى والتسيب والانحراف، وذلك رغم تكالب الأعداء وتزايد مظاهر الاستعداء، ورغم الظرف العالمي الخاص ورغم الحاقدين والجاحدين ومتصيدي الأخطاء والمصطادين في كل ماء، نجح رهان الجزائر الجديدة، بحرص رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتوجيهاته للحكومة للمحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، تحت كل الظروف والعمل على تجنب المواطنين تداعيات الركود الاقتصادي العالمي، الذي أدى في الكثير من مناطق العالم إلى سحق المواطن البسيط والتخلي عنه في دائرة العوز والانحدار المالي المفاجئ، وقد تجلى ذلك من خلال الرّفع المتكرر للأجور وتفادي ضرائب جديدة تثقل جيب المواطنين وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي وزيادة المعاشات التقاعدية وإقرار منحة البطالة، فالجزائر هي أول دولة إفريقية تطبق برامج مستدامة لفائدة الشباب البطال، بالإضافة إلى إجراءات إدارية عديدة وإصلاحات عميقة، تهدف إلى محاربة المضاربة وتعزيز القدرة الشرائية للمواطن ومواصلة دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أربع سنوات من الحملات المنتشرة، لا سيما على مواقع التواصل الاجتماعي، البريء منها والمشبوه والتي تدس سم الفتنة في عسل التعاطف والتضامن مع الفئات الهشة، من خلال تضخيم كل تذبذب طارئ يمس توزيع أسعار بعض المواد الاستهلاكية وتحويلها إلى مأساة وطنية وتضمينها مغالطة تحميل مسؤولية الممارسات اللاأخلاقية للانتهازيين على مؤسسات الدولة، هذه المؤسسات التي تجندت بقوة، استجابة لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لمكافحة المضاربة غير المشروعة بكل حزم وصرامة وردع و معاقبة جشع الوصوليين، من أجل حماية المواد المدعمة من الاستغلال التجاري والسياسوي والحفاظ على الأمن الغذائي، الدائم والمستقر في كافة ولايات الوطن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أربع سنوات، لم تهدأ الأبواق المأجورة وهي تتابع بقلق نهضة الجزائر، بعد طول سبات ولم تتوقف عن محاولاتها البائسة والفاشلة لعرقلة مسارها الصاعد؛ ومنه وصم بلادنا بعار الجوع، ويا للمفارقة العجيبة، فهي نفسها الجزائر التي تم تصنيفها الدولة الوحيدة في إفريقيا لا مكان فيها للمجاعة بأي شكل من الأشكال، الجزائر المستقلة التي تعتبر أمنها الغذائي من مقومات السيادة الوطنية، لم ولا ولن تعرف الجوع أبدا، إن شاء الله، بفضل خيراتها و ثرواتها وشموخ شعبها والتزام قيادتها وكفاءة حوكمتها ونجاعة سياستها واستراتيجيتها التنموية التي حققت نجاحات يصدقها الواقع والأرقام، فالنتائج موجودة على الواقع، شهدنا لأول مرة ارتفاع صادرات الجزائر، بعد أن كانت بلادنا سوقا مفتوحة للاستهلاك و للاستيراد العشوائي غير المدروس، فانتعشت الصناعة المحلية ووجد المنتوج الوطني الأصيل مكانته في الأسواق بعد غياب طويل، كل هذا دون الاستعانة بالمديونية الخارجية التي ترهن حرية القرار السياسي و الاقتصادي لبلادنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أربع سنوات، من حكم رئيس الجمهورية، ترسخت دولة القانون في الجزائر الجديدة بكل ما تحمله من مهابة ورحمة وعدالة وتطبيق صارم للقوانين وتكريس لحقوق الإنسان وحماية حقوق وحريات وكرامة المواطن وتعزيز الانسجام بين فئات المجتمع، بعيدا عن الإقصاء والتمييز وخطابات الفتن والكراهية، فتعززت مؤسسات الدولة بصرح دستوري جديد وحضن ديمقراطي مهيب.

وفي سياق الحديث عن تكنولوجيات الإعلام والاتصال، نستذكر الدور الهام الذي يقوم به الإعلام الحر المسؤول في بناء الجزائر الجديدة، إذ لا يكتمل أي تحول ديمقراطي دون وجود إعلام قوي ومهني ومحترف وعالي المصداقية، يوازن بين الحرية والمسؤولية، فقد شاركت المؤسسات الإعلامية في كافة التغيرات بقوة تأثيرها على الجماهير في توجيه دفة التغيير والإصلاح نحو وجهتها الصحيحة.

وعلى هذا الأساس، كرس دستور 2020 الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، حرية التعبير وحرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، من أجل خلق بيئة اتصالية جديدة تقدم خدمة إعلامية راقية، تليق بأهداف وطموحات ومؤسسات ومكانة الجزائر الجديدة؛ وذلك في إطار منظومة إعلامية تحترم القيم والحقوق والحدود والعهود؛ ولا تستغل الصورة والقلم للهدم بدل التعمير وزرع الفرقة والكراهية بدل نشر الوحدة والمحبة والانسجام.

أربع سنوات، حرص رئيس الجمهورية على مخاطبة الشعب، من خلال المؤسسات الإعلامية، لثقته في احترافيتها وقربها من المواطن، لا سيما مع الثورة الرقمية، خاطب الشعب بلغة شعبية بسيطة، دون تكلف في اللغة ولا مبالغة في تجميل الكلمات ولا مصطلحات معقدة، لغة الرئيس هي لغة المواطن البسيط، فرسالته موجهة إليه، أولا، ولقاءاته مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية تأكيد على احترامه للسلطة الرابعة؛ وإيمانه بحيوية دورها كجسر متين بين المواطن ورئيسه ومؤسساته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أربع سنوات من تعهدات رئيس الجمهورية (54) حول إطلاق القناة البرلمانية، بهدف تكريس الممارسة الديمقراطية وتعزيز العلاقة بين المواطن وممثليه في الهيئة التشريعية، وأطلقت قناة الذاكرة لحفظ تاريخ ثورة نوفمبر الخالدة وثقل إنجازات ومآثر الحركة الوطنية، عبر مادة تاريخية مناسبة للأجيال الجديدة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أيها المجاهد، أيها المناضل، أيها الشاهد على التاريخ، لقد عاد الشهداء في الجزائر النوفمبرية الجديدة، وحضرت ذكراهم العطرة، من خلال رمزية نوفمبر، التي حرص رئيس الجمهورية على استحضارها في كافة المحطات الدستورية والسياسية الكبرى، من أجل المحافظة على حلقة الوصل مع مبادئ نوفمبر واستلهام القوة والشجاعة والثبات والثقة الكاملة في الشعب والأمة من نفحاته المباركة عدد التزاماته (54) الأربعة والخمسين، وتاريخ مصادقة الشعب على الدستور وانعقاد القمة العربية في أجواء تاريخية مهيبة، فكانت أول نوفمبر تبركا وتيمنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

نحن اليوم في جزائر آمنة مستقرة تنعم بالسلام والطمأنينة، تجسد أهدافها بهدوء وتمضي بثقة نحو مزيد من التقدم والتنمية، في ظل ثقة كاملة أن البلاد مصانة في أمنها ومصالحها الحيوية وفي حدودها البرية ومجالها الجوي، في ظل سياق إقليمي خاص وخطير وتفاقم لآفات الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات والجريمة العابرة للحدود نحن آمنون بفضل رعاية الله ويقظة وجاهزية واحترافية جيشنا الباسل، المغوار وتطور وعصرنة منظومته الدفاعية وكفاءته ووطنية قيادته.

جيشنا البطل، حامل أمانة الشهداء وسليل جيش التحرير الوطني، عن حق وجدارة.

.."تصفيق"..

الجيش العصري الذي يحظى بتقدير الشعب وباهتمام رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، الحريص على إعداد العدة واكتساب القوة الرادعة للدفاع عن السيادة الوطنية..."**تصفيق**"..

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

هل كان لهذه الجزائر الجديدة أن ترى النور وتواجه التحديات وتحقق كل هذه الإنجازات لولا وجود رجالات دولة من المستوى الرفيع يلتفون حول برنامج الرئيس ويؤمنون بنجاعته ويثقون في قدراتهم على تجسيده، رغم كل التحديات والمسلسلات اليومية عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟! إنهم رجال الجزائر الجديدة من أبنائها البررة ..."**تصفيق**".. الأكفاء المخلصين، ركيزة الوطن وحصنه المنيع، العاكفين في الميدان على خدمة مصلحة الوطن وتحقيق تطلعات الشعب واحترام القيم، وبالمقابل عليهم واجب التحفظ واحترام أخلاق المجالس، فالمجالس أمانات يدرك قدرها الرجال وليست تسريبات، تتم عن جهل بأبجديات العمل السياسي والإعلامي النزيه، وعن انحراف أخلاقي مؤسف، يتوهم الفضائح ويتبنى المساومة، ألا نستحي من هذه السلوكات؟! فالمعارضة البناءة والهادفة تمارس النقد الموضوعي البناء، فتؤيد وتكتب كل ما هو إيجابي وسليم في سياسة السلطة، وترفض ما تعتبره خطأ، فليس كل ما يعرف يقال.. فليس كل ما يعرف يقال..."**تصفيق**"..

إذا أردنا أن نحافظ على الجزائر، فعلينا المحافظة على قائدها ورموزها ومؤسساتها، وأي مساس بها وبقائدها هو إضعاف للوطن وتغليب لأعدائه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

ألا نرى بوضوح معالم جزائر جديدة، فعلا، بدستورها ومؤسساتها وممارستها الديمقراطية، ونهجها الاقتصادي ومواقفها ومشاريعها وحضورها الدولي والإقليمي، هل جزاء الإنجاز والوفاء بالعهد وتجسيد الالتزام الذي يقطعه المرء أمام شعبه، وما جزاء ذلك إلا الإحسان والامتنان والدعم والمؤازرة ورص الصفوف ومزيد من العمل؟

فلنكن كذلك جميعا، ولنجسد حبنا لوطننا المفدى وطموحنا غير المحدود في مزيد من التقدم والسلام والأمن ورفعة الشأن، من خلال تقوية الجبهة الداخلية، والحفاظ على مكاسب الجزائر الجديدة بدعم رئيسها..."**تصفيق**".. وتوفير مؤسساتها وتفويت الفرصة على أعدائها التاريخيين، والتسلح بالوعي واليقظة لإحباط المخططات المسمومة لأعداء الماضي والحاضر وكل الأزمنة.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا للسيد ساعد عروس، رئيس

المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي؛ الآن الكلمة لآخر متدخل من رؤساء المجموعات البرلمانية، السيد أحمد الصالح لطيفي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد الصالح لطيفي (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): بسم الله والصلاة والسلام على من أسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله.

السيد الرئيس المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء الحكومة،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة الأكارم،

أسرة الإعلام الموقرة،

أحييكم من هذا المنبر، باسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لا يفوتني في هذا المقام، ونحن نُنَاقش بيان السياسة العامة أن أعرّج على قضية الحال التي شغلت عقول كل العالم، سواء من مؤيد أو محايد أو مؤثر، ألا وهي العدوان الصهيوني الجائر على قطاع غزة في فلسطين المحتلة واغتيال مدنييها العزل والذين يُجابهون عدوا صهيونيا نازيا فاشيا، طغى وتغطرس بغطاء ومباركة دولية، إذ يحاول تدمير أسباب الحياة البشرية الكريمة في غزة العذراء المناضلة، ويستعمل أبشع وأخطر أنواع الإرهاب والترويع والإبادة والتقتيل والتجويع والتهجير القسري.. والتهجير القسري.. والتهجير القسري.."**تصفيق**".. والتطهير العرقي، من خلال تشريد مئات الآلاف وابتغاء تصفية القضية الفلسطينية.

فإننا من هذا المنبر، نُحمّل المسؤولية لقوى الاستكبار الدولي النافذة، غير الملتزمة بمبادئ القانون الدولي واتفاقيات جنيف والأمم المتحدة، وكيف غَدَتْ أكبر مُفوض لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية؟! حيث تكيل بمكيالين وتفتعل حساً إنسانياً لا مُتَنَاهياً في اتجاه واحد وتتعامى عنه في اتجاه مَقابل، في إنسانية احتكارية، يتم تفصيلها تحت الطلب وحسب مقاسات محدّدة وفق اعتبارات معينة.

فباسم مجموعتنا البرلمانية، نقول لهم، لا يعرف قدر الرجال إلا الرجال ونحن نُقدّر مجهوداتكم وإصراركم ومقاومتكم الباسلة وحرصكم على تحرير أرض فلسطين، من النهر إلى البحر، بإذن الله، عاصمتها القدس الشريف.."**تصفيق**".. متضرّعين لله عزّ وجل، أن يُسدّد خطاكم، ويَلُمَّ شملكم ويُؤلّف بين قلوبكم وقلوب إخوانكم العرب من حولكم، من أجل نُصرة قضيتكم العادلة التي نعتبرها جميعاً قضية كرامة ونخوة وعزة كل العرب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد تمت دراسة وتحليل وثيقة بيان السياسة العامة من طرف المجموعة البرلمانية، وأصدقكم القول إنه عند قراءة ما جاء فيها من إنجازات وما تحقق من مكاسب، أدركنا أن مشروع الجزائر الجديدة قد أصبح واضحاً للعيان ولا يُمكن لأي شخص أن يُشكّك في مسار تجسيدها على أرض الواقع.

وبعد استماعنا لعرض السيد الوزير الأول، الذي كان شافياً ووافياً وكانت رسالة سياسية بامتياز، كما ذَكّرَ بها رئيس مجلس الأمة المحترم الحضور، فهي رسالة غير مشفرة، بل واضحة المعالم والأهداف، تترجم بصورة واضحة للقاسي والداني وللصديق والخصم، مدى حرص الحكومة على تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، وترجمته على أرض الواقع من وعود والتزامات إلى حقائق ومكتسبات. جاء بيان السياسة العامة بطريقة ممنهجة، علمية، دقيقة، بعيداً عن التسييس والمراوغة والانسيابية، بَل كان بأرقام دقيقة حقيقية، متحكم فيها، تُبدي الثّقة بالنفس، ومدى المواصلة في مسار الإصلاحات التي نجد أن الحكومة عازمة على تنفيذها بخطى ثابتة.

السيد الوزير الأول،

قد أصدقت القول إنّ المُلاحظ بالعين المجردة لإنجازات الحكومة قد لا تظهر للعيان بحجم المجهود والنية الخالصة والعزيمة القوية لدى الطاقم الحكومي، لكن بيان السياسة العامة للحكومة الرّد الشافي والكافي لكل المشككين والمتآمرين على مشروع الجزائر الجديدة .."**تصفيق**".. أقول لكم السيد الوزير الأول، لقد أدركتم الداء ووصفتم الدواء.

السيد الوزير الأول،

ثق وتأكد، أن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، تشد على أيديكم وتقف إلى جانبكم، في مسار درب الإصلاحات التي نراكم فيها مَاضين في تقويم الإعوجاج والمُضي قدماً في تحقيق الإنجازات والمكاسب دون كلل أو تعب.

قد جاء بيان السياسة العامة للحكومة، وفق محاوره الخمسة، المرتبة ترتيباً تسلسلياً، لا يخلو من أيّ أسبقية أو أفضلية، بل تمت معالجة جُلّ القضايا المطروحة في مخطط عمل الحكومة المعروض علينا سابقاً، وفق تعديلات إيجابية فرضتها الظروف الراهنة تأقلماً مع الوضع الإقليمي والقاري والدولي.

السيد الوزير الأوّل،

تابعت ردّكم، الذي كان رداً شافياً ووافياً في المجلس الشعبي الوطني؛ وأطلب منكم مواصلة وبذل المجهودات الرامية لتحسين القدرة الشرائية للمواطن وضمان العيش الكريم للأسرة الجزائرية لكبح كل المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد بلدنا وإسكات المطبلين والمتآمرين والحاقدين على الوطن.

كما لا يفوتني في هذا المقام، أن أنوّه بالدبلوماسية الجزائرية، التي شرّفت شعبها وجعلته يتباهى بها بين الأمم، بمواقف ثابتة، شامخة، غير قابلة للمساومة تجاه القضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.. **"تصفيق"**..

السيد الوزير الأول،

ثق وتأكد، أن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، كتلة متماسكة ومتجانسة، تعمل تحت قيادة المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، وفق ما تقتضيه المنظومة التشريعية، رافعة شعار الجزائر النوفمبرية شيء مُقدّس لا يجب العَبَثُ به، نعمل دوماً على مُرافقة ومصارحة الحكومة من أجل تجسيد مشروع الرئيس وهو رُؤية جزائر جديدة بكل مكوناتها ومقوماتها.

السيد الوزير الأول،

تابعتم جميعا تدخلات أعضاء مجموعتنا البرلمانية والتي كانت بمعدل 40٪ من مجمل التدخلات، فاعتبروها، السيد الوزير الأول، إضافة لخريطة طريق عملكم، لأنها نابعة من انشغالات حقيقة المواطن، بعيداً عن أي مزايدات أو مغالطات.

وأوجه رسالة شكر وعرفان لكل أعضاء المجموعة البرلمانية، على تدخلاتهم وملاحظاتهم واهتمامهم الجدّي والتزامهم المُطلق مع رئيس الجمهورية، وإصرارهم على مرافقته في تحقيق التزاماته (54).

.."تصفيق"..

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

أطلب من الله عزّ وجل أن يُسدّد خطاكم ويوفقكم لما فيه الخير للبلاد والعباد، وتأكدوا أنكم ستجدوننا خير جليس وأحسن رفيق في دربكم، في كل مساركم، لتحقيق بلد آمن مستقر يرقى إلى تطلعات شعبه.

السيد الرئيس،

وفي الأخير وليس آخرا، أتقدم باسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بتحية تقدير وإجلال ووجب علينا أن نرفع أسمى تحايا التجلة ونقف وقفة احترام وامتنان للجيش الوطني الشعبي، أفرادا وقادة.. **"تصفيق"**.. ومعه الأسلاك الأمنية النظامية وعلى رأسها القائد الأعلى للقوات المسلحة، السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.. **"تصفيق"**..

فلكم منا، أيها الأبطال، ألف ألف تحية بحجم ما تقدمونه من تضحيات، من أجل تأمين الحدود والحفاظ على الوحدة الترابية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

فشكرا لكم، يا فخر الوطن وعزته، إنكم فعلا خير خلف لخير سلف، هذا هو الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني.

وأخيرا، دعونا في رحَاب مجلس الأمة، ومن بلد الشهداء وقبلة الثوار والمَجاهدين الأحرار، نرجع الصدى لصرخة أطفالنا وإخوتنا وأمهاتنا من غزة والقدس الشريف والضفة وبئر السبع والخليل ورام الله ونابلس وطول كرم وكل فلسطين، أرض الإسراء، أرض الأنبياء، أولى القبلتين وثالث الحرمين، تصرخ وتنادي:

أين أنتم يا عرب؟

أين أنتم يا مسلمون؟

أين الإنسانية؟

أين الرجولة؟

أين الشهامة؟

أين الضمائر الحية؟

أين أين...؟ لك الله يا فلسطين!

وها هو الشعب الجزائري، قد أجابها اليوم، من الأوراس الأشم وجرجرة والأطلس والونشريس والأهقار، ومن جبال بني صالح والعاصمة وكل شبر من ولايات الوطن، وقال:

أَبْلِغْ فِلِسْطِينَ الْحَبِيبَةَ أَنَّنَا
يَومَ المَلاحِم غُصَّةٌ لعَدَانَا
وقُل الجزائرُ لَنْ تُسَلِّم أُخْتَهَا
لِلْمُعْتَدِينَ الغَاصِبِينَ رُبَانَا
لَنْ نَترُكَ الأَقْصَى وَطُهْرَ تُرَابِه
وَلَهُ تَهُونُ نُفُوسُنَا وَدِمَانَا
هَذَا طَرِيقُ الصَّادِقِينَ بِحُبِّهِمْ
يَحْمُونَ مِنْ سَيْلِ الدِّمَا أَوْطَانَا

تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، عاشت فلسطين واحدة مُوَحَّدَة ومُوَحدَة، ما ضاع حق وراءه طالب، كن أو لا تكن، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا على حسن الإصغاء.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد الصالح لطيفي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني. بعد هذه المناقشة الطويلة والهامة، والتدخلات العديدة من طرف أعضاء مجلس الأمة، وأخيرا من طرف رؤساء المجموعات البرلمانية، وكلنا نتذكر ما قلته في البداية، بأن بيان السياسة العامة للحكومة هذا، هو تصريح سياسي بامتياز، وكنت قد طلبت من الإخوة أعضاء المجلس، بأن يكون الجواب سياسيا بامتياز.

بعد كل هذه المناقشة وكل ما سمعناه خلالها، إضافة إلى عملنا وأشغالنا، القضية الفلسطينية، دخلت في هذا اليوم وأعطت المفهوم الحقيقي لهذه القضية.. **"تصفيق"**.. الآن الكلمة للسيد الفاضل، الوزير الأول، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لمن دواعي سروري أن أقوم أمام مجلسكم الموقر، من أجل الرّد على مختلف انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل.

وقبل البدء في ذلك، أستسمحكم جميعا، بأن أتوجّه بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح ڤوجيل المحترم، أحد رجالات الدولة الذين لبوا نداء الثورة المجيدة، ثورة التحرير الوطني، لتنعم بلادنا اليوم بالحرية والاستقلال.. **"تصفيق"**... وما حملته ولا زالت كذلك، من دروس وآمال تغذي كفاح الأحرار والشعوب التي لا زالت تحت نير الاستعمار والظلم، كالشعب الصحراوي والشعب الفلسطيني، فسلام من أرض الثوار والأحرار إلى أرض الإسراء والمعراج.. **"تصفيق"**...

وكذلك الشكر موصول للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على الحرص والرقي اللذين أبديتموهما، خلال مناقشة مضامين بيان السياسة العامة للحكومة، وما اقترحتموه من إجراءات وتدابير بناءة، صبت في مجملها في خدمة المواطن والتنمية الوطنية؛ وما ذلك إلا دليل على تناسق العمل الحكومي مع تطلعاتكم وتطلعات مواطنينا عبر كامل التراب الوطني، وهو ما نسعى إليه جميعا كحكومة وبرلمان بغرفتيه، ضمن برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي أصبح اليوم واقعا ملموسا ومعاشا، مثلما ما تصدقه الإنجازات الميدانية والمؤشرات الإيجابية في كل المجالات التي اطلعتم عليها، بالرغم من الظروف الدولية التي نعيشها منذ بدء أزمة كورونا في أواخر 2020.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

لقد تابعت ببالغ الاهتمام جميع الانشغالات التي رفعتموها، وما سرّني أكثر هو ما أبديتموه من اطلاع موضوعي وإدراك عميق لمضامين بيان السياسة العامة للحكومة وكذا من تحليل راقٍ لمختلف الأعمال المنجزة ومدى تطابقها وأهداف مخطط عمل الحكومة، وهو ما ميّز معظم التدخلات.

لذلك، أستسمحكم وللأمانة، أن أتطرق بإجمال لمختلف الانشغالات، على أن يتم إحصاؤها بالتدقيق من قبل فريق خاص نصّبته على مستوى ديوان الوزارة الأولى،

لمتابعة ذلك، وموافاتي بتقرير مفصل عنها، حتى يتسنى للحكومة الأخذ بما ورد فيها من اقتراحات، وتصويب ما اتفقنا عليه جميعا على أنه يستحق التصويب في كل المجالات والقطاعات.

ولقد انصبت أغلب انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، حول موضوع القدرة الشرائية للمواطن والتحكم في أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.

ففي هذا المجال، وفي إطار مساعي دعم القدرة الشرائية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، اعتمدت الحكومة على جملة من الإجراءات والآليات الاقتصادية، تتجلى من خلال تطور مستوى التحويلات الاجتماعية المباشرة والذي نكرره بأنه سيرتفع من 2714 مليار دج في سنة 2023 إلى 2895 مليار دج في سنة 2024، أي ما يعادل 19.17٪ من ميزانية الدولة لسنة 2024، منها مبلغ 582 مليار دج موجه لدعم مواد الحليب والحبوب والزيت والسكر، ومبلغ 163 مليار دج، بعنوان الربط بالكهرباء والغاز والمياه، ناهيك عن دعم السكن بما يقدر بـ 313 مليار دج.

كما اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات من أجل التحكم في استقرار الأسعار، حيث إنه وفي إطار مكافحة الممارسات المتعلقة بالمضاربة غير المشروعة التي أدت إلى الارتفاع الكبير لأسعار بعض المواد الغذائية،أقول بعض المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، لا سيما البقول الجافة، فقد اعتمدت الحكومة على تحديد هوامش الربح القصوى في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع بالجملة والتجزئة لهذه المواد، وستدخل هذه الآلية في الأيام المقبلة بإذن الله تعالى.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الرامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك، فقد تم اعتماد تدابير خاصة، لا سيما، لإعادة بعث شعبة البقول الجافة، قصد تلبية كامل احتياجات السوق الوطنية عبر مقاربة جديدة، تتضمن توسيع المساحات المخصصة لإنتاج البقول الجافة إلى 150000 هكتار وكذا توجيه المزارع النموذجية التابعة للديوان الوطني المهني للحبوب، بمساحة إجمالية تقدر بـ 37700 هكتار، لإنتاج البقول الجافة بشكل حصري.

كما سيتم، بعون الله تعالى، تكوين مخزون أمني بما يوافق 12 شهرا من الاستهلاك الوطني من البقول الجافة.

وفي نفس السياق، يجدر التنويه بما قامت به الحكومة من أجل تطوير النسيج التجاري وإعطاء دفع جديد للممارسات التجارية الرسمية، لا سيما من خلال إنشاء أسواق جملة جهوية ووضع مقاربة تشاركية من أجل استيعاب التجار الناشطين في الفضاءات غير الرسمية، أو ما تسمى بالفضاءات الموازية ودمجهم في الأسواق غير المستغلة؛ بالإضافة إلى جملة من الإجراءات التنظيمية والميدانية الرامية إلى إعادة تنظيم شبكة التوزيع الوطنية والتحكم في شبكة توزيع المواد واسعة الاستهلاك والتي تشمل 12 منتوجا، نذكر منها على الخصوص: الزيت، السكر، السميد، الفرينة، العجائن الغذائية، مُرَكّز الطماطم، البقول الجافة، حليب الأطفال، المياه المعدنية والمشروبات والحليب المدعم.

أما فيما يخص تربية المواشي، فإن هذه الشعبة تواجه تحدياتٍ عديدة وكبيرة، بداية من التقلبات الاقتصادية وصولاً إلى الضغوطات البيئية والتي تتمثل خصوصا في الجفاف الذي عرفته بلادنا لسنوات متتالية أدى إلى تدهور المراعي ونقص كبير في الأعلاف، الذي كان له أثر كبير في نقص عدد القطيع؛ وهذا ما أكدته،كما قلت سابقا، نتائج الإحصاء لسنة 2022– 2023، الذي خلص إلى تراجع هذه الثروة الحيوانية إلى 21.7 مليون رأس، منها 17.3 مليون رأس غنم وما لا يتعدى 1.16 مليون رأس أبقار، منها 525000 بقرة حلوب، فيما بلغ عدد رؤوس الإبل ما يزيد عن 317000 رأس.

إن تناقص عدد رؤوس الماشية أثر سلبا على وفرة اللحوم الحمراء في السوق الوطنية؛ وبالتالي ارتفاع أسعارها.

ومن أجل ضمان استقرار شعبة اللحوم الحمراء وتنميتها، اتخذت الحكومة إجراءات لفتح استيراد لحوم الأبقار والأغنام مع خفض الحقوق الجمركية من 30٪ إلى 5٪.

أما بخصوص شعبة اللحوم البيضاء، فقد اتخذت الحكومة، بتوجيهات سامية من السيد رئيس الجمهورية، إجراءات لضمان وفرة المنتوج عبر فتح ظرفي لاستيراد كمية محدودة من اللحوم البيضاء وبيض التفقيس، إلى غاية استرداد هذه الشعبة لعافيتها وكذا اعتماد تدابير تنظيمية جديدة، ستسمح بتوفير هذه المادة على مدار السنة، بالوفرة وبالأسعار المواتية.

واسمحوا لي أن أركز على نشاط تربية الإبل والذي

شكل انشغال العديد من السادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين، حيث تعتبر تربية الإبل من أهم الأنشطة الرعوية التي يُرتكز عليها اقتصاديا في العديد من ولايات الجنوب، التي يمكن أن تلبي حاجيات المستهلك وكذا متطلبات الصناعة التقليدية.

ولهذا الغرض، خصصت الحكومة عدة برامج تنموية، من أجل النهوض بهذه الشعبة، من خلال توفير الأغذية ومخطط لاستصلاح المراعي وتوفير الماء الشروب في المناطق الجنوبية.

كما تبلغ كمية اللحوم الحمراء المنتجة من الإبل 137818 قنطار، والتي تمثل حوالي 3٪ من الإنتاج الوطني، أما بالنسبة لكمية حليب الإبل المنتجة فهي تقدر بـ 43 مليون لتر، والتي تمثل حوالي 2٪ من الإنتاج الوطني.

فيما يخص تغذية الإبل، تستفيد هذه الشعبة من برنامج دعم التغذية «بالنخالة» المخصصة لتغذية الحيوانات والشعير المدعم، حيث تمّ فتح نقاط بيع مادة الشعير المدعم في عدة ولايات واتخاذ تدابير هامة، متمثلة في بيع مادة الشعير المدعم لكل قطيع الإبل، بحصة 2 كلغ للرأس في اليوم بسعر 2500 دج للقنطار.

كما تمّ إعداد برنامج خاص لتهيئة الآبار القديمة على مستوى مراعي الإبل في المناطق الصحراوية واستحداث آبار جديدة، مع تهيئتها بوسائل سحب المياه باستعمال الطاقة الشمسية، حيث طبق هذا البرنامج في عدة ولايات جنوبية، كتندوف وتمنراست وأدرار والذي سيعمم في باقي ولايات الجنوب، ولن تدّخر الحكومة أي إجراءات من أجل حفظ وترقية هذه الشعبة، شعبة الإبل في جنوبنا الكبير.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

أما فيما يتعلق بالمضاربة غير المشروعة، فقد أسفرت عمليات الرقابة المنجزة، خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2023، عن تسجيل 147705 تدخلات، مكّن مصالح الرقابة من حجز حوالي 900 طن من السلع ذات الاستهلاك الواسع.

وعلى صعيد آخر، في مجال محاربة التضخم، اتخذ بنك الجزائر العديد من الإجراءات للتحكم في التضخم المستورد والمؤثر على القدرة الشرائية، الذي يعد – كما قلت – من بين الأسباب الرئيسية للتضخم في الجزائر، وتمثلت هذه الإجراءات في المقام الأول، في استخدام الأداة الأكثر مواءمة في مثل هذه الحالات؛ وهي سعر الصرف الاسمي، حيث ساهم ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة 8.1٪ على أساس سنوي في جويلية 2023 بشكل كبير في التخفيف من التضخم المستورد.

كذلك الارتفاع في قيمة الدينار، الذي تم تحقيقه بفضل الأداء الجيد للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية للجزائر، وبشكل خاص الرصيد الإيجابي المستمر الذي شهده ميزان المدفوعات.

ومن بين الإجراءات التي تندرج أيضا في إطار الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وجب التذكير بمسألة تثمين الأجور والرواتب للموظفين، بالإضافة إلى معاشات المتقاعدين، حيث تمّ رفع الأجور في قطاع الوظيفة العمومية لفائدة ما يزيد عن 2.8 مليون موظف، على مدى سنتين، بأثر مالي قدره 341 مليار دج لسنة 2023 و578 مليار دج ابتداء من جانفي 2024، كما تم اتخاذ تدابير عديدة خاصة، من أجل تخفيف العبء الضريبي وذلك من خلال مراجعة سلم الضريبة على الدخل الإجمالي لكل فئات الأجراء، بأثر مالي قدره 174 مليار دج، بالإضافة إلى إعفاء من يقل دخلهم عن 30000 دج في الشهر من دفع الضريبة على الدخل الإجمالي.

بالإضافة إلى زيادات استثنائية تم إقرارها سنة 2023، تمثلت في تحديد الحد الأدنى لمنح التقاعد بـ 75٪ من الأجر الوطني الأدنى المضمون والحد الأدنى لمعاشات التقاعد بـ 100٪ من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛ وكذا تثمين المعاشات والمنح التي تساوي أو تزيد عن 20000 دج، وتقل عن 50000 دج، مع ضمان ألا تقل الزيادة الممنوحة عن 2000 دج لصالح كافة الفئات المعنية بهذا التثمين.

وفي نفس الإطار، تمّ تقديم إعانة قدرها 10000 دج، لفائدة العائلات المعوزة خلال شهر رمضان؛ وكذا رفع المنحة المخصصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى 12000 دج شهريا، ومبلغ المنحة الجزافية للتضامن إلى 7000 دج شهريا.

وقد تمّ أيضاً تخصيص اعتمادات مالية في سنة 2023 بمبلغ 423.9 مليار دج، للتكفل بمنحة البطالة؛ وتغطية الزيادة في قيمة المنحة من 13000 دج إلى 15000 دج شهريا.

ودائما في إطار تعزيز القدرة الشرائية، تم إرساء سياسة

ضريبية ملائمة خلال السنتين الأخيرتين، عن طريق، لا سيما، إدراج العديد من الأحكام الجبائية وغير الجبائية ضمن قوانين المالية، سواء من خلال تفادي الزيادات في الضرائب التي قد يكون لها تأثير على الزيادة في الأسعار، بل على العكس من ذلك، قامت الدولة بإدراج تحفيزات ضريبية، تهدف إلى استقرار الأسعار وإلى دعم الاستثمار في القطاعات المنتجة، ومن بين هذه الإجراءات، اسمحوا لي أن أذكر بما يلي:

1 ـ مراجعة أقساط الجدول السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي، مع زيادة الحد الأدنى غير الخاضع للضريبة إلى 20000 دج، بدلاً من 10000 دج.

2 ـ منح تخفيض ضريبي بنسبة 50٪ بعنوان الضريبة على فوائض القيمة، عند بيع المساكن الجماعية المكونة للعقار الوحيد والمسكن الرئيسي.

3 ـ إعفاء الزيت الغذائي والسكر، من الرسم على القيمة المضافة وكذا إعفاء بذور الصوجا الموجهة لإنتاج الزيت الغذائي والسكر الخام، من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، عند تجاوز سقف الأسعار المحدد.

4 ـ إعفاء الزيت الخام والمسحوق الناتج عن سحق البذور الزيتية محليا، لمدة خمس (5) سنوات، ابتداء من الأول جانفي 2022، من الرسم على القيمة المضافة.

5 ـ إلزام الفلاحين منتجي الحبوب، المستفيدين من دعم الدولة، ببيع جميع إنتاجهم من القمح والشعير إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب.

6 ـ دعم أسعار المنتجات الحيوانية، عن طريق إعفاء أغذية المواشي والدواجن والمدخلات الموجهة لإنتاجها، من الرسم على القيمة المضافة.

7 ـ تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة من 19٪ إلى 9٪ على المنتجات المحلية من تربية المائيات.

8 ـ إلغاء الرسم الداخلي للاستهلاك على معدات الحاسوب المندرجة ضمن التعريفة الجمركية.

9 ـ إعفاء تذاكر النقل الجوي للمسافرين، من وباتجاه مناطق الجنوب الكبير، من الرسم على القيمة المضافة.

10 ـ السماح بجمركة السيارات التي يقل عمرها عن ثلاث (3) سنوات، مع تطبيق تخفيض على الحقوق والرسوم يتراوح بين 2٪ و80٪.

11 ـ تخفيض الحقوق الجمركية من 30٪ إلى 5٪ على عمليات استيراد اللحوم الحمراء الطازجة، ابتداء من 31 مارس 2023 إلى 31 ديسمبر 2024.

12 ـ تطبيق المعدل المخفض المقدر بـ 9٪، على تذاكر الدخول لقاعات الاستعراض السينماتوغرافية.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

إن عملية التحول الرقمي الذي تصبو إليه الجزائر والذي انطلقت في تجسيده مختلف القطاعات عبر مخططاتها التوجيهية، قصد تحقيق الحكومة الإلكترونية، قد تعززت بإنشاء المحافظة السامية للرقمنة، حيث كلفت هذه الأخيرة بتصميم الاستراتيجية الوطنية للرقمنة ومتابعة تنفيذها.

كما يجدر التنويه أنه من أجل ضمان تجانس أكبر في مسعى رقمنة القطاعات وفق نهج توافقي، فقد تمّ إعداد مشروع مرسوم تنفيذي، يتعلق بالمرجع الوطني لتوافقية الأنظمة المعلوماتية، كما تم إنشاء منظومة وطنية لضمان أمنها.

ومن أجل مرافقة مسعى التحول الرقمي، كان من الضروري توفير الظروف الأساسية للإدارات والهيئات والمؤسسات المقدِّمَة للخدمات عبر الخط، من أجل توطين محتوياتها وقواعد بياناتها محليا، لا سيما من خلال إنشاء مراكز بيانات جديدة.

وفي نفس الإطار، يعتبر تعميم ولوج مواطنينا إلى الإنترنت شرطا لازما لاستفادتهم من الخدمات عن بعد، حيث تحصي بلادنا اليوم أكثر من 5.3 ملايين أسرة موصولة بالإنترنت الثابت، و45 مليون مشترك في الإنترنت النقال، مما يتيح لأكثر من 75٪ من مواطنينا الولوج المستمر إلى الإنترنت.

وفيما يخص انشغالات الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة الموقر، والمتعلقة ببعث الاستثمار، فتجدر الإشارة، إلى أنه وبعد استكمال إصدار جميع النصوص التطبيقية، أقول جميع النصوص التطبيقية – منذ ديسمبر 2022 – لقانون الاستثمار الجديد، وتنصيب الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، بدأت تظهر بوادر نجاح المقاربة الجديدة للاستثمار، من خلال ما تعرفه الجزائر من حركية في مجال استقطاب الاستثمارات، وزيادة رغبات الاستثمار الأجنبي المباشر المعبّر عنه، حيث تشير آخر النتائج على مستوى شبابيك الوكالة إلى تسجيل 3734 مشروعا استثماريا منذ

بداية العمل بالقانون الجديد للاستثمار في الفاتح من نوفمبر من سنة 2022، بمبلغ مصرح به يتجاوز 1951 مليار دينار، أي ما يعادل 12 مليار دولار، مع الالتزام بخلق ما يقارب 94000 منصب شغل دائم، وكل هذه المشاريع قد استفادت من كل الامتيازات والتراخيص، حسب النصوص المتعامل بها وهي قد دخلت بالنسبة للكثير منها مرحلة الإنجاز، نظرا لتوفر أصحابها على العقار اللازم، على العقار اللازم، عفوا، سأعود إلى إشكالية العقار الاقتصادي لاحقا، إن شاء الله.

وفيما يخص وضعية المؤسسات العمومية الاقتصادية المتوقفة عن النشاط أو التي تعاني ضعفا في مخطط الأعباء، التي شكلت في وقت سابق فخرا للصناعة الوطنية في مختلف مجالات وشعب النشاط، ثم عانت من سياسة ممنهجة لشل نشاطها من خلال الاستيراد العشوائي، الأمر الذي أدى إلى توقف نشاط العديد منها وذلك بالرغم من الإمكانيات المادية والبشرية وكذا الخبرة التي كانت تكتسبها هذه الشركة.

في هذا الصدد، فقد تبنت الحكومة عدة إجراءات وقرارات لإعادة بعث المؤسسات المتوقفة عن النشاط والتي تملك مؤهلات التنافسية والتي ستمكنها من أن تتبوأ مكانتها في السوق الوطنية ولم لا الدولية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن مجلس مساهمات الدولة قد اتخذ عدة قرارات لوضع حيز التنفيذ مخططات لتطوير لعدد من المؤسسات المتوقفة عن النشاط، في انتظار مواصلة هذه العملية التي ستخص مؤسسات أخرى.

وعودة إلى العقار الصناعي، العقار الموجه للاستثمار، فأنتم تعلمون بأن كل الإجراءات التي جاءت لدعم الاستثمار، جاءت من أجل دفع قوي للاستثمار في الجزائر بكل مكوناته، وفي انتظار الانتهاء من ملف العقار الاقتصادي والذي اتسم، كما تعلمون، بالكثير من التعقيد نتيجة للتراكمات الكبيرة، جراء سوء التسيير والفساد التي عرفها خلال العشريات الماضية، مما أدى إلى إهدار ممنهج لمساحات كبيرة من هذه الثروة غير القابلة للتجديد وتحويل جزء كبير منها عن غير مقصده.

ومن أجل تصحيح هذا الوضع – كما قلت – عملت الحكومة، بتوجيهات سامية من السيد رئيس الجمهورية، بعد تشخيص دقيق، إلى المعالجة العميقة لموضوع العقار الاقتصادي، وفق رؤية واضحة المعالم والأهداف، في سبيل إضفاء انسجام أكبر على منظومة الاستثمار، حيث أفضت إلى إعداد مشروع القانون المحدد لشروط منح العقار التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الذي يهدف إلى تمكين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من التحكم في مسار الاستثمار، بداية من منح العقار إلى دخول المشاريع حيز الاستغلال.

وتهدف هذه المقاربة إلى تحرير كلي لفعل الاستثمار من التعقيدات الإدارية ورقمنة كل الإجراءات المتعلقة بمنحه، تكريسا لمبدإ المساواة في المعالجة وتعزيز فرص الولوج إلى العقار الصناعي وإلى فرص الاستثمار، لا سيما من خلال إلزامية نشر العرض العقاري وكذا إدراج حصرية معالجة طلبات العقار الاقتصادي عبر المنصة الرقمية للمستثمر.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

يكتسي موضوع التحكم في الواردات من سلع وخدمات، أهمية بالغة في المقاربة التي تنتهجها الدولة، في إطار ترشيد الاستهلاك والمحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي والأمن المالي للدولة الجزائرية، حيث تعمل الحكومة على إعادة تنظيم هذا القطاع الحيوي وتطهيره من التجاوزات الخطيرة التي كانت تستهدف تهريب العملة الصعبة إلى الخارج وإغراق السوق الوطنية بمنتوجات لا حاجة منها وبفواتير مبالغ فيها بتواطؤ من بعض الموردين في الخارج، وهو ما تم الوقوف عليه بمرارة، مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في الإطار التنظيمي المتعلق بقطاع الاستيراد من أجل البيع على الحالة نهاية سنة 2021، وتم وضع إستراتيجية جديدة لتنظيم هذا القطاع الحساس، تأخذ في الحسبان حماية صناعتنا الناشئة ومنتوجنا المحلي، والذي يعتبر أولوية الأولويات.

وتشير إحصائيات التجارة الخارجية للأشهر التسعة (9) الأولى من هذه السنة، إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للواردات بنسبة تقارب 10٪، أي حوالي 3 ملايير دولار، بينما سجلت زيادات معتبرة لواردات المدخلات من السلع الموجهة لقطاعات النشاط كسلع التجهيزات الزراعية 32.18٪ والصناعية 37.12٪، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية غير الغذائية 25.98٪. وذلك تماشيا مع نسبة النمو المعتبرة التي تشهدها هذه القطاعات المنتجة، في إطار التحفيزات التي أقرتها الدولة في مجال الاستثمار وخلق

الثروة؛ وهو ما يدل على أنّ الدولة لم تكبح أبدا الاستيراد، بل أطرته بشكل يخدم المواطن والاقتصاد الوطني.

وهنا اسمحوا لي، السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة الفضليات والأفاضل، أن أعود إلى نموذج الاقتصاد الوطني في الجزائر الجديدة، فترشيد الواردات من سلع وخدمات يشكل جزءا لا يتجزأ من النموذج الاقتصادي الجديد المبني على تحرير الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات والتوجه نحو بناء اقتصاد جديد، ميزته التنوع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وكذا إحلال الواردات بالإنتاج الوطني ذي التنافسية والجودة، ونحن ماضون، بإذن الله تعالى وعونه، في هذا النهج، بالاعتماد على مقومات الاقتصاد الوطني والاستغلال الأمثل لها كالمناجم، الطاقات المتجددة، الصناعات الصيدلانية، الصناعات التحويلية، الفلاحة والصناعات الميكانيكية، الصناعات الغذائية والسياحة بكل أنواعها وروافدها، منها، الصحراوية والحموية، وكذا الذكاء الاصطناعي، الصناعات البتروكيماوية وغيرها... والمضي في تحقيق نسبة الإدماج المواتية وكذلك – لا سيما – بتحويل المواد الخام و استهلاكها وطنيا، ولم لا تصديرها محولة عوض الاكتفاء بتصديرها كمواد خام؟ دون خلق قيمة مضافة ولا خلق منصب شغل أو التحكم في أساسيات التحويل، هذا المسار قد بدأناه وبدأنا نلمس ثماره، فلم نستورد، مثلا، البنزين منذ 2020؟! ووصلنا إلى الاكتفاء الذاتي، في مواد البناء وفي مواد أخرى، فالهدف هو الوصول إلى نقطة اللارجوع، وتحقيق أعلى درجة من التكامل والاندماج للاقتصاد الوطني، بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي أولا، وإدماج الصناعات الوطنية في سلاسل القيم الجهوية والعالمية، وبذلك نكون قد وصلنا إلى نقطة اللارجوع، بإذن الله تعالى.

ومن جانب آخر، وبهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات، تمّ تنصيب المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات، بالإضافة إلى اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى تبسيط إجراءات التصدير ومرافقة المصدرين ومعالجة شكاويهم.

ولقد تمّ التكفل بتسوية مستحقات المصدرين العالقة للسنوات الممتدة من 2017 إلى 2021، عبر تخصيص اعتماد مالي قدره 5 ملايير دج.

فترقية الصادرات كذلك ليست مجرد مقاربة نظرية، بل هي مقاربة عملية وعملياتية بحتة، لا سيما عبر فتح منصات لوجستية جديدة ودعم أخرى وكذلك التوجه نحو فتح مناطق حرة، كما تعلمون، وفتح معارض دولية لعرض المنتوج الجزائري وترقيته وكذلك فتح فروع لبنوك جزائرية في الخارج، ما من شأنه المساهمة في منح تسهيلات بنكية لمتعاملين جزائريين للولوج في أسواق جديدة، إفريقية ودولية أخرى؛ وكذلك بالنسبة لفتح الخطوط، هناك بعض الإخوة تساءلوا: لماذا تفتح خطوط دولية في بعض المناطق ولا تتوجهون إلى تغطية حاجة الوطن في الخطوط الداخلية؟ فالإجابة هي أنه إضافة إلى الانفتاح على دول الجوار والقارة الإفريقية وكذلك أمريكا وأوروبا بزيادة عدد الرحلات إلى هذه الدول، فهناك خلفية أخرى، خلفية اقتصادية بحتة وهي السماح للمتعاملين الجزائريين بالذهاب للترويج لسلعهم ومنتجاتهم على مستوى هذه الدول، كإثيوبيا وإفريقيا الجنوبية والكاميرون وكذلك، ولم لا، روسيا وعن قريب، إن شاء الله، كاراكاس، وكلها وجهات تسمح بالترويج للمنتوج الجزائري، الصناعي، الفلاحي، وحتى السياحي، فهذه هي الخلفية الذهنية بالنسبة لهكذا إجراءات.

إذن، قلت، بالنسبة لتطوير التصدير، فهذه الإجراءات عملياتية بحتة وأنتم ترونها في الميدان.

وفي إطار تدعيم الاكتفاء الذاتي – السيدات والسادة – من المواد الأساسية، على غرار الزيوت النباتية؛ وبهدف تطوير الزراعات الصناعية وتوسيع المساحات المخصصة لها، خاصة في الولايات الجنوبية، وضعت الحكومة منذ الموسم الفلاحي 2020–2021 برنامجا لتطوير هذه الزراعات، حيث تمّت زراعة ما يقارب 11000 هكتار من السلجم الزيتي، موزعة على مختلف ولايات الوطن.

وانطلاقا من الموسم الفلاحي 2022–2023 تمّ تعزيز الزراعات الزيتية بنوع آخر وهو دوار الشمس، بهدف زراعته على المدى المتوسط حوالي 45000 هكتار، خاصة بالمناطق الجنوبية التي تعد ملائمة لهذا النوع من الزراعات.

ومن أجل إنجاح هذا البرنامج وتحقيق الأهداف المسطرّة، عملت الحكومة على مرافقته وذلك بالتنسيق بين جميع المتدخلين الفاعلين في هذه الشعبة؛ وهذا بإبرام اتفاقيات، لا سيما بين المونين بالمدخلات الفلاحية والمنتجين والمحوّلين ومختلف المؤسسات العمومية ذات الصلة.

وبهدف تشجيع الفلاحين على الإقبال أكثر على هذه

الشعبة، تم اتخاذ عدة إجراءات تحفيزية، لا سيما مع ارتفاع أسعار الأسمدة في الأسواق العالمية، حيث تم رفع دعم الدولة للأسمدة من 20٪ إلى 50٪ وكذلك مراجعة الأسعار المرجعية وأيضا دعم الإنتاج برفع العلاوات المخصصة له من 1500 دج للقنطار إلى 3000 دج للقنطار بالنسبة لكل الزراعات الزيتية، بما فيها السلجم الزيتي ودوار الشمس.

وعلى صعيد آخر، يجدر التنويه بأن المشاريع المهيكلة التي أطلقتها بلادنا، كمشروع الفوسفات المدمج، ومشروع غار جبيلات أو مشروع واد أميزور للزنك، فضلا عن مساهمتها في تنويع مصادر الدخل وجعل بلادنا رائدة في المنطقة في تصدير مختلف المواد الأولية، ستحدث نقلة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما من خلال خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل المستحدثة ومئات شركات المناولة التي ستنشأ وكذا المرافق الخدمية التي ستترتب عن مثل هذه المشاريع.

فمن المهم الإشارة إلى المجهودات غير المسبوقة التي بذلتها الحكومة خلال سنتين من أجل إطلاق مشاريع استراتيجية، كانت حلما بالأمس، وشملت جميع القطاعات الحساسة، على غرار المشاريع المذكورة آنفا، إضافة إلى مشاريع أخرى في قطاعات الري والفلاحة والسكن.

حيث بلغت مجمل نفقات الاستثمار المسجلة في سنة 2022 مبلغ 3913 مليار دج، كما ارتفع ذات المبلغ إلى 4019 مليار دج بالنسبة لتقديرات سنة 2023، وتخص هذه النفقات مشاريع هيكلية مهيكلة، ذكرناها بالتفصيل سابقاً.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

أما بخصوص المنشآت القاعدية، فبالإضافة إلى الإجابات المفصلة المقدمة سابقاً، فإن الحكومة تعكف حاليا على إعداد مخطط وطني خاص، لا سيما البلديات النائية والولايات المستحدثة مؤخرا، للتكفل بوضعية الطرقات والتهيئة العمرانية، تنفيذا لقرارات السيد رئيس الجمهورية، التي أسداها خلال مجلس الوزراء المنعقد مطلع هذا الشهر.

ونظراً لأهميته، كمشروع استراتيجي مهيكل، اسمحوا لي أن أعود إلى المشروع العملاق، المتعلق بإنجاز منفذ الطريق السيار جن جن – العلمة، لما يشكله من أهمية كبرى في الرفع من قدرات استغلال ميناء جن جن وفك العزلة عن جميع مناطق الشرق الوطني، فقد تمّ تنصيب ورشات الأشغال على مستوى مقاطع ولايات جيجل، ميلة وسطيف، والأشغال جارية بوتيرة مقبولة عموما، على أن يتم رفعها، في القريب العاجل، بعد تدخل الحكومة وإزالة كل التحفظات والقيود الإجرائية، لا سيما ما تعلق بالبنود التعاقدية الجديدة؛ وهو ما أدى إلى بعث المشروع من جديد، حيث بلغت نسبة تقدم الأشغال حاليا 47٪.

أما فيما يخص الجسر العملاق داخل المشروع، فإن الدراسات التنفيذية قد انتهت وستتم مواصلة الأشغال على مستواه في أقرب الآجال من طرف الشركة المكلفة بالإنجاز.

وبخصوص مرسى الحاويات على مستوى ميناء جن جن، فتتمثل الأشغال في إنجاز رصيف بطول 1546م وبأعماق تتراوح ما بين 17م و19م، وأراضي مسطحة بمساحة 55 هكتارا، وتبلغ نسبة الإنجاز حاليا 95٪.

ويعرف هذا المشروع حل بعض النقاط العالقة بين المؤسسة المينائية لجن جن والمؤسسة المتعاقدة؛ وهي حاليا قيد الدراسة بين الطرفين لإيجاد الحلول الناجعة لمعالجتها، فلم يتبق إلا 5٪ من الإنجاز.

ومطابقة للإجراءات الجديدة المتخذة في متابعة ومراقبة أشغال إنجاز المشاريع العمومية، فسيكلف السادة ولاة جيجل، سطيف وميلة، بالسهر على الاحترام الصارم لآجال الإنجاز وكذا نوعية الإنجاز، وإيفادنا بتقارير دورية حول كل المعوقات التي قد تسبب تأخرا إضافياً.

من جهة أخرى، وعملا بالتوجيهات السامية للسيد رئيس الجمهورية للاستغلال الأمثل للمرافق والهياكل الاقتصادية، فإن الحكومة تعمل على إزالة ظاهرة تراكم الرمال على مستوى الموانئ الوطنية؛ وفي هذا المجال، أذكركم بالبرنامج الوطني متعدد السنوات لتجريف وكسح الرمال في مرحلة أولى على مستوى 11 ميناء وملجأ للصيد وميناءين للنزهة والميناء التجاري للغزوات.

كما صادقت الحكومة على إطلاق دراسات ضمن البرنامج المخطط له لجرف أربعة موانئ، أذكر منها: بجاية ومستغانم المختلطان وميناء الصيد ڤوراية بتيبازة وميناء الصيد والنزهة بكاب جنات ببومرداس.

فالغاية هي الوصول إلى مضاعفة قدرات استيعاب الأرصفة الموجودة على مستوى هذه الموانئ إلى 15م أو 16م، وهذا للاستغلال الأمثل لهذه المرافق الاقتصادية

والسماح برسو السفن ذات الحجم الكبير، ويدخل هذا، أيتها الأخوات أيها الإخوة، في إطار تخفيض فاتورة استيراد الخدمات، فأنتم تعلمون بأننا لا نتوفر على موانٍ كبيرة ذات أعماق وقدرات استيعاب تفوق عمق 15م أو 16م؛ وهو المستوى الأدنى لكي يستقبل أي ميناء أو أي مرفأ البواخر الكبرى، فما تخسره الجزائر حاليا في إطار استيراد البواخر الصغرى عوض الكبرى، وحتى بعض السلع المستوردة من الخارج، والتي تجبر على إعادة نقل هذه السلع على مستوى الموانئ الكبرى، كروتردام أو موانٍ أخرى ... يشكل تكاليف إضافية بالنسبة للمتعامل ويؤثر - طبعا - على الأسعار النهائية للمنتجات التي تباع على المستوى الوطني، وبالتالي، جاء هذا الإجراء من أجل إعادة الاعتبار إلى هذه الهياكل المينائية واستغلالها الاستغلال الأمثل؛ وستعمل وستساهم في تخفيض فاتورة الخدمات.

كما تم رفع أزيد من 600 هيكل لسفن كانت متواجدة على مستوى موانئ الصيد، تعيق الاستغلال الأمثل لهذه المرافق، مما سمح بإعطاء انسيابية أكبر على مستوى الموانئ المعنية.

وبالنسبة لطلب توسعة ميناء الصيد البحري بعنابة؛ ونظرا لأهمية واستراتيجية المشروع وحجم الأشغال المبرمجة وتكاليف إنجازه، فقد تمت هيكلة إنجاز هذا المشروع على ثلاث مراحل، نذكرها كالتالي:

13 ـ المرحلة الأولى، تتمثل في إنجاز الرصيف الفوسفاتي وستنطلق الأشغال به في أقرب الآجال، بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية.

14 ـ المرحلة الثانية، تخص إنجاز نهائي الحاويات ورصيف الحديد والصلب.

15 ـ أما المرحلة الثالثة، فتتعلق بإنجاز ميناء للصيد البحري، وتبقى مرهونة بالانتهاء من إنجاز المرحلتين الأولى والثانية.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

بالنسبة لقطاع السكن، الذي حظي بدوره بعدة تساؤلات من طرف الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة الموقر، أود تقديم التوضيحات الآتية:

فيما تعلق برفع حصص السكنات لفائدة بعض الولايات، تجدر الإشارة إلى أن تبليغ البرامج الإضافية للولايات يتم بمراعاة بعض المعايير، لعل أهمها الاحتياجات المعبر عنها من طرف السادة الولاة ومدى توفر العقار الموجه للسكن ومدى التقدم المحرز في تنفيذ البرامج السكنية المبلغة للولاية المعنية.

وبخصوص السكن الريفي، فقد تم رصد 400000 إعانة برسم الخماسي الجاري، بُلِّغَ منها إلى الولايات إلى حد الآن 260000 وحدة.

وفي نفس السياق، وبشأن صيغة السكن الريفي المجمع، فقد تم تحديد مجال تطبيق هذه الصيغة بصفة حصرية في ولايات الجنوب وفي البلديات الخاضعة لصندوق الهضاب العليا.

أما بخصوص مراجعة شروط الاستفادة من صيغة السكنات الاجتماعية، فإن مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 08 - 142، هي قيد الدراسة، لا سيما من أجل تشديد إجراءات المنح ومحاربة الغش وتعزيز الشفافية؛ وذلك بإدراج الرقمنة في طلبات السكن العمومي الإيجاري، من أجل القضاء على التجاوزات والتلاعبات التي سجلتها بعض بلديات الوطن.

وعلى صعيد آخر، باشرت الحكومة في عملية القضاء نهائيا على البيوت القصديرية التي تم إحصاؤها منذ سنة 2007؛ وذلك في إطار برنامج امتصاص السكن الهش، حيث تم تسليم لهذا الغرض، أزيد من 10 آلاف وحدة سكنية.

وفيما يخص الحصول على رخصة البناء، فقد تم إعداد مشروع مرسوم، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 15-19، المحدد لكيفيات تحضير وتسليم رخص البناء، يتضمن إدراج عدة تسهيلات، على غرار رقمنة الإجراءات وتقليص أعضاء الشبابيك الموحدة، من أجل تمكين المواطنين من الحصول على رخص البناء في الآجال المحددة.

وفيما يخص برنامج الطاقات المتجددة؛ والذي يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة واحترام التزامات الجزائر بالحد من الغازات الدفيئة، فقد تم، كما تعلمون، إدراج التحول الطاقوي كهدف ذي أولوية لبلادنا، لا سيما من خلال تطوير برنامج طموح للطاقات المتجددة بقدرة إنتاج تساوي 15000 ميغاواط طاقة كهروضوئية في آفاق 2035.

وسيتم تنفيذ هذا البرنامج على عدة مراحل، أهمها مشروع 2000 ميغاواط، حيث يتمثل في إنشاء 15 محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، بقدرات توليد تتراوح بين 80 و220 ميغاوات، موزعة على 12 ولاية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع تهدف، لا سيما، إلى

تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الأداة الوطنية وتعزيز المحتوى المحلي، بنسبة إدماج تقدر بـ 35٪.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ قطاع الطاقة يرافق جميع البرامج التنموية الوطنية والمحلية، وقد بادر ومن خلال جميع مؤسسات القطاع لتنفيذ برنامج الدولة وذلك بهدف بعث ديناميكية جديدة للاقتصاد الوطني من أجل ضمان تنمية شاملة.

وفي هذا الإطار، وفيما يخص ربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة الكهربائية، تعمل الحكومة على إنشاء قاعدة بيانات لتحديد وترتيب أولويات احتياجات المستثمرات الفلاحية، من حيث الربط بالطاقة الكهربائية على المستوى الوطني؛ وقد شملت هذه العملية أزيد من 106000 مستثمرة فلاحية عبر التراب الوطني.

حيث استفادت ولاية أدرار، على سبيل المثال، من عملية ربط 1981 مستثمرة بالكهرباء، وجاري العمل على ربط 1293 مستثمرة أخرى.

وبخصوص الانشغال المتعلق بالتكفل بالمحولات الكهربائية (160 KVA) لفائدة الفلاحين بولاية أدرار، فتجدر الإشارة إلى أن هذه الإشكالية تخص ما يقارب 3000 فلاح عبر التراب الوطني، ولذلك فقد تقرر تطوير خدمة جديدة، تتمثل في تأجير هذه المحولات للفلاحين وسيتم ضم تكاليف الإيجار إلى فاتورة استهلاك الطاقة.

ولمواجهة ندرة المياه تم وضع برنامج لتوسيع المساحات المسقية، من خلال دعم تطوير السقي الفلاحي للحصول على تعبئة الموارد المائية، فبالنسبة للمساحة الإجمالية المسقية على مستوى ولاية أدرار، فقد بلغت 46000 هكتار، في حين أن المساحة المسقية المخصصة لإنتاج الحبوب – دائما في هذه الولاية – فقد بلغت حوالي 20000 هكتار.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

وبخصوص قطاع النقل، فقد عرف مجال النقل الجوي نمواً ملحوظاً، حيث تمّ تسجيل الطلب المتزايد على الخطوط الداخلية والدولية؛ ولذلك كان لزاما إيجاد حلول من أجل تعزيز الخطوط الداخلية، لا سيما بوجهة جنوب البلاد، وكذا الخطوط الدولية، انطلاقا من الجزائر العاصمة، كمركز محوري، نحو – لا سيما – المملكة المتحدة وألمانيا والنمسا ومصر والأردن وتونس والمملكة العربية السعودية.

ولقد انصب هذا الضغط، خصوصاً، على الخطوط الجوية الجزائرية، بصفتها الفاعل الأساسي في هذا الميدان.

وفي هذا الإطار، شرعت الحكومة في وضع تصور بغرض تعزيز الرحلات بطائرات تابعة لشركة طاسيلي للطيران، انطلاقا من أن هذه الشركة تتوفر على مورد بشري مؤهل ويملك رصيدا هاما من الخبرة، وترى الحكومة أن إدماج شركة طاسيلي للطيران ضمن المنظومة الوطنية للنقل الجوي إلى جانب شركة الخطوط الجوية الجزائرية، من شأنه أن يوفر العديد من الفرص لتعزيز قطاع الطيران في الجزائر.

ومن جهة أخرى، أعدت شركة الخطوط الجوية الجزائرية مخطط عمل إلى سنة 2025، من أجل إعادة تنظيمها وهذا من خلال إعادة هيكلة الوكالات التجارية على المستوى الدولي وإنشاء فروع الصيانة والخدمات الأرضية وإعادة توزيع الموظفين وتخفيض تكاليف الاستغلال، بالإضافة إلى تعميم استخدام الرقمنة من أجل تحسين الخدمة.

وبخصوص تخفيض تسعيرة تذاكر النقل الجوي الداخلي، تمنح الجوية الجزائرية تخفيضات كالآتي:

1 ـ تخفيض 25٪ على شبكتها الداخلية لفائدة المسافرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و25 سنة.

2 ـ تخفيض 30٪ على شبكتها الداخلية لفائدة المسافرين من الجنوب نحو الشمال.

كما تطبق الجوية الجزائرية أسعارا ترويجية على خطوطها الدولية طول السنة، تتعدى في بعض الأحيان 50٪ من قيمة تذكرة الطائرة؛ وتطبق هذه الأسعار بهدف استقطاب عدد من المسافرين على خطوطها وخاصة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

وعلى صعيد آخر، تم إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كيفيات تسيير نظام التعويض في إطار المساهمة في تعويض تكاليف النقل والذي يلغي النص الحالي الذي يعود إلى سنة 1997، حيث يهدف إلى دعم تكاليف نقل المواد لصالح المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بعملية التموين وكذا الصناعيين الممارسين في مجال الإنتاج والتحويل، قصد المحافظة على أسعار هذه المواد عند مستوياتها العادية عند وصولها إلى المستهلك.

ويستفيد من هذه التدابير ساكنة 19 ولاية جنوبية. وسيتم التكفل من خلال هذا النص الجديد بالنقائص المسجلة في السابق، لا سيما ما تعلق برقمنة إجراءات

التعويض التي كانت تعرف بطئا كبيرا نجمت عنه ديون ومستحقات غير مسدّدة خلال السنوات المالية السابقة.

أما بخصوص موضوع اكتظاظ الأقسام، يجدر التنويه بأن هذه الظاهرة تمسّ نسبة قليلة جدا من المؤسسات التعليمية في بعض الولايات، وهو ناتج أساسا عن عدم استلام مشاريع الهياكل المدرسية المسجلة في آجالها المحددة.

وأعود وأقول، حتى لو بقيت هناك مدرسة واحدة مكتظة، فستعمل الحكومة، بإذن الله تعالى، وبتوجيهات صارمة من السيد رئيس الجمهورية، على القضاء النهائي على هذا الاكتظاظ، بإذن الله تعالى، باستغلال كل المقدرات وتوجيه كل الطاقات نحو القضاء على الاكتظاظ الذي تعرفه بعض مناطق وطننا المفدى.

وقد تم، في هذا المجال، اعتماد حلول مكيّفة حسب كل وضعية، مؤسسة بمؤسسة، مثل إعادة التقسيم الجغرافي للمؤسسات التعليمية واللجوء إلى نظام الدوامين، الجزئي أو الكلي، في المدارس الابتدائية، العمل بأفواج تربوية متنقلة، فتح ملحقات بالمؤسسات التعليمية المجاورة، مع توفير النقل المدرسي والإطعام للتلاميذ الذين يقطنون بعيدا عن مؤسساتهم واستغلال المحلات المتخصصة في المتوسطات والثانويات.

وفيما يخص الانشغالات حول إجراءات إلغاء تصنيف قطع أرضية فقدت طابعها الفلاحي، التي جاء ذكرها على ألسنة بعض الأخوات والإخوة في هذا المجلس الموقر، هذه القطع التي هي موجهة إلى عمليات إنجاز مرافق عمومية، فإن الحكومة أحصت 29 عملية إلغاء تصنيف، بمساحة إجمالية تقدر بـ 477.66 هكتارا، منها عمليتان تخصان ولاية المدية، بمساحة 2.1 هكتار، تتعلق بإنجاز ثانوية ومتوسطتان.

.. "تصفيق" ..

أما بخصوص الإفراج عن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، تجدر الإشارة إلى التعليمة التي أسداها السيد رئيس الجمهورية، بمناسبة اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد بتاريخ 12 سبتمبر 2023، قصد الإفراج عن القانون الأساسي الخاص بالتربية الوطنية قبل نهاية السنة الجارية، أي قبل ديسمبر 2023، إن شاء الله.

وفي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، شرعت الحكومة في وضع تدابير وإجراءات، سمحت هذه السنة – لا سيما – بتوظيف 10320 أستاذا في مختلف الأصناف، من بين فئة حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير، غير الأجراء.

حيث تعتبر هذه العملية الأولى من نوعها منذ الاستقلال؛ وقد سمحت برفع معدل التأطير الذي أصبح يساوي أستاذا واحدا لكل 22 طالبا، مثلما هو معمول به في الدول المتقدمة، مما يُدخل القطاع في سُلّم تجويد التعليم والتكوين العاليين.

وبالنسبة لعملية إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، في مناصب شغل قارة وضمان تغطية اجتماعية كاملة للمعنيين والذين يفوق عددهم نصف المليون، فلم يتبق، كما قلت سابقا، سوى 1٪ من المعنيين بالإدماج على مستوى الهيئات والإدارات العمومية، وعددهم 2540 منتسبا، أما الباقي في القطاع الاقتصادي العمومي، فيمثل نسبة 26.8٪؛ والعملية متواصلة بوتيرة متسارعة، تحت إشراف كل الدوائر الوزارية ذات الصلة، التي لها وصاية على المؤسسات المعنية.

وبخصوص جهاز منحة البطالة، ففي شهر سبتمبر 2023، بلغ عدد المستفيدين من المنحة مليوني مستفيد، بغلاف مالي إجمالي قدره 492.4 مليار دج، منذ وضع الجهاز حيز التنفيذ.

وسعيا لرفع قابلية التشغيل للمستفيدين من هذه المنحة، إلى غاية أوت 2023، تم توجيه وقبول 141345 مستفيدا من المنحة في أطوار التكوين، تخرج منهم 83632 وتم تنصيب ما يقارب 26000 في منصب عمل قار.

فيما يخص المعطيات الخاصة بالتشغيل، وإلى غاية 30 سبتمبر 2023، تم تسجيل ما يقارب 334000 عرض عمل، أي بزيادة قدرها 38٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022. وقد عرفت التنصيبات ارتفاعا بنسبة 27٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، حيث بلغت 232579 تنصيبا، 43٪ منها في قطاع الخدمات و35٪ منها في قطاع الصناعة و19٪ في قطاع البناء.

السيد الرئيس المحترم الفاضل،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

وفي مجال الصحة، فقد بادرت الحكومة بتنفيذ برنامج عمل صارم و جديد لتنظيم وتحسين مستوى الخدمات الصحية عبر كامل التراب الوطني، مع تحقيق التوزيع العادل والمتوازن للموارد المتوفرة وذلك خدمة للمواطن والمريض.

في هذا الإطار، تم العمل على تطبيق أحكام قانون

الصحة الجديد، لا سيما فيما يتعلق بالخريطة الصحية الوطنية التي تكفل التوزيع العادل للخدمات الصحية، حيث تم إعداد جملة من النصوص التنظيمية الكفيلة بتحسين وترقية المنظومة الصحية.

ودون العودة بالتفصيل إلى ما ذكرناه سابقاً، لا سيما استلام أكثر من 245 مؤسسة ووحدة خاصة للعلاج سنة 2023، تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بتدعيم المؤسسات الصحية بالأطباء الأخصائيين، لتعزيز التغطية الصحية المتخصصة للسكان وتحسين نوعية وفعالية النشاطات العلاجية، فقد تم توجيه هذه السنة، في إطار أداء الخدمة المدنية، ما يعادل 2318 مختصا وذلك من مجموع 3003 مناصب مالية، تم فتحها لتوظيف الأطباء الأخصائيين، وتجدر الإشارة، إلى أنه قد تم تدعيم ولايات الجنوب هذه السنة بـ 442 أخصائيا، من مجموع 557 منصب عمل، فتح لتوظيف الممارسين الأخصائيين، أي بزيادة قدرت بـ 111 منصب عمل مقارنة بالسنة الماضية.

وتدعيما لهذا المسار، لصالح ولايات الجنوب، أعطينا تعليمات صارمة للسادة الولاة، من أجل توفير السكنات اللازمة واللائقة، للأطباء الأخصائيين، الموجهين إلى هاته الولايات.

وبخصوص التكفل بفئة الأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد، تم فتح فضاءات على مستوى المراكز النفسية البيداغوجية للأطفال المعوقين ذهنيا، الموزعة عبر التراب الوطني للتكفل التربوي والنفسي بهذه الفئة، كما يتم إدماج الأطفال الذين تسمح قدراتهم بالتمدرس في الوسط المدرسي العادي، في إطار الإدماج الكلي أو الجزئي، من خلال الأقسام الخاصة المفتوحة على مستوى المؤسسات التعليمية التابعة لقطاع التربية الوطنية، وذلك عملاً بمخرجات اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالتكفل بالأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد على مستوى مصالح ديوان الوزير الأول.

وقد تم، برسم الدخول المدرسي 2023-2024، توظيف أكثر من 400 مساعد للحياة المدرسية، لفائدة الأطفال المتمدرسين الذين يعانون من اضطراب طيف التوحد.

وعلى صعيد المساعدات الاجتماعية، يستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة بنسبة 100٪ ومن دون دخل من منحة مالية تقدر بـ 12000 دج شهريا، بالإضافة إلى التغطية الاجتماعية ومجانية النقل الحضري وشبه الحضري أو التخفيض في تسعيراته بالنسبة للنقل عبر شبكة الطرقات والسكك الحديدية والنقل الجوي العمومي الداخلي.

بالنسبة للمساعدات التي تمنح من قبل صندوق النفقة، فقد تم تسجيل، منذ تأسيس الصندوق سنة 2016، حوالي 7945 امرأة مستفيدة و14545 طفلا.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

وبخصوص دور قطاع الشباب والرياضة في مجال التربية وترقية الصحة العمومية، فقد عملت الحكومة على بعث الرياضة المدرسية والجامعية، لا سيما، من خلال تشخيص الوضع الراهن وتحديد النقائص لتعميم الممارسة الرياضية في الوسط التربوي.

وعلى صعيد آخر، ينبغي التنويه أن القانون رقم 13 – 05 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، يكفل الممارسة الرياضية لمختلف الفئات، بما فيهم الأطفال الذين يعانون من اضطرابات صحية مختلفة، حيث تحرص الحكومة على مرافقة الأشخاص والهيئات التي تهتم بهذه الفئة، عبر تسخير وتسهيل استغلال مختلف المرافق الرياضية، كما تسعى لتنظيم وهيكلة الأنشطة الرياضية والترفيهية الموجهة لفائدة هذه الفئة، في إطار جمعيات رياضية متخصصة وإدراجها تحت لواء الاتحادية الجزائرية لرياضة المعاقين والاتحادية الجزائرية لرياضة الصم والبُكم، بما يسمح مستقبلا بتنظيم منافسات رياضية لفائدتهم.

وبالنسبة لقطاع الثقافة، تعمل الحكومة على تحفيز النشاط الاقتصادي الثقافي لبناء صناعة ثقافية تتفاعل مع عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية وكذا الكتاب والعروض الفنية الحية، كما تعمل على ترقية المطالعة العمومية والمقروئية من خلال خلق شبكة من مكتبات المطالعة العمومية في أنحاء الوطن.

وتولي الحكومة اهتماما خاصا للحفاظ على الممتلكات الثقافية والمواقع الأثرية والشواهد الحضاريّة في بلادنا وإعادة الاعتبار لها وحمايتها، من خلال عمليات ترميم المعالم والمواقع التاريخية.

ففي هذا الإطار، وتطبيقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، القاضية بضرورة تعزيز حماية التراث الثقافي الوطني وصون الذاكرة الجماعية والسهر على استرجاع الممتلكات الثقافية المتواجدة بالخارج، بغية حفظها وتثمينها،

تمّ إنشاء خلية يقظة على مستوى وزارة الثقافة والفنون، تعمل بالتنسيق مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، على تقصي ومتابعة واسترجاع الممتلكات الثقافية الوطنية الموجودة بالخارج.

وقد كلّلت هذه الجهود، قبل أيام قليلة، باسترجاع قطعة أثرية ذات قيمة تاريخية كبيرة، تتمثل في سيف الأمير عبد القادر الجزائري، الذي كان مبرمجا للبيع في المزاد العلني بباريس، حيث تمّ اقتناؤه يوم 8 أكتوبر 2023 من طرف مصالح السفارة الجزائرية بباريس، ليتم ضمه إلى باقي التحف الأثرية والفنية التي تم استرجاعها مؤخرا والمحفوظة على مستوى المجموعات المتحفية الوطنية، على غرار سبع بنادق يعود تاريخها إلى الفترة العثمانية، كانت محل عرض للبيع في مزاد إلكتروني بلندن، قبل أن تتدخل مصالح الدولة الجزائرية لاسترجاعها.

كما تم استرجاع مخطوط نادر وهام جدا، تمت سرقته من طرف الاستعمار الغاشم، أثناء هجومه على الأمير عبد القادر في 29 أوت 1842، هذا المخطوط التاريخي الذي ألف سنة 1620، تم استرجاعه بعد أن حاولوا بيعه على مستوى المزاد العلني، وهو موجود على مستوى وزارة الثقافة والفنون.

السيد الرئيس الفاضل المحترم،

السيدات والسادة الفضليات والأفاضل،

في مجال حماية مكونات الهوية الوطنية، والحفاظ على الذاكرة الوطنية، تعمل الدولة على تبليغ رسالة الشهداء، من خلال عدة عمليات على المستوى الوطني أو المحلي؛ وتزامنا مع الاحتفال بالذكرى الستين لعيد الاستقلال، تم إعداد ندوات تاريخية وأيام دراسية من تأطير أساتذة وباحثين مختصين.

كما يتم الإعداد، بكل صرامة وتفانٍ، للاحتفال بالذكرى السبعين لاندلاع الثورة المجيدة، من خلال برنامج ثري سيشمل جميع القطاعات.

وتسهر الدولة على تمجيد الشهداء واحترام رموز ثورة التحرير الوطني المجيدة، واستجابة للكثير من الملاحظات المسجلة على مستوى العائلات الثورية، يتم إعداد مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 99 – 07 المتعلق بالمجاهد والشهيد.

أما فيما يخص الانشغال الذي رفعه أحد الإخوة، حول الصعوبات التي تعترض عددا من المجاهدين لجمركة سياراتهم المستوردة، وهو نفس الانشغال الذي كان محل مراسلة من قبل السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة المحترم .."**تصفيق**".. بودي الإشارة هنا أنه قد تمّ التكفل بهذا الملف على مستوى المديرية العامة للجمارك، التي باشرت الإجراءات اللازمة لجمركة هذه المركبات. . ."**تصفيق**"..

وفيما يخص الشق المتعلق بحرية الصحافة وحرية الوصول إلى مصادر المعلومات، فإنهما فعلا مضمونان في الدستور ويعززهما القانون وتلتزم بهما الدولة، طبقا للمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة، باعتبارهما العمود الفقري للعمل الصحفي، من جهة، والبناء الديمقراطي والشفافية في التسيير، من جهة أخرى.

وإن كانت إشكالية الوصول إلى مصادر المعلومة الرسمية قد شابها في أوقات سابقة، بعض القصور، فإن أحكام القانون العضوي الجديد المتعلق بالإعلام وكذا مشاريع القوانين الجاري مناقشتها أمام البرلمان، تضمنها بصفة أكثر؛ وتشجع الصحفي على التثبت والتأكد من مصداقيتها قبل نشرها، حماية لممارسة حقه في الوصول إلى المعلومة وحماية لحق المواطن في تلقي المعلومة الصحيحة.

كما أن الحكومة قد شرعت في تنفيذ استراتيجية اتصالية جديدة، تقوم على تنظيم لقاءات دورية بين المسؤولين على الدوائر الوزارية ووسائل الإعلام، لتقريب مصدر المعلومة من الصحفيين وتمكين المواطن من حقه في الحصول على المعلومة الرسمية المثبتة.

وعلى صعيد آخر، كان من الضروري الوقوف على واقع الإذاعات المحلية، الأمر الذي لم يغب عن ذهن الحكومة، حيث تجتهد لتزويد الإعلام الوطني بكل ما يلزم، لتجعله يتفرغ لأداء وظيفته الأساسية بكل أريحية.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات والسادة الأفاضل،

في الأخير، أودّ أن أؤكد لكم بأن الحكومة تولي بالغ الأهمية لتعزيز العمل المشترك والمتواصل مع البرلمان، وفقا لاستراتيجية واضحة نعمل عليها منذ أكثر من سنتين، بهدف تعزيز الاستجابة لآليات الرقابة البرلمانية والتقيد الصارم بالأحكام الدستورية ذات الصلة، وكذا الإسهام في تحسين سير هذه الآليات.

وتعمل الحكومة جاهدة على تحقيق التكفل الفعال والسريع بانشغالات ومطالب المواطنين، لا سيما من خلال الأمانة

الثقيلة التي تقومون برفعها عبر أسئلتكم ومداخلاتكم.

وفي إطار تجسيد هذا المسعى- كما أعلنت عنه سابقا - سيتم إنشاء منصة رقمية، على مستوى وزارة العلاقات مع البرلمان، تربط كل القطاعات الوزارية وكذا ديوان الوزير الأول، بما يضمن العصرنة والفعالية المطلوبتين في تسيير هاته العلاقة.

تلكم هي، السيد الرئيس، المجاهد الفاضل، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أهم ما رأيت أنه من الضروري توضيحه، ردا على تساؤلاتكم وانشغالاتكم؛ وسيتكفل أعضاء الحكومة، كل فيما يخصه، بنشر التفاصيل المرتبطة بها عبر وسائط الاتصال التابعة لدوائرهم الوزارية، كما أنهم مدعوون أيضا إلى التطبيق الصارم للتعليمات المرتبطة بضرورة السهر على الرد على انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، واستقبالهم في إطار منظم.

.."تصفيق"..

وفي الختام، أجدد التزام الحكومة بمضاعفة جهودها، من أجل مواصلة التجسيد الميداني لالتزامات السيد رئيس الجمهورية، هذا البرنامج النهضوي، كما سبق أن قلت وقلتم جميعا، خدمة للأهداف السامية؛ وحتى نكون في مستوى تطلعات مواطنينا وشعبنا العظيم في بناء جزائر جديدة، قوية، آمنة، مستقرة، مزدهرة ومعتزة بمقوماتها ومتطلعة إلى الوصول إلى أسمى وأرقى مراتب التقدم والازدهار.

والله شجرة الجزائر الجديدة، غرست في ديسمبر 2019؛ وسقتها الإرادة والمتابعة والمثابرة والإخلاص، الإخلاص لبرنامج السيد رئيس الجمهورية والتزاماته (54) والتي نتوافق جميعا على أنها تمثل الجزائر الجديدة ورمز لنهضة الجزائر الجديدة، هاته النهضة التي سوف تؤدي بالجزائر إلى بلوغ أعلى المراتب، ولن نرضى بالدنّية ولن نرضى بالقليل، فالأهداف سامية وسامية وسامية جدا، وسوف نبلغها جميعا، بكل إرادة وبكل تفانٍ وبكل عمل وبكل إخلاص، بإذن الله تعالى، فالمؤشرات التي رأيتموها ولم أعد إليها هي مؤشرات اقتصاد كلي، كلها بالأخضر والحمد لله، وقليلة هي الدول، إن لم نقل أنها منعدمة حاليا، التي حققت هكذا مؤشرات وكل تقارير المؤسسات الدولية ، بدءًا بمؤسسة النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة الأغذية، كلها تمضي في هذا المسار، في تثمين كل هذه الإنجازات، في إطار محيط خارجي متذبذب وأزمات متعددة جيوستراتيجية وغيرها ... نلاحظها على المستوى الدولي، وبفضل الله سبحانه وتعالى، ثم هذا البرنامج تمكنا من تحقيق هذه النتائج والقادم أفضل، والقادم أفضل، والقادم أفضل .."**تصفيق**".. ولن نرضى للجزائر إلا الأفضل، جزائر الشهداء، ونحن على مقربة من أول نوفمبر الغرة، أول نوفمبر المجيد.."**تصفيق**"..

عاشت الجزائر قوية، عزيزة، أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.."**تصفيق**"..

السيد الرئيس: شكرا؛ بعدما استمعنا إلى رد السيد الوزير الأول، المطول والدقيق في الوقت نفسه؛ وتتويجا لهذا، قررنا على مستوى المجلس، أن نتوج عملنا هذا بلائحة سياسية، المطلوب من السيد أحمد خرشي، عضو مكتب مجلس الأمة، عرض هذه اللائحة.

.."**تصفيق**"..

السيد أحمد خرشي (نائب رئيس مجلس الأمة): بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء الحكومة الأكارم،

الزميلات والزملاء الأفاضل،

أسرة الإعلام الموقرة،

سلام الله عليكم.

أتشرف أن أتلو على مسامعكم مشروع لائحة، أعدت من طرف أعضاء المجلس، حول بيان السياسة العامة للحكومة، هذا نصها:

- بناءً على أحكام المادة 111 (الفقرة الأخيرة) من الدستور؛

- وبمقتضى أحكام القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المُعدَّل والمُتمَّم؛

– وعملاً بأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

– وبناءً على توجيهات السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، خلال اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع إلى رؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، يوم الإثنين 16 أكتوبر 2023؛

– وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدّمه الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، حول بيان السياسة العامة للحكومة؛

– وبعد مناقشات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لمضمون هذا العرض ووثيقة بيان السياسة العامة للحكومة التي مُكِّنُوا منها سلفًا؛

– وبعد سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية المُمثَّلة في مجلس الأمة؛

– وبعد الاستماع إلى الردود التي قدّمها السيد الوزير الأول، عقب هذه المناقشات؛

– إنّ أعضاء مجلس الأمّة، برئاسة السيد صالح ڤوجيل،

يُثمِّنون توجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بخصوص بيان السياسة العامة للحكومة، خلال اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد بتاريخ الفاتح أكتوبر 2023، حيث أكد السيد الرئيس بالمناسبة أن الدولة ستواصل إعادة التأهيل العام والنهوض من آثار المرحلة السابقة التي كانت نتائجها كارثية وتبعاتها جد خطيرة على البلاد؛

– ويُعبِّرون عن ارتياحهم التام لمضمون البيان الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل، أمام أعضاء مجلس الأمة حول السياسة العامة للحكومة والذي يرتكز على خمسة (5) فصول كبرى وردت في مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية والمتعلقة أساسًا بتعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة، تعزيز الإنعاش والتجديد الاقتصادي نحو اقتصاد متنوع ومرن وناجع، تعزيز التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية، من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية وكذا تعزيز الأمن والدفاع الوطني؛

– ويُنوِّهون بتدخلات الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة والسادة رؤساء المجموعات البرلمانية في مناقشة مضمون بيان السياسة العامة للحكومة، الذي يأتي ترجمة لأحكام المادة 111 (الفقرة الأخيرة) من الدستور؛ وتكريسًا لمبادئ المصارحة والمكاشفة والمساءلة والتقييم التي تحكم عمل الهيئتين التشريعية والتنفيذية، من جهة، وكذا رقابة البرلمان على عمل الحكومة، من جهة ثانية وهو يُعدّ بمثابة جرد دقيق لما قامت به الحكومة وكشف لحصيلة أدائها خلال سنة كاملة، الغاية منه معالجة النقائص وتدارك الثغرات وتصويب المسارات، من خلال مضاعفة وتكثيف الجهود؛

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– يُثمنون الأشواط الكبيرة المحقّقة من طرف الحكومة، في إطار تجسيد أهداف تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة؛ وذلك بمواصلة مسار الإصلاحات العميقة لقطاع العدالة وتعزيز الممارسة الكاملة للحقوق والحريات والعلاقة التكاملية مع السلطة التشريعية وأمن وسلامة الأشخاص والممتلكات وعصرنة الإدارة العمومية ورقمنتها والحفاظ على جميع المكونات الأساسية للهوية الوطنية وترقيتها؛

وإذ يُنوِّهون بمختلف الأشواط والخطوات التي قطعتها الدولة على درب استكمال البناء المؤسساتي، فإنهم يلحّون – مرّة أخرى – على ضرورة الإسراع في مراجعة قانوني البلدية والولاية، التي طالما حرص السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة على تجسيدها في القريب المنظور ..**"تصفيق"**.. والمرافعة لأجلها، يقيناً منه بأنّ الجماعات المحلية، لا سيما البلدية، باعتبارها الخلية القاعدية، هي التي تُعنى بصفة مباشرة بالشؤون اليومية للمواطنات والمواطنين؛

– وإذ يُشيدون بالمنجزات والمكاسب المحقّقة في مجال إنعاش وتجديد الاقتصاد الوطني وبعث الاستثمار المنتج للثروة، بفضل السياسة والمقاربة الاقتصادية المنتهجة من لدن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القائمة أساساً على التنويع الاقتصادي وتشجيع الإنتاج الوطني وتدعيم قدرات التصدير خارج المحروقات، وإصلاح المنظومة النقدية والمصرفية والشمول المالي وترشيد الاستيراد، والتشديد على الاستقلالية المالية وعدم الركون للاستدانة الخارجية، فإنهم يُباركون ما تحقق من مشاريع ومنجزات هامّة وحيوية، خلال الفترة، لا سيما تلك التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن وكذا مستقبل الأمة، على غرار منجزات قطاعات: السكن والعمران، التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، النقل، الري، الفلاحة، وفتح خطوط جوية نحو وجهات داخلية ودولية جديدة، في إطار سياسة الانفتاح والحضور، وفتح فروع بنكية وإقامة معارض اقتصادية مستديمة في الخارج، لا سيما في بلدان

عمقنا الاستراتيجي داخل القارة السمراء؛

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– يُنوهون بتكريس الحكومة لالتزام السيد رئيس الجمهورية، بترسيخ الطابع الاجتماعي للدولة، النابع من مرجعيتها الوطنية النوفمبرية الخالدة، باعتماد استراتيجيات تنموية واعدة قوامها المعرفة والرقمنة والابتكار والانتقال الطاقوي المدروس والاستثمار في الموارد الحيوية وتحسين نوعية الخدمات العمومية وترقية أداء المرفق العمومي وتعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي وتحسين إطار معيشة المواطن وحماية القدرة الشرائية، وإعادة تثمين الأجور ومعاشات التقاعد ومنحة البطالة، في ظل مشاركة الشباب وتمكين النساء؛

ويدعون إلى تكريس تدريس تاريخ الجزائر وحوليات الثورة التحريرية المباركة (1954 – 1962) في مناهج المنظومة التربوية والجامعية، بما يضمن الحفاظ على الذاكرة الوطنية، لتسهم في تعزيز الجبهة الداخلية، خاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها بلادنا، لكون التاريخ هو روح الأمة ومصدر استلهام وإلهام وشحن الهمم؛

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

– في مجال السياسة الخارجية، وإذ يذكّرون بثبات المواقف الجزائرية المستمدة من الموروث النوفمبري الخالص، فإنهم يشيدون بالإنجازات الخارجية الناجحة التي حققتها الجزائر الجديدة، بفضل تبني رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لسياسة خارجية استباقية، تراعي مصالح البلد وتروج لمبادئ السلم والأمن الدوليين، بالاضطلاع بدورها الريادي على المستوى الإقليمي والقاري والدولي؛

– وإذ يُعربون عن شديد شجبهم وبالغ تنديدهم بالعدوان الصهيوني الجائر المتواصل على الشعب الفلسطيني الباسل في قطاع غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان، منذ السابع أكتوبر 2023، وإقبار مدنيّيها العُزّل، الذين يُجابهون عدوًّا صهيونـيًّا نازيًّا طغى وتغطرس – بغطاء ومَباركة دوليين – ويحاول تدمير أسباب الحياة البشرية الكريمة ويستعمل أبشع وأخطر أنواع الإرهاب والترويع والإبادة والتقتيل والتجويع والتهجير القسري والتطهير العرقي وإعادة مشاهد نكبة ثانية بكل فصولها الدامية، بقصد تصفية القضية الفلسطينية، فإنهم يجددون مناصرتهم وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني في محنته ويُباركون هبّة الشعب الجزائري الذي وقف على قلب رجل واحد وخرج عن بكرة أبيه، اليوم الخميس 19 أكتوبر 2023، مُناصرًا الشعب الفلسطيني ومُنددًا بالجرائم الصهيونية المتواصلة .."**تصفيق**".. آخرها مجزرة مستشفى المعمداني، التي خلّفت أزيد من 500 شهيد، لتضاف إلى سجّل مذابحه في صبرا وشتيلا وقانا وغيرهما، وهي الهبّة الوطنية التي تجسّد تلاحم الشعب مع قيادته؛

– وإذ يستنكرون استمرار النفاق الدولي الذي يكيل بمكيالين في تعامله مع القضية الفلسطينية العادلة، وتبجّحه بحقوق الإنسان؛ وذلك بتماطله المقصود وانحيازه المفضوح وتبريره المخزي للدموية الصهيونية وجرائمها ضد الإنسانية، فإنهم يعتزون بالمواقف المُشرفة لبلادنا تجاه أم القضايا "القضية الفلسطينية"، مثلما عبّر عنه بيان اجتماع المجلس الأعلى للأمن يوم الإثنين 16 أكتوبر 2023، برئاسة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، الذي أبان بوضوح عن رفض الجزائر للعمليات الإجرامية ضد المدنيّين العُزّل، مؤكدةً تضامُنها الكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق، مع قناعتها التامة بأن الحل الجذري لا يكمُن في الإبادة ولا الترحيل الجماعي ولكن بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على حدود جوان 1967"؛

– كما يهيبون بالهيئات الأممية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي، إلى العمل على فرض احترام المواثيق الأممية ومبادئ القانون الدولي وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الانسان، بالتدخل لوضع حد لاحتقار المحتل الصهيوني للشرعية الدولية، كما يدعون البرلمانيين والأحرار في كافة أنحاء العالم إلى مساندة الشعب الفلسطيني والتضامن معه والدفاع عن قضيته العادلة في كافة المنابر البرلمانية الإقليمية والدولية، تجسيدا لرسالة البرلمانات، وتحقيقا للمقاصد النبيلة للدبلوماسية البرلمانية؛

– وبخصوص القضية الصحراوية، التي تُعتبر قضية عادلة بشهادة التاريخ، فإنّه يستوجب على المجتمع الدولي أن يتحمّل مسؤولياته تجاهها ويكون أكثر حرصًا على تطبيق الاستفتاء من أجل تقرير المصير في الصحراء الغربية، كحرصه عليه في مناطق أخرى من العالم، وفق مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، ولا سيما اللائحة 1514، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتضمّنة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

– ودائمًا في مجال السياسة الخارجية، لا يفوت أعضاء مجلس الأمة التنويه والإشادة بخطاب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمام قادة العالم في قاعة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، يوم 19 سبتمبر 2023، الذي يُعدُّ بحق وثيقة مرجعية لمسلكية الدبلوماسية الجزائرية والذي نقتبس مما جاء فيه لأهميته قوله إن الوقت قد حان للتفكير في سبل إعلاء قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز التزاماتنا الجماعية وإرساء الأسس المتينة التي تفضي إلى مزيد من التعاون العالمي الفعال بشأن القضايا الرئيسية، حتى نتمكن من إشعاع السلم والأمن الدوليين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عالم متعدد الأقطاب؛

– ومما يضاف إلى رصيد السياسة الخارجية لبلادنا، التي تستمد مبادئها وقيمها ومثلها من ثورتنا التحريرية المجيدة، ويُعزّز عودتها إلى الساحة الدولية؛ وهو جدير بالتنويه والإشادة أيضًا انتخابها ضمن خمسة (5) أعضاء جدد غير دائمين بمجلس الأمن، التابع لهيئة الأمم المتحدة لمدة عامين، بدءًا من جانفي المقبل، وانتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان الأممي للفترة الممتدة بين 2025/2023؛ وذلك تقديرًا لدورها كدولة محورية في المنطقة، واهتمامها بتعزيز مبادئ وقيم حقوق الإنسان في العالم؛ وكذا انتخابها عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعنوان 2023 / 2025.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

في مجال الدفاع الوطني، يتوجهون بالتجلّة والإكبار إلى كافة أفراد الجيش الوطني الشعبي، سليل جيشِ التحريرِ الوطني، بحق وجدارة .."**تصفيق**".. قيادةً وضباطا وجنودًا، ومختلف أسلاك الأمن، كفاءَ جهودهم المُضنية، في إطار المهام التي خوّلها إيّاهم الدستور، في الذود عن الشعب والوطن ونظير النتائج النوعية المُحقّقة في الميدان والتي تعكس الاحترافية العالية والجهوزية الدائمة لقواتنا المسلحة، وكذا إسهامهم الفعّال والمُتميّز، إلى جانب مؤسسات الدولة الأخرى، في إرساء معالم جزائر جديدة قوية ومزدهرة ومُهابة الجانب، بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني .."**تصفيق**".. كما يتوجهون بتحية تقدير وعرفان إلى فريق الإنقاذ لبعثة الحماية المدنية الجزائرية علىً العملً الإغاثي الجبّار الذي قام به في عملية البحث لإنقاذ الأرواح وانتشال الجثث، في كلّ من سوريا وتركيا جراء الزلزال العنيف الذي ضرب هذين البلدين الشقيقين يوم 6 فيفري 2023، وكذا في مدينة درنة الليبية جراء الإعصار، حيث مكّنته الخبرة والكفاءة اللتان يتمتع بهما من أداء مهامه النبيلة وفق خطة مدروسة وفي ظرف وجيز؛

إنّ أعضاء مجلس الأمّة، برئاسة المجاهد صالح ڤوجيل،

– وتأسيساً على ما سبق، يثمّنون عاليا مُحصِّلة بيان السياسة العامة للحكومة، المعروض أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة والذي وصفه رئيس مجلس الأمة، السيد صالح ڤوجيل بكونه رسالة سياسية بامتياز، بالنظر للنتائج الإيجابية المحقّقة في مختلف المجالات والأصعدة، بالرغم من صعوبة الظرف الدولي والإقليمي، الذي تُميّزه التحولات المتسارعة والاضطرابات الكثيرة، بما فيها جوارنا ومحيطنا القريب، مع لفت الانتباه إلى مواصلة الجهد لتدارك النقائص وسدّ الثغرات وتصحيح المسارات واستشراف الآفاق ويُعربون عن كامل مساندتهم ودعمهم للحكومة التي يُنسق أعمالها الوزير الأوّل، السيد أيمن بن عبد الرحمان .."**تصفيق**".. في مسعى تجسيد التزامات وتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية؛

ويُعْلُون مُنْجَز الأربع (4) سنوات من عهدة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يؤكّد – أي هذا المُنجَز – جليًّا العنوان الأكبر لالتزامات السيد رئيس الجمهورية وهي التحالف مع الشعب ووضع الشباب والنساء في صلب مشروعه التنموي النهضوي والذي تبقى لبنته الأساس هي المورد البشري: الإنسان الجزائري؛ وذلك إلى غاية تحقيق تطلعاته وتجسيد طموحاته في غدٍ أفضل، يتواءم مع الحاضر، كما هو عصرنةً وحداثةً، مُحافظًا على ثوابت الأمة ومقومات الهوية الجزائرية، التي ضحى من أجلها الشهداء الأبرار والمجاهدون الأخيار، ويعمل الجزائريات والجزائريون على تكريسها وتحقيقها بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون؛

وإذ يُجدّدون التفافهم حول السيد رئيس الجمهورية ويواصلون انخراطهم الكامل في مسعاه، الرامي إلى تحقيق نهضة شاملة للبلاد، قوامها تكريس الاستقلالية السياسية والاقتصادية المبنية على أساس المعرفة، تنويع الاقتصاد، الانفتاح على الآخر، التمكين للشباب والمرأة، الطموح إلى الريادة، بالتمسّك بالمرجعية النوفمبرية الخالدة والتفاف

الشعب حول قيادته والتحامه مع جيشه، فإنهم يدعون إلى تمتين اللحمة الوطنية وتقوية الجبهة الداخلية لاستكمال مسار بناء الجزائر الجديدة، القوية بشعبها ومؤسساتها وجيشها؛

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار .."تصفيق"..

وعلى هذا، اتفق الموقّعون على هذه اللائحة وأودعوها لدى مكتب مجلس الأمة، وفق الإجراءات القانونية المرعية؛ ويدعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة عليها.

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) صدق الله العظيم، ووفقكم الله.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا؛ بعدما استمعنا إلى اللائحة، والتي حقيقة تعبر بكل وضوح عن شعورنا ومواقفنا ومبادئنا، الجزائر تشهد يوم الوغى، نحن في هذا اليوم، ناقشنا وصادقنا ما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة، حول سياسة البلاد، في نفس الوقت وفي هذا اليوم بالذات، هذه الانتفاضة من طرف الشعب الجزائري، عبر كل القطر الجزائري، يعني الملايين والملايين من الجزائريات والجزائريين خرجوا كرجل واحد، من أجل التعبير عن رأيهم حول القضية الفلسطينية، هذا الشعب العظيم، نحن كمسؤولين، نفتخر بخدمة هذا الشعب .."تصفيق".. ونفتخر بأن نكون في خدمة هذا الشعب، في كل مستويات المسؤولية، هذا الشعب العظيم الذي أعطى درسا للعالم، حول هذا الموقف، يعني في يوم واحد، في ساعة واحدة، عبر كل القطر الجزائري، من الشرق إلى الغرب، والجزائر واسعة، في المدن والقرى؛ هذه رسالة إلى أعداء الجزائر .."تصفيق".. رسالة إلى المشككين في وحدة الجزائر، رسالة إلى كل المناورات التي تحاك ضد الجزائر وهي كثيرة وبصفة خاصة من الجانب الإعلامي والسموم التي تنفث من الخارج .."تصفيق"..

اليوم تبين، مرة أخرى، أن كل جزائري هو فخور بالانتماء لهذا الشعب، وكل مسؤول هو فخور بخدمة هذا الشعب .."تصفيق".. لأن الشيء الذي عشناه اليوم سيغير حتى تفكيرنا وأسلوب عملنا، فهدفنا وشعارنا منذ أول نوفمبر هو من الشعب وإلى الشعب، واليوم نحن من الشعب وإلى الشعب .."تصفيق".. أشغالنا وعملنا لا يقتصران فقط على هذه الفترة، الجزائر الجديدة ليست مرحلية، الجزائر الجديدة هي للحاضر والمستقبل، والحمد لله، أن مرجعيتنا في كل الأشياء هي التاريخ، فعندما لا نجد الطريق الصحيح، نرجع إلى التاريخ ولما نرجع إلى التاريخ نجد الطريق الصحيح، وكيف السبيل إلى التكامل بين الحكومة والبرلمان، الأحزاب وعلاقتهما مع الشعب، المؤسسات والممارسة الديمقراطية التي يجب أن تكون حقيقية، فمن خلال الديمقراطية ومن خلال الشفافية ومن خلال توضيح كل ما نقوم به، هذا يبني مستقبل الجزائر، ليس في هذه المرحلة فقط، بل مستقبل الأجيال القادمة.

بالأمس، كان الشعب الجزائري 8 ملايين فقط سنة 1962، اليوم أصبحنا 46 مليون جزائري، ماذا بقي من 8 ملايين التي كانت في 1962! مليون أو مليون ونصف المليون.. هناك 45 مليون جاؤوا بعد الاستقلال، لذا فتفكيرنا وذهنيتنا وكل مشاريعنا وسياستنا يجب أن نضع في البال بأن هناك مستقبلاً لهذا الشعب، فاليوم نحن 46 مليونا وغدا سنكون 50 مليونا أو 60 مليونا، فعندما نفكر في كل مشاريعنا، لا يجب أن نجعلها مؤقتة، عندما نفكر في الفلاحة ونقيم مشاريع خاصة بها، يجب أن تكون هذه المشاريع بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، ليس فقط لنا بل لـ 60 أو 70 مليونا التي ستأتي من بعدنا، ليست مشاريع مرحلية يجب أن تكون مشاريع من أجل المستقبل.

المشاريع اليوم، وبصفة خاصة مشاريع الفلاحة، المنشآت القاعدية، من خلال برامجنا كلها، الخاصة بآفاق المستقبل، وضع الجزائر وموقعها الجغرافي، أمام أوروبا 7000 كلم أو أكثر من الحدود مع جيراننا أزيد من 1000 كلم أو 1200 كلم، حدود بحرية على البحر الأبيض المتوسط أمام أوروبا، زائد تاريخنا، زائد الجزائر، عندما نقول تاريخنا، فاستعمار الجزائر يختلف عن باقي الاستعمار، لذلك نحن نختلف عن باقي الشعوب، لم يتم استعمارنا عن طريق الوصايا أو العلاقات...

كان استعمارنا استيطانيا، عشنا 130 سنة من الإبادة، إبادة هذا الشعب وتعويضه بشعب آخر، أوروبي، مسيحي، هذا هو الهدف من استعمار الجزائر، لهذا عندما نتحدث عن تاريخنا... عندما نؤيد فلسطين، فذلك لأنها في نفس

الوضعية التي كنا عليها، نحن نحس أكثر من غيرنا، بالقضية الفلسطينية، ونحس أكثر من غيرنا، بالقضية الصحراوية.

في الثورة، حافظنا على استقلال قرارنا السياسي، قلنا: ساعدونا، ساندونا، سياسيا، ماليا، بالأسلحة، لكن لن يُسيل أحد دمه من أجل الجزائر، فهو حق للجزائريات والجزائريين فقط ..**"تصفيق"**.. وهذا حتى نحافظ على استقلالنا، أيضا خلال مفاوضاتنا مع الاستعمار، كان الأصدقاء والجيران والزعماء يساندون الثورة، وحاولوا التوسط وقتها بيننا وبين الجنرال ديغول مثلما يفعلون حاليا مع فلسطين، في ذلك الوقت رفضنا وقلنا: بارك الله فيكم، شكرا، فرنسا تعرفنا ونحن نعرفها، ويوم تريد المفاوضة، فإنها ستفاوضنا مباشرة من دون وسيط، لو قبلنا في ذلك الوقت بالوساطة، لأصبحنا مثل فلسطين ..**"تصفيق"**.. هذا ما يدفعنا، لدى العودة إلى التاريخ، إلى إعطاء هذه المفاهيم، فاستقلالنا لم يأت هكذا وحده، استقلال قرارنا السياسي اليوم لم يأت وحده، فمنذ بداية الثورة ونحن نحافظ على قرارنا السياسي.

ساعدنا كل الشعوب، في إفريقيا وغيرها، حتى في آسيا، جزر القمر عندما طالبوا بتقرير المصير كنا معهم، في هيئة الأمم المتحدة، رغم علاقات الصداقة التي كانت لنا مع أندونيسيا، التي كانت أول دولة أقامت سفارة في الجزائر بعد الاستقلال، دعونا من باندونغ... فعندما يتعلق الأمر بقضية تقرير المصير، فنحن معها، دعوا الشعب الصحراوي يعبر عن رأيه، إذا أراد البقاء مع المغرب ربي يسهل عليه لكن إذا أراد الاستقلال، فلماذا تفرض عليه...؟! فنحن بعد مرور سبع سنوات ونصف وبعد مفاوضات قمنا بالاستفتاء، 2 جويلية 1962. مررنا بمرحلة انتقالية دامت 4 أشهر، ثم قمنا بالاستفتاء، هذا بعد سنوات من كفاحنا قمنا بالاستفتاء، وصوّت الشعب على استقلال الجزائر، لما ننادي بكل هذا، فإننا نذّكر أنفسنا بأن هذه هي الجزائر، دعونا من تلك الخلفيات، حيث كل واحد وضع حسابات وكل واحد يقيم علاقات... فالأمور كُشفت اليوم، خاصة التطبيع مع إسرائيل، فكل واحد له حسابات، إضافة إلى القضية الفلسطينية، ويقال من خلال إسرائيل نحافظ على الصحراء الغربية! نقيم علاقات متينة مع إسرائيل حتى نحافظ على استعمار الصحراء الغربية، هذا ما قلناه، لكل واحد هدفه، وهدفنا هو استقلال القرار السياسي وحرية الشعوب، لما نتعامل مع أي بلد، ليس من اليوم فقط، خطاب الرئيس مؤخرا أمام هيئة الأمم المتحدة في نيويورك، ووقتها أصدرنا بيانا بشأنه وحللنا كلمة الرئيس وما المعنى منها، وما القصد من خلالها وما هو هدفها، كانت كلمات قوية، لأن هذه هي الجزائر، والرئيس عندما بدأ الكلام، قال: منذ 50 سنة، في هذه القاعة، كان هذا هو موقف الجزائر! يعني بعد 50 سنة الجزائر على نفس الموقف، وعليه، وفي هذه المناسبة، ذكّرت بهذه الجوانب كلها، ونحن بعدما صادقنا على بيان السياسة العامة للحكومة، ستكون أمامنا أعمال كثيرة، وقوانين هامة في انتظارنا، وقد تكلمت مع السيد الوزير الأول واتفقنا على أنه انطلاقا من الأسبوع القادم سيتم تحديد الأولويات، فيما يخص هذه القوانين، ما هي الأشياء التي سنبدأ بها؟ تكلمنا، مثلا، عن مراجعة الجماعات المحلية، كقانوني البلدية والولاية، الذين يكتسيان أهمية كبيرة، البلدية لها أهمية كبيرة، والقانون المتعلق بها هو من أولوياتنا، ثم باقي القوانين الأخرى أيضا، سوف ننظم هذه الأولويات، حتى لا نتعمق في أمور تنسينا ما هو أولى.

المهم، نتمنى كل النجاح للحكومة في أعمالها، ونحن من جهتنا كبرلمان، سنعمق الممارسة الديمقراطية أكثر فأكثر، والعلاقات مع البرلمان، وتعديل النظام الداخلي في مجلس الأمة، كما سيتغير أيضا في المجلس الشعبي الوطني، لكي نعطي من خلال ممارستنا، المفهوم الحقيقي، أولا، للرقابة، ولكن الأهم هو في التكامل.."**تصفيق**".. ليس جانب الرقابة فقط، هناك الرقابة وهناك التكامل أيضا؛ وأساس عملنا هو في التكامل مع أعمال الحكومة، حتى نكوّن الصلة ما بين الحكومة والمواطن.

المهم.. تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.."**تصفيق**".. والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 5 جمادى الأولى 1445
الموافق 19 نوفمبر 2023

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587